شرح مراح الارواح احمد بن علی بن مسعود

من قبيل ... اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الفاعل ... [illegible]
بمعنى ... وصف مجموع ... من غير ... دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع
ودلالته عليه بحسب العارض قبل ... اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر ...
له ... ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي
عند الاكثر ... بل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون ... على مقتضى الظاهر ...

السؤال ثلاثة قوي
ومتوسط وضعيف
اما القوي ... والمتو
سط ... والضعيف
وان قبل والجواب ثلاثة
اقسام قوي ومتوسط
ومتوسط وضعيف
اما القوي ... والمتو
سط ... والضعيف
... وهو كما ترى اشارة
الى ظهور ضعف القول
(منه ...)

الوقف على ... عند النحاة اذ ...
... هو ... الاعراب وهذا ليس
... الوقف على ...
مع قولهم ...
... قاري

وفصل ... [illegible]

١٤٢٥٧



هذا وارجو الله ان يختمنا عند الشدة الا مطلقا بختامه ثم الصلوة والسلام الدائم
على نبي ذات المراحم محمد وصحبه وعترته وتابع لنهجه ما آمنه بوجه

ويستحب ان يجمع بينهما فيقول نبيا رسولا

فى الدنيا وفى البرزخ وفى القيامة

طرق

...اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان
...ما دل على معنى المصدر لا منزلة في اقوالهم
...والسنح والثاني اسم العين مستعمل بمعنى
...كقوله اكفر بعد رد الموت عنى وبعد عطا
...الائة الرتاعا اى اعطائه والعطاء اسم لما
...يعطى ويستعمل المصدر بمعنى الفاعل نحو
غور ويعنى اسم المفعول نحو قوله دار السعدى
...فيستوي المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع
عباد الله صل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز
...يكون بحذف المضاف اى ماء ذو غور ومن
...هوال وفي تقديرالاول مبالغة لان
الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به رضي

...الفرق بين المصدر واسم المصدر
...المصدر موضوع للحدث من حيث
اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام
ولذا يقتضى الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما
في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث
من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان
تعلقه في الواقع ولذا لا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما

شيخ هندي

قوله والعدو لها اسلوب الى آخره عطف تفسير
...يقال افتن الرجل في حديثه وتفنن اذا جاء
بالافانين اى بالاساليب وهي اجناس الكلام وطرقه
والفنون الانواع زاده

قوله واضرابها اي امثالها جمع ضرب
...والشرائي قال الجوهري ضرب
الشئ مثله وشكله زاده



بسم الله الرحمن الرحيم الهمزات همزة النداء للحاضر نحو اعبد الهمزة للتعدية نحو خرّج

واخرج الهمزة للسلب نحو قسط واقسط الهمزة للاستفهام نحو انعلم انك الهمزة بمعنى الواو نحو وانه التوصل

افتناى وفتنا الهمزة الحكاية في المضارع نحو اضرب انا الهمزة الوصل يكون مكسورة نحو استعمل وافعل

الهمزة التفضيل نحو عالم وهو اعلم منه الهمزة التعجب نحو ما احسن زيدا الهمزة الحينونة نحو احصد الزرع

اي حان وقته الهمزة الوجدان نحو احببته الهمزة علامة الفاعل في الالوان والعيوب نحو اعور اقطس احمر الهمزة

البيان الهمزة القطع نحو اكرم الهمزة الاثبات نحو احسن الباءات باء التعدية نحو جاء الرجل جاء بالرجل

جاء به باء بمعنى مع دخل عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر باء القسم في المعرفة نحو بالله لافعلن باء بمعنى

عن سأل سائل بعذاب واقع اي عن عذاب واقع باء التبعيض وامسحوا برؤسكم اي ببعض رؤسكم باء البدل

هذا بذاك باء السببية فكلا اخذنا بذنبه اي بسبب ذنبه باء الالصاق مررت بزيد وبه باء بمعنى في

فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب اي في مفازة باء التعجب اكرم بزيد باء زائدة وتكون في الخبر و

كفى بالله وكيلا اي كفى الله وكيلا باء الصلة الحب بيده باء بمعنى من يشرب بها عباد الله اي منها باء بمعنى على رب

التاءات تاء التأنيث الساكنة في الماضي ضربت تاء الخطاب للفاعل في الماضي مفتوحة ضربت تاء الحكاية

في الماضي مضموم ضربت تاء الاضافة تاء علامة

علامة الاثنين في الاسم تاء العدد تاء زائدة تاء القسم مخصوص باسم الله تالله

تاء المرة تاء الخطاب المذكر وفي الغيبة تضرب

الكسرة همزة صيغة التعجب

السينات سين الفاقة سين الطلب استطالة

الفاءات فاء التعقيب

ضرب زيد فعمرو فاء بمعنى رب فاء الجزاء مع المبالغة اولم يروا فاء التسبيح فكفارته

فاء بمعنى ثم فاء الجمع فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الكافات كاف

التعجب ما رأيت كاليوم كاف الاضافة كاف التشبيه زيد كالاسد كاف زائدة ليس كمثله شيء لام

التعريف كاف البعد ذلك كاف بمعنى المفعول الخطاب اللامات لام التعجب نحو يا لله لام التعريف

الرجل الفرس لام الجنس الرجل خير من المرأة لام بمعنى بعد صوموا لرؤيته اي بعد رؤيته لام زائدة

ان الله لغفور رحيم لام يجعل النكرة لام التحقيق لام بمعنى اجل لام العاقبة

لام التمليك المال لزيد لام الاختصاص الجل للفرس لام التأكيد والله لاخرج لام الوقت

اقم الصلوة لدلوك الشمس لام جواب لو لام القسم لام الجحود والشرط

لام امر الغائب ليضرب زيد لام القسم لعمرك لام العرض لام التأكيد للنفي وما

كان الله ليعذبهم لام بمعنى كي لام الدعاء لام الحالة

الميمات ميم علامة المفعول في الثلاثي منصوب علامة الفاعل والمفعول في ذات الزوائد



علم الاشتقاق

الاشتقاق رد لفظ الى لفظ اخر ولو مجازا لمناسبة بينهما في المعنى والحروف

ثالثًا على ما مضى المذهب الثالث أخّرها عن أدلة أحد المتخاصمين

ولم يتبادر إليها عقيب ذلك الحكم لكونه غير مقصود أصلي كما أشرنا إليه

لأنه فيها على ذكر مذهب الآخر وأدلته إشارة إلى حقية مذهب الكوفيين

الّا انّ كتابته عليها بقوله والاشتقاق تبع أن شاء من كل مصدر وسيجيء

عليه أيضًا بقوله الأفعال التي تشتق من المصدر فكأنه جعل ...

متفقًا عليه لا خلاف لأحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه شرع

خلافًا فقد ذكر الاشتقاق في اللغة أخذ شيء من شيء فهو متعدد وفي

الاصطلاح [illegible] تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فإن

اعتبرناه من حيث أنه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم به لا إلى عمله

فاحتجنا إلى تعريفه بحسب العلم وأما إن اعتبرناه من حيث أنه يحتاج

أحدنا إلى عمله عرفناه باعتبار العمل أما تعريفه باعتبار العمل

فهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالًّا

على معنى يناسب معناه وأما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ...

صيغ المصدر

فذلكة



هذا عزّ الجنس يتناول المقصود وغيره وقوله في اللفظ فصل يخرج اللفظين اللذين
متناسبين في المعنى له في اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال ان فعل احدهما مشتق من الآخر
فلا يقال ان القعود مشتق من الجلوس والجلوس مشتق منه لعدم المناسبة في اللفظ وان كان
في المعنى عبد الرحيم

ان تجد انت اى علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة

بين اللفظين مفعولي ثاني لتجد مفعوله الاول قوله تناسب و يتواعم منا

الموافقة في اللفظ اى في تركيب حروفه الاصول فانه حروف الزيادة لا

في الكلمات والمشتاق لا عبرة بها احترز به عن قعد وجلس والمعنى

واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق

الاشتقاق المتناول للانواع الثلثة وقدم التناسب في اللفظ لان

الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العلم الذي هو المقصود من الآلة

الاشتقاق يجب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم

بين اللفظين على تناسب وكذا انتقاصه انما هو باعتبار اللفظ وكذا

لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنبينه البوادات انه

تع ومن قدم التناسب في المعنى كالمبداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو

للمعنى فكل وجهة الآلة نظر المصنف انسب لكلمته والحاصل من التوجيه

العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالا

فلكل وجهة

في الاصل في تكمانة

الالفاظ التي هي

بمعنى طلب العلو

وجعل الليل

الى الكتاب جمع

في العصر

فتانيث الضمير باعتبار الآيات ويطغى

رواته وهي النقل بمعنى المروي اى في المرويات اى في

روها اى العرب ان من تشبث بها الكلام كناية عن الجهل ولذلك

عداه بنفسه وكما قال في الآيات بقوله اقول وفي الروايات يطغى

لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا

الا انه لا يمكن في اغلبها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه

جمع المصدر بمعنى المفعول

نعم ان اللازم نقيض



ان يجدنا اى علمك على ان يجد منا ف

بين اللفظين مفعول ثان لتجد منه

الموافقة في اللفظ اى في تركيب

في كلمتهما والمشتاق لا يعرفه احد

واخذ به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب

الاشتقاق المتنوع الانواع الثلثة وقدم التناسب في اللفظ

الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العلم الذي هو المقصود من الآلة

شتقاق يجب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم

بين اللفظين على تناسب وكذا انضمامه انما هو باعتبار اللفظ وكذا

لم يتعرض فيهما للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيهما على ما يشير اليه ان شاء الله

تعالى وما قدم التناسب في المعنى كما يتبادر اليه نظرا الى ان هذا الاخذ انما هو

للمعنى فكذلك وجه الآلة نظر المصنف انسب للكتب والحاصل من التوجيه

العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالا

فكذلك وجه

ابوها اى محصل العلوم تشبيه بالاب من حيث الاصل فكما ان

الاولاد كذلك هذا العلم يحصل الالفاظ التي هي

نحو عطف على ام العلوم لكونه بمعنى اب العلوم

الاصل وجمل النيل

والدرايات جمع

اى في الدرايات اى في المعـ

وتانيث الضمير باعتبار الام ويطغى

رواية وهي النقل بمعنى المروي اى في المرويات اى في مسـ

روها اى الغرها نوره من نابها الى كناية عن الجهل ولذلك

عدم بقية كما قال في الدرايات يقوى اولا وفي الروايات يطغى

لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا

الا انه لا يشك في انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه

جمع المصدر بمعنى المفعول

ابوها اى محصل العلوم شبهه بالاب من حيث الاصل ه فكما ان
الاب يحصل الاولاد كذلك هذا العلم يحصل الالفاظ التى هى
او عنى العلوم قوله و تغنى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى طلب العلوم
مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح ه وجعل الليل
سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى خلق فى الدرايات جمع
دراية وهى التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه
اى فى المدريات اى فى المعقولات داروها اى عاقلوا الصرف وعالموه
وتاتيك الضمير باعتبار الاسم و يطغى اى يضل فى الروايات جمع
رواية وهى النقل بمعنى المروى اى فى المرويات اى فى المنقولات عا
روها اى العربها نوه منسوبا بها كناية عن الجهل ولذلك
عداه بنفسه كما قال فى الدرايات بفوه اقول و فى الروايات يطغى
لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا
الا انه لا يشك فى انه يصعب بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه

هذا عن ان الجنس يتناول المقصود وغيره وقوله فى اللفظ فصل يخرج اللفظين الا
مناسبين فى المعنى له فى اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال ان فعل
فلا يقال ان القعود مشتق من الجلوس و الجلوس مشتق منه لعدم ال
فى المعنى عبد الرحيم
ان تجد انت اى علمك على ان تجد من اف
بين اللفظين منعوا ثانيا لتجد مف
الموافقة فى اللفظ اى فى تركيب
فى كل نجاد والامتثاق لا تعرف بها احد
واخذته به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضد
الاشتقاق المتناول الانه
الاخذ المعتبر فى ا
بين
لم يتعرض فيه
انما هو باعتبار اللفظ وكذا
مع انه معتبر فيهما على ما يشير اليه الجرجانى رحمه الله
تعالى و ما قدم التناسب فى المعنى كالبينة نظرا الى ان هذا الاخذ انما هو
للمعنى فلكل وجهة الا ان نظر المصنف انسب لكنه والحاصل من التعريف
العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بان

بدونها معتقد قال الزمخشري لا يجيء وفي علما من العلوم الا

حبة فقهها وكلامها وتفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية

بيّن لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذن لا شك ان محصّل العارى

منها يضل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقاره الدواب اليه

اشد من افتقار الابدان واذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اى

فقد جمعت لما في معناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قررناه فلا

يصح بدون قد واذ ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في

كلامهم وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا

بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع

الكتاب فجمعت فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر

فيه اى في الصرف كتابا موسوما اى معلما فان الاسم علامة للمسمى

بمراح اى بمحل راحة الارواح جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو

اى ذلك الكتاب مبتدأ وقوله للصبي خصّصه بالذكر بناء على الاغلب

ومراعاة النظر حال من خبر المبتدا وهو قوله جناح

النجاح اى الفوز بالمطلوب قدّم عليه للتسجيع والجملة اعني المبتدا و

الخبر حال مناسب باستعارة الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا

للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب

وليس في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية

شبهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح

مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة المكنية اذ لا يوجب

ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية

كما فهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ينقضون

عهد الله وفي استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب

بعض بالنجاح وقوله وراح اى كف راحة واسع عطفا على قوله

جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة وعدم

فوات شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اى هذا الكتاب للصبي



مثل الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها
لا يفوتونه شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما يحاذيه غيره
والواو في وفي بعد تمام اي في ذهن الصبي استعارة العدة للذهن
لكون كل منها محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان
المعدة محل غذاء الاشباح للفظ والجار مع المجرور متعلق براحة
في قوله حين راحة اي حصل هذا الكتاب قدم عليه للتجنيس لشغاله
الراحة وهو الثبوت للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرب وفي
هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما دل
عليه لفظ المثل في قوله مثل شاح او راحة عطف باو تنبيها على استقلاله

لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه

وقوله عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم واستعين في جميع المهمات
وقوله هو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر
وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين معوله بشره
ان يبين الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم حصلك
الذهن المخاطب وترغيبا له في تعاطي ما يعقبه ثم دعا له بقوله
اسعدك الله سبحانه وتعالى لتناله بالسعاد في مطلع الكلام ولما محل
للجملة الدعائية من الاعراب وجعلها اعلم قوله ان الصرف اي المرتب
لتحصيل الصرف ولان ذلك انه حال ارادته لتحصيله محتاج وفي
الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم
بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمداد التجربي في معرفة الا
وزان اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف
الى معرفة احكام سبعة ابواب اي من انواع الموزونات فاطنك
بغيره فما ينال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها لامتناع



مثل الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها
لا يفوته شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يجمع ... بخطابه غيره بسببه
والواو في وفي بعد تمام اي في ذهن الصبي استعارة العقدة للذهن
لكون كل منهما محلا للعقد فان الذهن محل عقد الارواح كما ان
المعدة محل عقد الاشباح للعظم والجار مع المجرور متعلق بدامه
في قوله حين رامه اي حصل هذا الكتاب قدم عليه للتنبيه لسعار
الرامه وهو البنوة للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرب وفي
هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل
عليه لفظ المثل في قوله مثل نتاج اورامه عطف باو تنبيها على استقلال
كل منهما في كونهما مشبها به مثل قوله تعالى اثما او كفورا يعني ان ذلك
الكتاب جناح النجاح ورامه رحراه ومثل نتاج اوراه اي
شبيه بها في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بانه
لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه

تقديم المخصوص

وقوله عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم واستعين به في جميع المهمات
وقوله هو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر
وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله بشره
ان يبين الكتاب المجموع في الصرف الموسوم براح الارواح فقال ... حصلا
الذهن المخاطب ورغبه في استماع ما يعقبه ثم دعاله بقوله
اسعدك الله سبحانه وتعالى بالسعادة في مطلع الكلام ولا محل
للجملة الدعائية من الاعراب ومنعها اعلم قوله ان الصرف اي الصرف
لتحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاجه وفي
الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم
بالصرف على وجه المبالغة محتاج على الاستمداد النحو في معرفة الا...
... انه هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف
...نان فاطنك

غرض تحصيل الصرف



حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به
عرفا إذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب إنه يحتاج إلى الشرائط
بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الأبواب
فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والأجوف والناقص واللفيف
ولا يخفى وجه الضبط على من يتصور مفهوماتها أو يستطلع عليها إن شاء الله
تعالى في مقاطعها مباحثها ولما كان الصرفي يحتاج في معرفة الأوزان المعرفة
سبعة أبواب كذلك يحتاج فيها إلى معرفة الاشتقاق أي أخذه سبعة
أشياء من كل مصدر إما بواسطة أو بدونها وتلك الأشياء السبعة
المشتقة منه الماضي والمستقبل والأمر والنهي وأسماء الفاعل والمفعول والآلة
والزمان والمكان وإذا كان الصرفي يحتاج إلى نحوه سبعة فكسرته وجعلته
مشتملا على سبعة أبواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الأنواع
وكان المناسب بشأن كلامه أن يقع على ثمانية أبواب أحدها في
الاشتقاق لكن لما قال معرفة هيئات المفردات إنما تتم بمعرفة نسبة بعضها

إلى بعض بالأصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف
بالنسبة وإن كان المخفى أنه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة
ولا شك أن أبواب الصرف سبعة أبواب أدرج في تلك الأبواب ولم
يجعله بابا على حدة وذكره في أوائل الأبواب إشارة إلى ذلك

الباب الأول

من تلك الأبواب المسطورة
عليها الكتاب في بيان بناء الصحيح ولما كان المقصود الأصلي البحث
عن أحوال الأبنية وكان أبنية الصحيح المتقدم لسلامتها عن التغيرات
الكثيرة الجارية وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولما
توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح وأعاد المظهر موضع
المضمر إشارة إلى أن المراد به غير الأول فإن المعرف باللام إذا كان صريحا
عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت
فهي عين الأول فلينبه على الاصطلاح أي الصحيح في اصطلاح أهل
الصرف هو الباب الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام منه فعل



حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به
عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى الشرائط
بل يقال كان ...

... الفاعل والمفعول والمكان
... جاء الانواع السبعة فكسرته وجمعته
... كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع
... ب ينبغي ان كلامه ان يقع على ثمانية ابواب احدها في ال
مشتقات لكن لما كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها

فصل في اوائل اول الابواب

الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف
بالنسبة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة
ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ابواب ادرجه في تلك الابواب ولم
يجعله بابا على حدة وذكره في اوائل اول الابواب اسماء الجواد
كرنا **الباب الاول** من تلك الابواب المسطور
عليها الكتاب في بيان الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث
عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح التقدم لسلامتها عن التغييرات
الكثيرة الجارية وكونها اصلا عليها البناء ها قدم باب الصحيح ولكن
توقف البحث عنه على تصورها عرفه فقال الصحيح واعاد المظهر موضع
المضمر اشارة الى ان المراد به غير ما قد ذكر المصنف بالاول ما صدق
عليه الصحيح وبالثاني مفهومه ومايقال ان المعرفة اذا اعيدت
فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل
الصرف هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام منه فعل



حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه

عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة

بل يقال كان محتاجا

فقال الصحيح و

ولا يخفى

مستغن لكن لما قال معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها

الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف

بالنسبة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة

ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ابواب ادرج في تلك الابواب ولم

يجعله بابا على حدة وذكره في اوائل اول الابواب اشارة الى ذلك

ثم ذكر **الباب الاول** من تلك الابواب المذكورة

عليها الكتاب في بيان بناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث

عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح التقدم لخلوها عن التغيرات

الكثيرة الجارية وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولكن

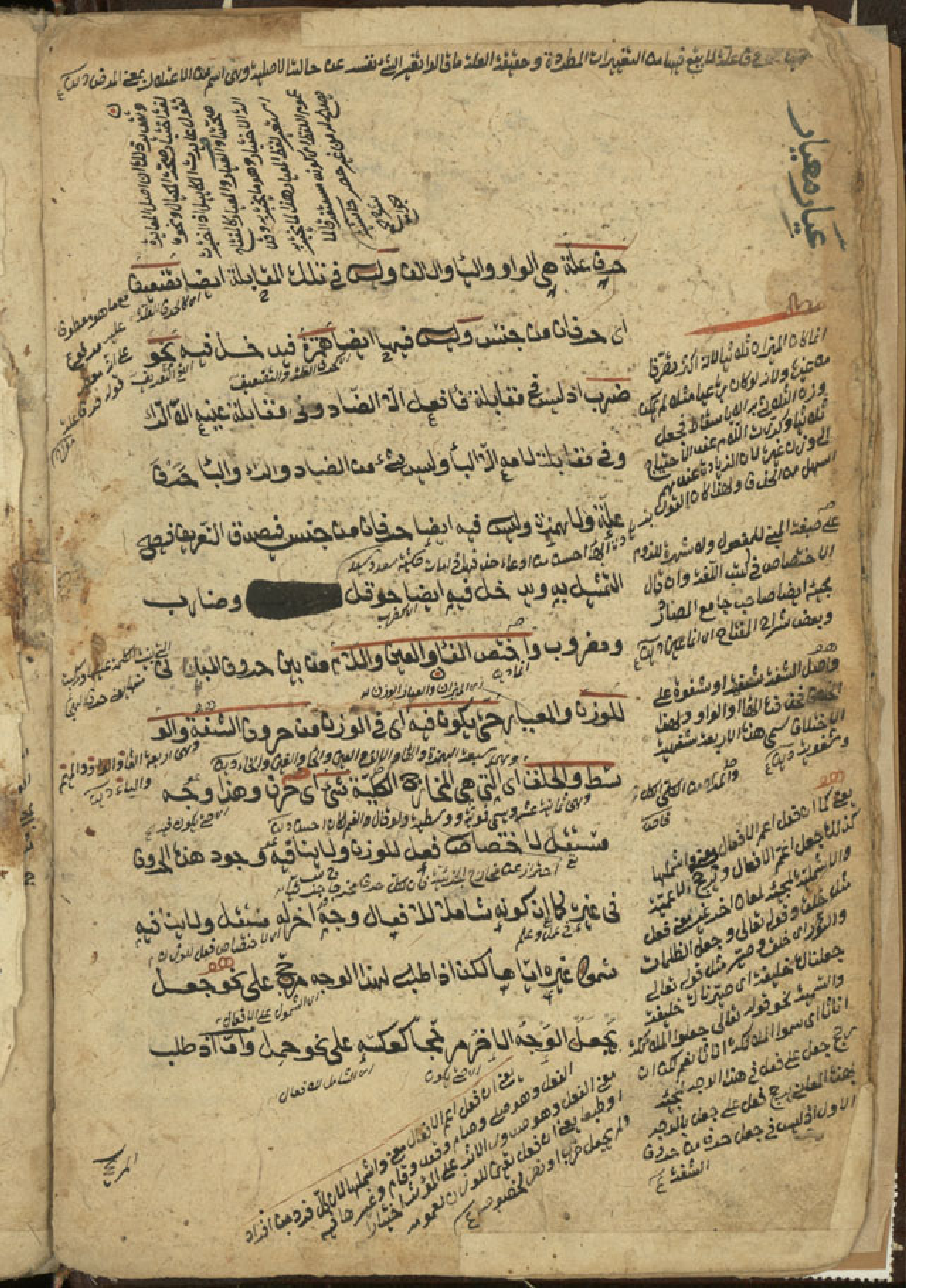
توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح واعاد المظهر موضع

المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق

عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت

فهي عين الاول فليس على الاطلاق فان الصحيح في اصطلاح اهل

الصرف هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرف



حرف علة هي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تفسد
اي حرفان من جنس وليس فيهما ايضا همزة فيدخل فيه نحو
ضرب اذ ليس في مقابلة فائه الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء
وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف
علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه
[illegible] ويدخل فيه ايضا نحو قتل [illegible] وضارب
ومضروب واختص الفاء والعين واللام من بين حروف الباقي في
للوزن والعيار حتى يكونا فيه اي في الوزن من حروف الشفة والو
سط والحلق اي التي هي المخارج الكلية ثلثة اي حرف وهذا وجه
مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف
في غيره كالذي لكونه شاملا للافعال وجه اخر له مستقل ولا ينافيه
شمول غيره اياها لكنا اذا طلبنا الوجه مرجح على نحو جعل
بجعل الوجه الاخر مرجحا لعكسه على نحو حمل واما اذا طلب

اي حرف يكون المركب من الحروف الثلثة مناسبا لجميع الموزونات الاسمية لكونه فردا من افراد الاسم ولجميع الموزونات الفعلية لصدقه
عليها والمراد بالوسط ههنا وسط المخارج او وسط الفم والوسط بالتحريك اسم لعين ما بين جوانب الشيء وطرفيه كمركز الدائرة ونقطة الخط
وقد يراد ما على الطرق كما في قولهم لخط المستقيم ما بين طرفيه وسط ويقع بعده فاعلا ومفعولا ومدخول حرف الجر والوسط بالسكون
ما بين جوانب الشيء او طرفيه من الاماكن المبهمة ولا يقع الا ظرفا هكذا ذكروا في قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا ونحو متوسط مخرج
الثاني مخرج الهمزة والالف يقع مذهب سيبويه على ما نقله المحققون وزعم الاخفش ان مخرج الالف بين مخرجي الهمزة والهاء والى هذا ذهب
صاحب المفتاح ومنهم من نسب الى سيبويه ما نسبنا الى الاخفش ورأى المحققون ومنهم من نقل عن الاخفش ان مخرج الالف مخرج الهاء
[illegible] في هذا النقل قال بعض الافاضل و الحلقية عند اصحاب الفرق [illegible] بناء منهم على ان الالف لا محالة يكون منقلبة عن الواو والياء التي
تخرج عن الحلق وفي اطلاق [illegible] نظر قال صاحب [illegible] شرح الشافية اختصوا التعبير الاصول بهذه الحروف لانهم لما ارادوا
ان يجعلوا امثلة يكون كالميزان ليعرف به الاصول من الزائد جعلوا ذلك لفظ فعل لعمومه وشموله كل فعل في التعبير [illegible] وهذا
لانه يقع موقع جميع الافعال يقال ضرب وقطع وقتل [illegible] فعل فالتعبير [illegible] وهذا يدل على عموم كل فعل
واما ما ليس بفعل اصلا [illegible] على الاصطلاح مثل حسن ومات زيد [illegible] الا باعتبار الحلف والاتي او باعتبار ان الوزن [illegible]
يكون [illegible] فعل لانه ما يتلفظ به الانسان [illegible] الوزن [illegible] الحروف فيها ايضا واعلم [illegible] انما يوزن [illegible] الاسم المتمكن
والفعل جعلوا لها امثالا كالميزان [illegible] مساوات [illegible] جعلوا ميزانا يعرف به
الاصلي من الزائد [illegible] الحروف الاصلية بالفاء والعين واللام والزائد بلفظه [illegible] ذلك المثال وزنا ووزانا
وميزانا وصيغة فيقال وزن ضرب او وزنه فعل ويقال ايضا ضرب على وزن فعل او وزنه وهكذا في البواقي واول الاصول
في ابتداء الوضع المعبر عنه بالفاء يسمى فاء الفعل وثانيها المعبر عنه بالعين يسمى عين الفعل وثالثها المعبر عنها باللام يسمى لام الفعل وما
زاد من الاصول على الثلث يعبر عنه ايضا باللام ثانيا ان كان رابعا وثالثا ان كان خامسا والتعبير بثلث لامات انما يكون في الاسم
ويعبر عن الزائد بلفظه كما عرفت الا المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء [illegible] صاحب [illegible] قال ان شئت عبرت
عنه بالتاء على الاصل وان شئت عبرت بالبدل على اللفظ فيقول وزن [illegible] افتعل على الاصل و [illegible] اللفظ كما تقول وزن
[illegible] فعول على الاصل و [illegible] على اللفظ وله [illegible] ولغيره فانه يعبر عنه بما يعبر عما [illegible] من الاصل فان قلت الوزن
بحروف الفعل يستلزم ان يكون المثال والممثل في لفظ الفعل ومنفرقانه واحدا وذلك ضروري البطلان لان مثال الشيء يمتنع ان يكون عينه
قلت ذلك الفعل ومنفرقانه كلمات مخصوصة والمثال لم يعين بالنسبة الى غيرها لان المثال الذي هو فعل بكسر الفاء وسكون العين مثال
للكلمة التي هي فعل كذلك الدال على المعنى الذي هو الجعل وتحو جعل وصنع [illegible] والفعل الذي هو الكلمة المخصوصة التي معناها الجعل
[illegible] فهو بهذا الاعتبار غير المثال الذي بعده وغيره [illegible] المثال المذكور ليس الجعل بل موضوع لجنسها على هذا المثال سواء
[illegible] بعض افراد ذلك الجنس في المادة [illegible] المثال الذي هو فعل بفتح الفاء والعين واللام مثال للكلمة التي هو
هي فعل كذلك الدال على معنى الجعل في الزمان الماضي وتحو ضرب ويضرب فالمثال المذكور غير الممثل وكذا [illegible] منفرقات الفعل
فان قلت لم جعلوا الميزان ثلاثيا قلت لان اقل الاصل بالنسبة الى الرباعي والخماسي ولانه لو جعل الميزان رباعيا او خماسيا لم يمكن وزن الثلاثي
به الا باسقاط [illegible] وجعله [illegible] لو جعل [illegible] لم يكن وزنها الا بزيادة [illegible] لكن الزيادة عندهم اسهل من الحذف الا يرى
ان ما حذف منه في الكلام يسير بالنسبة الى ما زيد فيه فان قلت لم كرر اللام دون الفاء والعين لما زاد من الاصول على الثلث قلت لان اللام
[illegible] التغيير [illegible] فان قلت كون الغرض من الوزن معرفة الاصل من الزائد يستلزم الدور لان الوزن موقوف
على تلك المعرفة وهو ظ فلو توقفت عليه لزم الدور قلت معرفة المتعلم الاصل والزائد متوقفة على وزن الفعل لا يتوقف على معرفة
المعلم ذلك بل على معرفة نفسه [illegible] بطريق غير الوزن مما ذكروا في ذي الزيادة فانه الدور

الذي يجيء على نحو عمل فيعمل كثرة الاستعمال وفي العام نحو الاثاث

فعل من فتح وعمل من باب علم ولما لم يتعدد واختص فعل للوزن

واحتاجوا الى تفصيل حروفه بين كونه وزنا للمتحركات بالحركات

المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح

كونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في

وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في جحمرش وانما زاد

اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر اولى والاولى ان يزاد من

جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع

في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فنقول اي

مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي

فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة

المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اي المصدر

المصطلح كضرب اصل للتعريف المصطلح معروفة لمعروفه و

قوله فضلا مصدر منصوب

بفعل محذوف دائما اي فضل فضلا اي تبقى بقاء

يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا

ليفيد نفي الاول او الادنى استبعاده نفي الثاني اي الاعلى استحالته

واستحالته اما عقلية او ادعائية وفضلا على الفعل هو نحو فلان

والنفي قد يكون صريحا كقولنا فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن الاعطاء

وقد يكون ضمنا كقولنا تقاصرت الافكار في حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا

والتركيب ههنا من قبيل الاول ومعنى الاول نفي عدم النظر عن الاعطاء بل عن ان الاعطاء

منتف بالكلية ذاهب عنه وانما الثاني فيه هو عدم النظر ومعنى التركيب نفي عدم وصول الاثر

ثم التوسط فان ذلك التوسط اي كونه واسطة في وصول الاثر منتف بالكلية وانما الثاني فيه عدم

وصول الاثر وثبوت الواسطة في الوصول متوقف على اصل الوصول مطلقا

اعلم انه يكفي الواسطة او نحوها فاذا انتفى الوصول مطلقا انتفى الواسطة فيه قطعا بلا اشتباه

ورتبته مسائل سيدي ع



ومجهوله لمجهوله لان صيغة المعروف والمجهول من المصدر بمنزلة

الاكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب علم ان المصدر واذا قيل ضُرب

ضرب علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن فى جنس الاشتقاق

لا فى جنس اخر من الفعل وغيره وسيعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب

ان شاء الله تعالى عند البصريين من النحويين وانما قلنا ان المصدر اصل

للفعل فى الاشتقاق لان مفهومه اى معنى المصدر واحد وحده

ومفهوم الفعل اى المعنى الذى يفهم منه بحسب الوضع متعدد [illegible]

نحو سمع بالمعيدى فانه يحتمل لدلالته اى لدلالة الفعل بحسب الوضع

على الحدث والزمان اى زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد

قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعنى المصدر يكون قبل

ما يدل على المتعدد اعنى الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر

باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا واذا كان المصدر

اصلا للافعال فى الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها

اى لمتعلقات الافعال من اسناد الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث

تعلقها ... ان لم تكن تلك العلة موجودة فيها وقيل المصدر اصل

... عن الفعل اى غير ...

... ظ لان التركيب

... عن فعلين ...

... وفيه

وال...

... المصدر فى

الذى هو المصدر

المذكور ...

موضع الصدر

ضرب وغيرها منه

ومنها المبتدأ والخبر اى ومن المرفوعات المبتدأ

والخبر قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد الى اخره فقوله

هو الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما فى معنى الاسم

نحو عندنا زيد قائم وسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى سمع بالمعيدى

اعنى سماعك بالمعيدى متوسط قوله وسمع بالمعيدى خير من ان

تراه مثل من امثال العرب يضرب

لمن خبره خير من مرآه ...

معيدى

وقال

ومجهوله لمجهوله لان صيغة المعروف والمجهول من المصدر متحدة

الاكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب علم ان المصدر واذا قيل ضُرِب معلوم

ضربا علم ان المصدر مج...

لانى جنس اض...

ان شاء الله تعالى

للفعل فى الا...

ومفهوم الفعـ...

نحو شمع ...

على الحد...

...لك والواحد

نبل ... حد اعنى المصدر يكون قبل

با ... وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر

با ... مشتق ما وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر

اصلا للافعال فى الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها انتهى

وانما وضع اللفظ ليفيد النسب بين المفردات كالفاعلية والمفعولية وغيرهما ليفيد المركبات بان يكون الشخص حيث تفهم ما يركب من المعانى الذهنية تركيب تلك الالفاظ المفردة بواسطة المعانى المفردة اى ليس الغرض من وضع اللفظ افادة المعانى المفردة والا اى ولو كان الغرض من وضع اللفظ افادة المعانى فيه دور اى فيلزم الدور

فان قيل لم قال مفهوم متعدد ولم يقل اثنان فالجواب عنه ان الفعل يدل على الاكثر من الاثنين لانه يدل على الفاعل والمفعول والالة وغيرها فلهذا قال متعدد ولم يقل اثنان

هذا جواب سؤال مقدر يرد على قول المصنف اى مفهوم الفعل متعدد ... وهذا فرد من افراد الفعل وليس مفهومه متعدد فينتقض قوله ... فاجاب الشارح عنه ...

اى لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث

تعلقها بها وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او تقول المصدر اصل

لانه اى المصدر اسم يصدق تركيبه عليه والاسم مستغنٍ عن الفعل اى غير

محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب

من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بد

ون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصل والمحتاج فرع وفيه

ايضا نظر لان الاصالة فى الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم فى الوضع

والكلام فيه وتقول ايضا اى كالدليلين الاولين فى الاستدلال على اصا

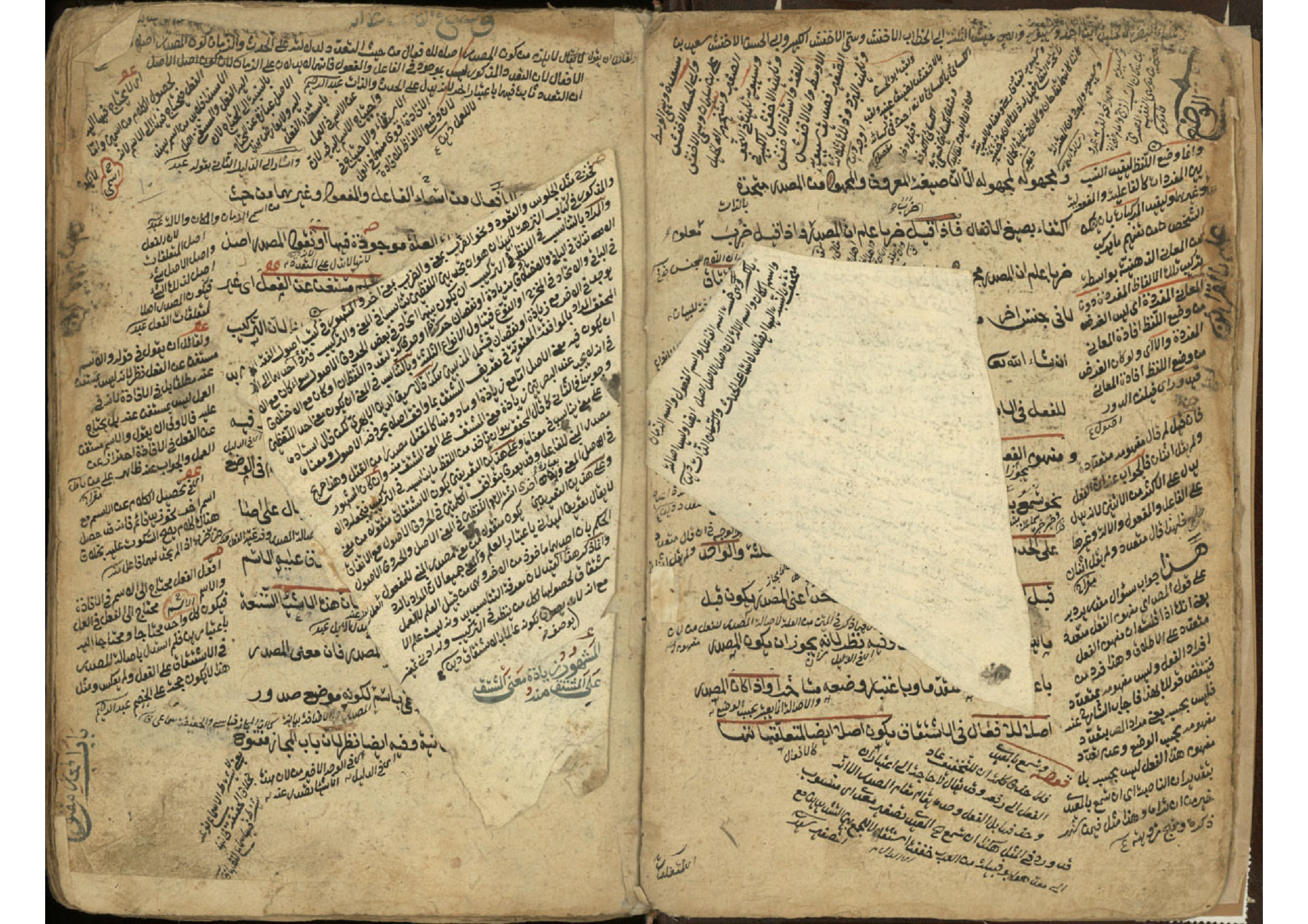
لة المصدر فى الاشتقاق يقال له اى يطلق على ما صدق عليه الاسم

الذى هو المصدر كضرب مصدر اى هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة

المذكورة تصدر عنه اى عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر

موضع الصدور فضرب مثلا انما سمى بالاسم لكونه موضع صدور

ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح



ومجهوله لمجهوله لان صيغ المعروف والمجهول منا المصدر بجمع

كذا بصيغ الافعال فاذا قيل ضربا علم ان المصدر داخل ضرب معلوم

ضربا علم ان المصدر مجـ

لا في جنس اخر

ان شاء الله تعالى

للفعل في الا

ومفهوم الفعـ

نحو يشهد ب

على الحد ... والواحد

قبل ... اعني المصدر يكون قبل

با ... وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر

باء ... سنة ما وباعتبار وضعه متاخر واذا كان المصدر

اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها لانـ

الافعال من اسناد الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث

العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل

مستغنيا عن الفعل اي غير

لان التركيب

فيه

في الوضع

ال على اصا

تقع عليه الاسم

ان هذه الابيات السبعة

المصدر فان معنى المصدر

في باسم لكونه موضع صدور

نه وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح

المشهور زيادة معنى المشتق على المشتق منه



ومجهوله لمجهوله لان الاصيغة المعروف والمجهول من المصدر بجهة

كتفا بصيغ الافعال فاذا قيل ضرباً علم ان المصدر فاذا قيل ضُرِبَ معلوم

ضرباً علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن فی جنس الاشتقاق

لانی جنس اخر من الفعل وغيره وسموها منبوع الاشتقاق عند قرب

ان شاء الله تعالى عند البصريين والكوفيين وانما قلنا ان المصدر اصل

للفعل فی الاشتقاق لان مفهومه ای معنی المصدر واحد وجنس

ومفهوم الفعل ای المعنی الذی يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكله واحد فقط

نحو سمع بالمعيدي فانه بحسب دلالته ای دلالة الفعل بحسب الوضع

على الحدث والزمان ای زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد

قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعنی المصدر يكون قبل

ما يدل على المتعدد اعنی الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر

باعتبار مفهومه مقدما وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر

اصلا للافعال فی الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها

ای لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من جهة

تعلقها ان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل

عن الفعل ای غير

لان التركيب

فعلی بن

فرع وفيه

تقدم فی الوضع

على اصا

الاسم

له المصدر فی

الذی هو المصدر كضرب فصدر

المذكورة تصدر عنه ای عما صدق عليه

موضع الصدور فضرب مثلا انما سمی باسم لكونه مو

ضرب وغيره من الاسماء الثانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح



فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور ويكون
بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز وان يكون بمعنى مصدر وربه كضرب
الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم انهم
يقولون كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة
هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة الثلاثة
التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك
لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على و
جه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر
اي الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على التقييد
في الحكم باصالة المصدر او الفعل واثباتها الذي هو المقصود الاصلي
من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في محل النزاع فسر ما منه عرفه
اولا وقسمه الى اقسام ثانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع

المقصود به التنبيه على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف
احد الان يعني اليوم من اهل الذمة واما كونه من المصنفات
الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي وقع فيه التصنيف ثم
اظهر عبوديته واحتياجه في بيان فقال قال العبد الفقير
اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله
حيث قال والله الغني وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن النبوة عما
صدر النبوة حيث قال الفقر فخري قوله الى الله الودود اي المحبوب
وهو المناسب لافتقاره اليه متعلق بالفقير واختار صيغة الماضي
حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان
كان مقدما في الذكر لتقدم العامل على المعمول وانما لم يذكر
هضما لنفسه ولئلا يمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار
الفرع على الاصل اظهارا للزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه وعلم
ابويه كيلا يظن ان كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش

بعد ورود الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليث عرضهم

فعطف على المتن عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا

لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان لما هو اللائق باهل الايمان

فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي الى والديه والكيه

اي الى احمد فقدم نفسه اولا واخرهما ثانيا رعاية للسجع ثم

تعرض على العلم الذي وقع التاليف فيه فقال مخاطبا بخطاب

عام اعلم ان الصرف اخت هذا على التصريف مع انهما علمان

لعلم يعرف احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخفاه

وموافقة للنحو واصلا وفي قول ام العلوم اي اصلها فيه كمالك

باسم المدلول تشبيها بالام من جهة الولادة فكما ان الام تلد الا

ولادا كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وتوالديها

فلما اختلف في صدر الشيء ما ذا ابوها بينه بقوله والنحو

وهو علم يعرف به احوالها واحكام الكلم من حيث الاعراب والبناء

الاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ... ردا

واحدهما الى الآخر واخذا منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ

والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد من

وجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة

بحسب اللفظ لان المعنى التناسب يقتضي ذلك فخرج نحو المثل مصدرا والمثل

اذ لا تغاير بينهما في المعنى وخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الذي وضرب الذهاب اذ

لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك خرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب

بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما في اللفظ وخرج ايضا نحو ذئب وسرحان

اذ لا اتحاد بينهما في اللفظ ويدخل فيه نحو ضرب وضرب وجذب وجبذ

ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا بد ان يعلم ان بين

الافعال وبين الاوسطين وبين الاخرين مناسبة كما ستذكره ان شاء الله

تعالى واكتفى بالمغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب

فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء منه

الكلمة لئلا يتوالى في الكلمة عليهما وان كان الاصل هو السكون الا ان الاسم يستعمل
على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لا التقاء بها
عند عدم العامل وتحقق استعمال الصلب كما في غير حال الوقف ايضا
وهذا سقط ما قيل ان عينت بالحركة المخصوصة من الرفع وغيره سلمنا
انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة
ونظر الاشتقاق اليه في حركة معينة بل مطلق الحركة وان عينت بها
مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من توجيه الاشتقاق شرع في
تقسيمه فقال وهو اي الاشتقاق المعرف به على ثلثة انواع احدها
اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تناسب اي
توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو
اشتقاق ضرب ماضي من الضرب مصدر وثانيها اشتقاق كبير
وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع
الموافقة في الحروف نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان

في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة في الحروف نحو ثلم من الثلب والاول
في الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في
المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما في المخرج والمعنى فان
التناسب في المخرج في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق
والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى و
تناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم منه وجه
بيانها وجه الحصر فيها الثالثة انه اذا اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو
صغير لكفايته تامل قليل في العلم بالاشتقاق لقلة العمل فيه
واذا اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه
الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر
تناسب الحروف في المخرج فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم
بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين المراد منه في محل



النزاع والمراد بالاشتقاق المذكور هنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق
وفي قوله والاشتقاق تشعب اشياء من كل مصدر هو الاشتقاق الصغير فانه الكا
مل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الا
صالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير
ادلتهم وما يتعلق به من مباحث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني
فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اي
اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود
اي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر وعدما اي من
جهة العدم اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والمدار اذ يترتب
الشيء على ما له صلوح العلية وسمي الشيء الاول المدار والشيء الثاني
المرتب عليه المدار كما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا
فنحو مثل يعد اصله يوعد وعدة هي مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف
الواو من يعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدة وان لم توجد فيه

تلك العلة وان انتفى موجب
...
تبا له للمصدر ...
عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قال الوافي الماضي ... عذب
اي لانه وفي الغرض مركب فان ... حاذق في المشي لا التعب وكتب

[illegible] في الاشتقا[illegible] الذراع والمراد

[illegible] وفي قوله واشتقاق

[illegible] مل والمتبادر عند ا[illegible]

[illegible] صالة في هذا الاشتقـ[illegible]

[illegible] ادلتهم وما يتعلق بهـ[illegible]

[illegible] فيقال قال الكوفيون ينبغي

[illegible] اعلال الفعل مدار [illegible]

[illegible] اي ان وجد اعلال الفـ[illegible]

[illegible] جهة العدم اي ان عدم اعلال

[illegible] ب النبي وعلى آله صلوة العـ[illegible]

وجود [illegible] المرتب عليه المدار اما كون اعلال

فيعل بعد اصله يوعد عدة هي مصدر يعد اصله وعدة فلما حذفت

الواو من يعد لعلة توجب الحذف حذفت من وعدة فانه لم توجد فيها

تلك العلة اذ انتفى موجب الاعلال فيه تبع اللاحق واما كون اعلال

الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما فنحو مثل يوجل وتقاوم قواما فانما

لم اعل الفعل لم يعل المصدر لانه تبعا لهما او مدار رتبه اي عدم اعلال الفعل

من جهة الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالة اي اصالة

الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر

كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر فيؤكد

للفعل اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة

ضربت ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا

لضربت تاكيدا لفظيا كما ان ضربت الثاني مؤكد له كذلك والمؤكد بفتح

الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا

يقال له المصدر لم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدرا اي مرجعا ومخرجا

عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما في الوافي الماء مشرب عذب

اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره اي حاذق في المشي لا يتعب راكبه

التمسك

أي عددتهم بمنزلة مضروب وبمركب مركوب فقلنا معاشر البصريين في جوابهم

أي في الجواب عن تمسك الكوفيين الأول الذي هو إعلال المصدر إذا

أعل فعله إنما هو لتشاكلهما أي للموافقة والاطراد في الإعلال بسبب المشابهة

بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل منهما بدون إعلال

الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا تدل الأصالة في الإعلال

على الأصالة في الاشتقاق كحذف الواو في تعد أصله توعد فإنه ليست

كلمة يعد وحذف الهمزة في يكرم فإنه ليست كلمة أكرم فكما الحذف في هاتين الكلمتين

لا يدل على الأصالة في الاشتقاق فكذا الإعلال في تينك الكلمتين لا يدل على الأ

صالة فيه وقلنا أيضا في الجواب عن تمسكهم الثاني لا نسلم أن ضربت

ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة أحدثت ضربا فالمراد

بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من

صفة أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر الذي هو المضمون لكنهم

سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكر

نون شعار ومعنا

15

بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر

المضمون وحصل للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع

المصدر تأكيدا للفعل ولئن سلمنا أنه بمنزلة ضربت ضربت على أن المصدر وقع

تأكيدا للفعل فنقول المؤكد تتبعه الكلام لا تدل على أصالته في الاشتقاق

بل تدل عليه في الإعراب كما في جاءني زيد زيد فإنه الأول أصل للثاني

في الإعراب مع أنه ليس بمشتق منه ولا يلزم الاشتقاق البتة

وكلامنا في الأصالة في الاشتقاق ولا نمنع [illegible]

على الشيء في الاشتقاق وا[illegible] الفعل [illegible]

عليه [illegible]

بمعنى [illegible]

وقد يستعمل صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الإقبال كالاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل أي متخصصا من بين الرجال

التمسك

أي عددهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم

أي في الجواب عن تمسك الكوفيين الأول الذي يقولون إعلال المصدر إذا

أعل فعله إنما هو لكونه كلمة أي للموافقة والاطراد في ذلك الإعلال بسبب المـ

شابهة بينهما في اللفظ والمعنى لا للمداراة ولهذا قد يعل كل منهما ويعل

الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا تدل الأصالة في الإعلال

على [illegible] الاشتقاق كحذف الواو في تعد أصله توعد فإنه لكونه

كلمة [illegible] فإنه لكونه كلمة أكرم فكما الحذف في المشاكلة

فكذا الإعلال لكونه كلمة لا يدل على الا[illegible]

[illegible] أنا سلم أن ضرب [illegible]

بعينه ضربا صار بمنزلة قولك أحدث ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر

المضمون وحده إلا للأخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع

المصدر تأكيدا للفعل ولئن سلمنا أنه بمنزلة ضرب ضرب على أن المصدر وقع

تأكيدا للفعل فتقدم المؤكد لا يدل على أصالته في الاشتقاق

بل تدل عليه في الإعراب كما في جاءني زيد زيد فإن الأول أصل للثاني

في الإعراب مع أنه ليس بمشتق منه وإلا لزم اشتقاق الشيء من نفسه

وكلامنا في الأصالة في الاشتقاق ولا نمنع أن يكون الشيء متقدما

على الشيء في الاشتقاق وأصلا فيه ومتأخرا عنه في الإعلال وفرعا

عليه فيه للمشاكلة كما أن الاسم أصل في الإعراب للفعل وفرع عليه

في العمل كما يجيء إن شاء الله تعالى وقلنا في الجواب عن تمسكهم

الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس حقيقة في معنى المشروب

والمركوب اتفاقا بأنه وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب

بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب

التمسك

اى عدلهم بمشروب ومركب مركوب فقلنا معاشر البصريين فى جوابهم
اى فى الجواب عن تمسك الكوفيين الاول الذى يقولون ان اعلال المصدر اذا
اعل فعله انما هو لاجل المشاكلة اى للموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب المـ
ـناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال
الاخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا تدل الاصالة فى الاعلال
على الاصالة فى الاشتقاق كحذف الواو فى تعد اصله توعد فانه لاجل
كلمة يعد وحذف الهمزة فى يكرم فانه لاجل كلمة اكرم فكما ان الحذف فى تلك الكلمة
لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق فكذا الاعلال فى تلك الكلمة لا يدل على الا
صالة فيه وقلنا ايضا فى الجواب عن تمسكهم الثانى لا نسلم ان ضربت
ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد
بالتاكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شىء عليه من
صفة او عدد وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر الذى هو المضمون لكنهم
سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت

١٥

بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحاصل الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع
المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت على ان المصدر وقع
تاكيدا للفعل فتقدم المؤكد على المؤكد الكل لا يدل على اصالته فى الاشتقاق
بل تدل عليه فى الاعراب كما فى جاءنى زيد زيد فانه . الاول اصل للثانى
فى الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والكلام فى اشتقاق الشىء من نفسه
وكلامنا فى الاصالة فى الاشتقاق ولا يمتنع ان يكون الشىء متقدما
على الشىء فى الاشتقاق واصلا له فيه ومتاخرا عنه فى الاعلال وفرعا
عليه فيه لاجل المشاكلة كما ان الاسم اصل فى الاعراب للفعل وفرع عليه
فى العلة كما يجىء ان شاء الله تعالى وقلنا فى الجواب عن تمسكهم
الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة فى معنى المشروب
والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب
بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب

مرجع اللفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة في معنى المصدر

به ومرادا فاللفظ المصدر وبه بل ظلم من باب جرى النهر وسال الميزاب

فكما ان هذا من المجاز امامن المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر

والميزاب على الحال الذي هو الماء لان المجاري وان كرهوا الماء النهر والميزاب

او من المجاز العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند

اليهما الجريان والسيلان مجاز الملابستهما بما هو اليه اعني الماء كذلك قولهم

مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم

المحل الذي هو المشرب والمركب على الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان

يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا

لملابستهما لما هما له اعني الماء والفرس وحاصل الجواب انا قياسهم لفظ

المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة

فلان المشرب والمركب على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل

الركوب فيكونا معنى لفظ المصدر قياسا عليهما بمحل الصدور وهو

حجة عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون

لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ اخر موازن له

مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله

فيه فمجرد احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور به

مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل في معناه الحقيقي الذي

هو محل الصدور ومع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه

للكوفيين على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى

المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب

متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب

لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم فلا

يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر

على المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا في الاشتقاق

دال على الاصالة ان المصدر يفعل بمعنى الصدور ونحو قعدت



متعديا حسنا اى قعودا والمصدر الذى هو لفظ الصدر بمعنى الفاعل
اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل والمشتق لو ايضا
الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة
لانه قبل بمعنى ان الاصل في وضع العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ
المعمول والثانى فان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فانه احد
النقد يحى من الاخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا ويزيد ولم يضرب
فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولا يبين
اصالة المصدر وزيف ادلة المخالفة جرى عادتهم في ذكر الاوزان
على تقديم الاصل فقال وقصر الثلاثى المجرد كثير مختلف وعند
سيبويه اى ما ذكره سيبويه منه يرتقى الى اثنين وثلثين بابا اى بناء
وضبطه انه يقال عينه اما ساكن او متحرك وان كان ساكنا فاما ان
يكون بزيادة شئ او لم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء منه اما
مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل وان كان بزيادة

شئ فتلك الزيادة اما تاء او الف فقط او الف ونون وعلى التقادير
الثلاثة فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب
الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران وقد ورد في ذلك بقوله وقد
ويزداد لليان المصدر المتحرك العين مزيدا في اخره الف ونون ولم يجئ
الا هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة
الف ونون هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون
بزيادة شئ اولا فان كان الثانى فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور وذلك
نحو خنق ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو
مفتوح العين ليس الا لكراهة توالى الكسرتين او لكراهة الانتقال
من الكسرة الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين
ايضا ليس الا لكراهة توالى الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة

فعل يفعل

إلى الكسرة نحو هدى وإن كان الثالث في الزائد فيه إما أن يكون تاء التأنيث
فقط أو هي فعلى الأول فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة
لكن لم يجئ منه إلا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه إما مفتوح نحو غلبة
أو مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء
وعلى الثاني فإما أن فيه مدة أو ميم زائدة بالاستقراء فإن كان فيه مدة فهي
إما الألف أو الواو أو الياء فإن كانت الألف فإما معها زائدة أخرى أو زيادة
لا فإن لم تكن فالفاء إما مفتوح وذلك نحو ذهاب أو مكسور وذلك
نحو صراف أو مضموم وذلك نحو سؤال وإن كان معها زيادة أخرى
فتلك الزيادة إما التاء فقط أو التاء والياء فإن كانت التاء فقط فا
لفاء إما مفتوح وذلك نحو ذهابة أو مكسور وذلك نحو دراية
أو مضموم كبغاية ولم يذكره سيبويه لقلته وإن كانت التاء والياء فالفاء
مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره أيضا لقلته هذا إذا
كانت المدة الألف وإن كانت الواو فإما معها زيادة أخرى أو لا فإن

فعل يفعل

لم تكن فالفاء إما مضموم وذلك نحو دخول أو مفتوح وذلك مثل
قبول وأخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع إلا ثلاثة ولم يجئ منه مكسور
الفاء لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة وإن كان معها زيادة فتلك
الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه إلا مضموم الفاء كصهوبة
وإن كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه إلا مفتوح الفاء من غير زيادة
شيء آخر وذلك نحو وجيف وإنما أخر نحو صهوبة مع أن المناسبة
ذكره مع دخول إذ هو مما فيه المدة واو نظرا إلى قلته بالنسبة إلى المتقدم
ونظرا إلى أن معه زيادة أخرى والحاصل أن لوجيف مناسبة لدخول
من جهة عدم الزيادة على المدة وأن لصهوبة مناسبة له من حيث أن
المدة واو وقد رجح وجيف بالكثرة بالنسبة إلى صهوبة فقدم وإن كان فيه
ميم زائدة لا تكون إلا مفتوحة بحكم الاستقراء فإما مع زيادة شيء
آخر أو لا وعلى الثاني فالعين إما مفتوح أو مكسور وذلك نحو
مدخل ومرجع على الشذوذ وإما مضموم العين نحو مكرم ومعون



فصل نوى لهم من باقية اي بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اي

والثاني نحو قوله تعالى بايكم المفتون

عدل بمعنى عادل

قنادر ولذا لم يذكره حتى جعلها الفراء جمع مكرمة ومعونة

اسمين على حذف تاء وغيره استبعاد المجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول

فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو

مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة وهو نادر وانما ذكر

المصدر الميمي مع غير الميمي مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي

ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود

بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك

الاشارة الى انه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلطه به ويجيء المصدر

على وزن اسمي الفاعل والمفعول الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل

اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قائما اي قياما

وقوله ولا خارجا من في زور كلام خروجا وقوله كفى بالنائي

من اسماء كافيا اي كفاية ومنه افضلت فاضلة اي افضالا وعافاه عا

فية اي معافاة وعتب فلان مكانا ايه عاقبة اي عتبا وقوله تعالى



واما المصدر فلا يخلو اما ان يكون ميميا او غير ميمي فان كان غير ميمي فهو سماعي ونعني بالسماع ان يحفظ كل مصدر على ما جاء من العرب ولا يقاس عليه لا انه قياس لمصدر الثلاثي ومصدر غير الثلاثي قياسي وان كان ميميا ينظر في عين المضارع فان كان مفتوحا او مضموما فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء الا ما شذ نحو المطلع والمغرب والمنبت والمشرق والمسكن والمجزر والمنسك والمفرق والمسقط والمحشر والمجمع بكسر العين وان الكان القياس الفتح وان كان مكسور العين فالمصدر الميمي مفعل بفتح الميم وسكون الفاء الا المرجع والمصير فانهما مصدران وقد جاء بكسر العين والزمان والمكان مفعل بكسر العين وهذا في الفعل الصحيح والمضاعف والمهموز واما في الناقص فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه بفتح الميم والعين من جميع الابواب واما في المثال الفاء فعلى مفعل بكسر العين منها من جميع الابواب واللفيف المقرون كالناقص واللفيف المفروق كالمثال الفاء

قادر ولذا لم يذكره حتى جعلها الفراء جمع المكرهة والمعونة

اسم على حذ تمرة وعو استعاد المجيء المصدر

فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والثالثة اى الدال بمعنى الفتح والثاني نحو قوله تعالى بايكم المفتون اى الفتنة هذا اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان زائدة فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اى اليسر والى العسر والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الدفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوفة اى الكراهة والصدق والحلف واعلم انه استعمال اسمي الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فيما فيه حقيقة كما ينص عنه قوله ويجيء على وزن والا فالواجب ان يقولوا ويستعمل ▬▬▬ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة في المجاز ويجيء المصدر ايضا

عدل بمعنى عادل



للمبالغة في الفعل والتكثير فهو قياس مطرد عند سيبويه من الثلاثي
المجرد وعند الزمخشري قياس مطرد في الثلاثي وغيره لانه قال حين
سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا ولذا لم اذكر
في الامثلة الرباعي وقال في بنائه التكثير وهو على ضربين احدهما التفعال
بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى
اللعب الكثير وكالترداد والتجوال والتقتال والتسيار كلها للمبالغة في الرد
والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديدها
وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم
بالدلالة والرتوخة بينهما والنميمى بمعنى كثرة النميمة **لما فرغ**
من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل
واحد من ابواب غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا
مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غيره مما يجيء على سنن
اي طريق واحد على حدة ولم يأت ابنية كل من تلك الابواب اعتدادا

باب التكلم يجيء
... يشدد بها العين على لغة اهل
... بذلك شاع واطرد فعّال بمعنى التفعيل
... عادة وفي التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا والثاني فعّالة يجيء
فعّالا بكسر الفاء وتخفيف العين وفتح الالف على لغة من قال في كلم
كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في فعّال كانهم حذفوا الياء
التي جاء بها ولذا في فعّال ولذلك قيل ان فعّالا من حيث
ان حروف الفعل فيه ثابتة الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها
وعكس السكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والثاني تحمّل
يجيء تحمّالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيهما قال كلاما اغنتهم
ايضا لا تكسر الالف وزنها قبل الآخر العين والثاني زلزل يجيء زلزالا
بفتح الاول فانه يجوز في مصدر الرباعي المجرد فتح الفاء وكسرها
قياسا مطردا في الفعل المضاعف بخلاف الصحيح فانه بالكسر لا غير

للمبالغة في التفعيل

المجرد وعند الزمخـ...

...ئل عنه هذا الباب كثير الاستعمـ...

في الامثلة الرباعية وقال فيه لتكثير الكثير وهو على ...

بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى

اللعب الكثير كالترداد والتجوال والتقتال والتسيار لكتب اللغة في الرد

والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديدها

وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم

بالدلالة والرسوخ فيها والفتيى بمعنى كثرة الفتيا لما فرغ

من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل

واحد من ابواب غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا

مزيدا فيه وسواء كان المصدر مهموزا او غير مهموز يجيء على سنن

اى طريق واحد على حدة ولم يبق ابنية كل من تلك الابواب اعتمادا

افعل يفعل

على ان مصدره في غير الرباعي المجرد واما فيه فطرد الباب التفعال يجيء

المصدر كلها على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل

اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل

في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا والثاني فانه يجيء

فعالا بكسر الفاء وتخفيف العين وقيل الا على لغة من قال في كلم

كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا الياء

التي جاء بها اولئك في قيتال ولذلك قيل انه قتال مما حيث

ان حروف الفعل فيه ثابتة الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها

وعكس الشكي حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والثاني تحمل

يجيء تحملا بكسرات والحاء وتشديد الميم فيما قال كلامهم

ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الآخر الف والثاني زلزل يجيء زلزالا

بفتح الزاي فانه يجوز في مصدر الرباعي المجرد فتح الفاء وكسرها

قياسا مطردا الا في المضاعف بخلاف الصحيح فانه بالكسر لا غير

اسماء المصادر

مضاعف

الا ان الكسر افصح لانه **ولما فرغ** من بيان ابنية الاصل الذي
هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال الافعال التي تشتق
على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل
ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذ
هب البصريين اشارة الى انه لا خلاف فيه وانما قيد بما يكون
تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما
لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يختلف حكم هذا
الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بنيا
عليه في غالب العادة انه هو الله تعالى تركه المصنف وايضا لما كان المبني للمفعول
فرع المبني للفاعل لان الاول معلول للثاني والغرض ذكر الاصول
تركه فقال خمسة وثلاثون بابا ستة منها كائنة للثلاثي المجرد
والا فلم تبعة **قدم** الثلاثي على الرباعي لتقدم الطبعي ووجه
ضبطها ان الماضية ثلاثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا

لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة عليه والحرف
الثاني منه لا يكون الا متحركا لان سكونه اخلال بالابنية **وما** قبله
قبل لالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالا
لفعل فلا يخلو عنه **و** حركاته لا تتجاوز على ثلثة فان كانت فتحة
فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه او يفتح او يضم وان كانت كسرة فاما
ان يفتح عين مضارعه او يكسر [illegible]
وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فانحصر
بحسب الوقوع في الستة وهي نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها
في المضارع وفعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع
وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل وفتح يفتح
بفتحها فيهما وكرم يكرم بضمها فيهما وحسب يحسب بكسرها فيهما و
تسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت
اي اصولها لاختلاف حركاتها في عين الماضي والمستقبل فكا

ان الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي ان يكون لفظه مخالفا
للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه
المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثير تمثال لكثرة استعماله فانه
سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلاثة
الاخر واما تقديم بعضها الاول على بعضها فلان الاختلاف
في الاول اكثر لان مخالفة الفتحة للكسرة اكثر من مخالفة الفتحة للضمة لان
الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما كما يشهد به الوجدان واما تقديم
الثاني على الثالث فلموافقة عينه ماضيه ومع تقديم الثاني على الاول نظرا
الى ان الضم علوي وانه اقوى وقصد التدريج في النزول من العلو الى
السفل الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم ● واما تقديم بعض الا
خر على بعضها فلموافقة عينها الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعما
له بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني على الثالث ■ فللنظر الى الضم
فوقاني وقوي والى استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم

٣٢

يجيء منه مكسور العين في الماضي ومضموم العين في المضارع لئلا يلزم
حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل ولم يجيء منه مفتوح العين
في الماضي ومضموم العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتقال الثق
يل في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيهما لئلا يلزم
الجمع بين الضم الثابت والكسرة بلا ضرورة ● ولما كان سبب دخو
ل الابواب الثلاثة الاول في الدعائم امرين اختلاف الحركات وكثرة
الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار
الى ان عدم دخول الثلاثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في
نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم
الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا
ولما كان انتفاء الاول فيهما ظاهرا اكتفى بذكر الثاني في اولهما
وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات
في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح

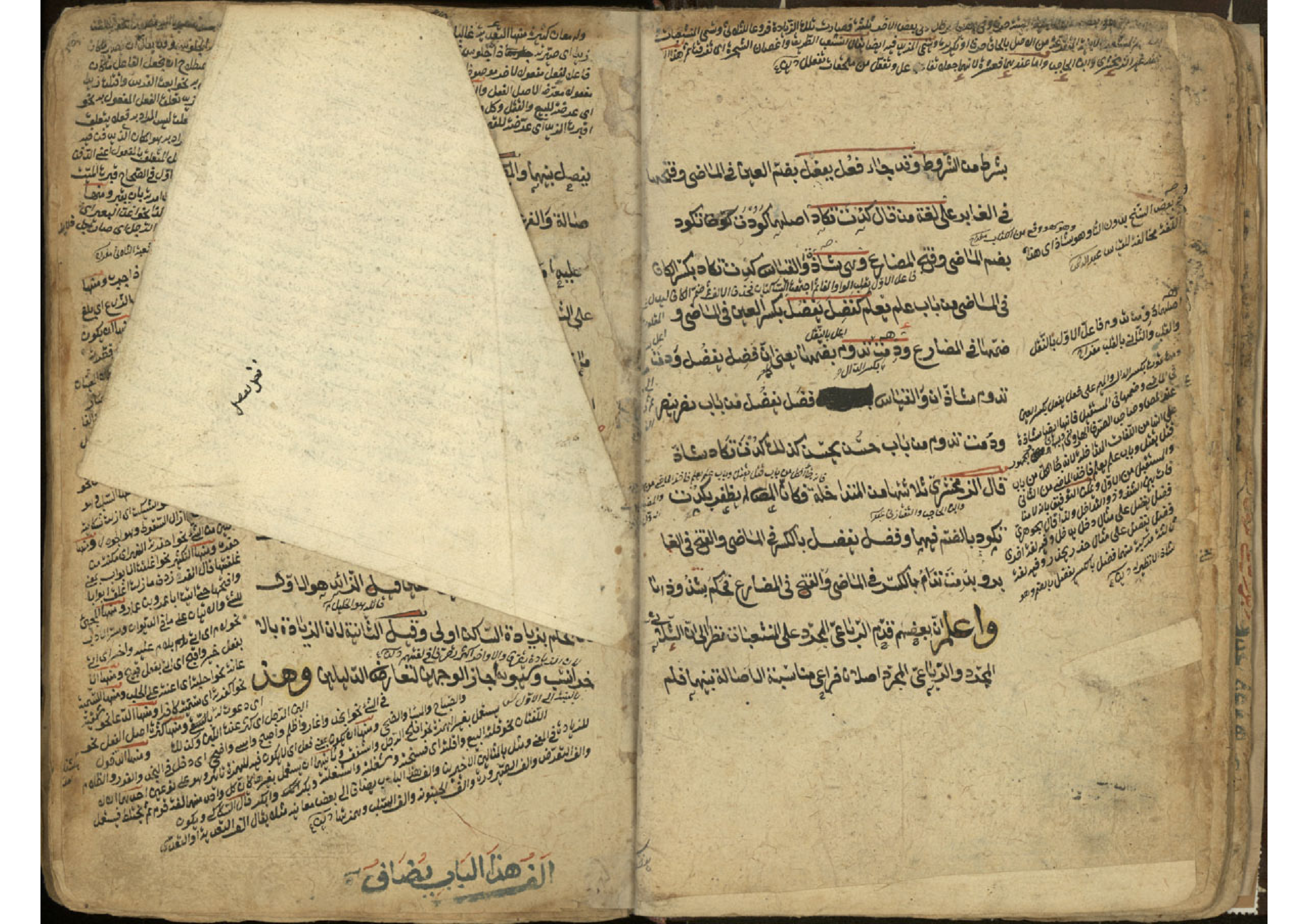


بغير حرف حلقي عينا ولاما و التزموا فيه فتح العين في الماضي و
المضارع ليتأتى خفة فتحة العين ثقل حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا
الفاء في التردد ولم يقولوا او فاء لزوال ثقل الغابر بكونه في المضارع
ولا يرد منه دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع وما لم يجئ بغير
حرف الحلق لعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يأبى بفتح
العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هنا لغة في اللغات
المتداخلة والشواذ نشر على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان
فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني فقيل ركن يركن بالفتح
فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعند الزمخشري ركن يركن
بالفتح فيهما من الشواذ واما ابى يأبى من الشواذ لانتفاء الواضع
فيهما في حكم المستثنى فكأنه قال التزموا كذا الا في هذه الصورة
فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح العين في الماضي والمضارع

التداخل قسمان

بحث طي

في الكل من غير حرف الحلق فلغات قبيلة طي تفرقوا اي فاريا منه
الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة
فتحة لانه من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم
يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم ايضا
لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبا
ئع اي الافعال الطبيعية الغريزية التي جبل الفاعل عليها من غير اختيا
ر منه كالحسن والكبر والا من النعوت اي الصفات اللازمة ولا
بد ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع
منه حركة لا تحصل الا بلزوم احد الشفتين للاخرى وانضما
مهما رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب
يحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال
فهو الى الان قلة هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا



بشرط من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها

في الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصلها كودت كوها تكود

بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف

في الماضي من باب علم يعلم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي و

ضمها في المضارع ودمت تدوم بضمها يعني ان فضل يفضل ودمت

تدوم شاذان والقياس [illegible] فضل يفضل من باب نصر ينصر

ودمت تدوم من باب حسن يحسن كذلك كدت تكاد شاذ

قال الزمخشري ثلاثتها من التداخل فكان المضارع يظفر بكدت

تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغا

بر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها

واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على الشعبات نظرا الى ان البكر

المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم

علم بزيادة السكة اولى وقبل الثانية لان الزيادة بالا

خر انسب وكيونها اجاز الوجهان لتعارض الدليلين وهذ

الى هذا الباب يضاف

…فعل يفعل بفتح العين في الماضي وفتحها…

…د اصلهما كودن كودنا تكود

…كدت تكاد بكسر الكاف

…العين في الماضي و…

…ينفل ودت…

…نحو نعم…

واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على منشعبة الثلاثي

المجرد والرباعي المجرد اصلا فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم

ينصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد رعاية لمناسبة الا

صالة والفرعية بينهما فقال واثنى عشر منشعبة الثلاثي اي المتفرعة

عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة

على الثلثة لئلا يلزم الزيادة على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف على

ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة

احرف رعاية للترتيب الطبعي وما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب

نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله والمكسورة في المصدر

فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة و

وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة فيه في الاول

ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قيل الزائد هو الاول

لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالآ

خر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا

الى هذا الباب يضاف

باب التفعيل قدم لان الزيادة من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة
بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وجاز فيه
حرفان لخمسة ابواب ونحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله
وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدم لان احد الزائدين من جنس
الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء
والعين وهذا باب التفاعل وقدم لمشاركته الاول في زيادة التاء
في اوله ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا
باب الانفعال قدم لان الزائد في الاول ونحو اختتم اختتاما بزيادة
الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وتعرف
تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى وجاز فيه ثلثة احرف
لاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في اوله
وهذا باب الاستفعال قدم لان الزوائد فيه في الاول ونحو اخشوشن

افاعل

استجابة

٢٥

الكلام وبجرة من

وهذ

وبحوا جلوز

وهذ

يلت تأخر

وهذا من افعال الطبائع مطلوب

في الالق والالف

اللذي سكون الا

عن تنول الحركات

بد لانه في قسمه

الرابع

الممتنع في اوله

ولكونه ابلغ

عند السكاكي والسبب الى وهو ايضا للمبالغة الا انه في افعال

افعلال وانما كثر الحروف فيما بني بعمل

وحرف من جنس اللام في

بالتخفيف قال اليماني

وحرف فاه لمثابته

والعيوب وقال بعضهم

غيرها نحو فطار الى

في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف

مطاوع اعلمت وعرفته مطاوع اعرفته لما اذ قلنا اعرفته

فيجوز ان تقول طاوعني وقيل الحمه تقول حسورته فحسور ومن اجل الاختصاص قبل انعدم فطار

قلت تقال عدمته فانعدم ولا فقدته فانفقد لان عدمته وفقدته بمنزلة اماتته في ان المعنى انتفاء الوجود

والحقيقة تقول الى فعول الطاق نازل فظاهر لا يتصور من التحقيق مطاوع كذلك لا يجوز في عدمه وفقده

ويبتغي ان لا يجوز عدمته فعدم او انعدم كما مر فما عرفته وقد مر في باب الافعال عن ابي سعيد انه لا يجوز

عدمته ويجوز فلت في فان لان القول تأثير ومعالج بتحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت

وكل ذلك انما يتم قبل المحسوس المخاطب والاتي طب قال عبد القاهر المعنى فيه اجب بلسان فحجم واخرجه

مانع فحجم فان اطلع فلتق فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول من ان تهيئ الى الفاظ محققة

او تنقلة كان في الامتناع نظر نعم الى هنا كلام المغني قال في الديوان وربما جاء هذا الباب موافقا لفعل

نحو عدلته فانعدل وهو قليل الابع فانفعل وربما جاء وليس له فعل متعد نحو انجحف التجلبان في

وانسرب الثعلب في حجره اي دخل وانكرس في الشيء اي دخل

عف

الرواية بالقلق في الصحاح صقرته واصقر واستحفه واستضعفه ويجوز بالتاء في الثاني

وغير فصعوه واصتقره بمعنى وفي هذا الباب معان منها ان يكون للمطاوعة نحو غممته اي احزنته او غمه

فاغتم وطردته فاطرد وجمعته فاجتمع وقد يكون مطاوعا للافعل نحو انصفته فاقتدحتي وابلعته

فابتلع وقيل ان الحاجب كونه للمطاوعة بقولنا الباقل صاحب المغني ولا احد ذكر الغالب في كلمة

بلا غير قيد مطاوعه هذا الباب بالثلاثي كما في سعيد وابن يعيش والا ان ربما يعليه غلبته بالنسبة الى سائر

معانيه فغير نظر ونقل صاحب المفصل عن الامام مجد الائمة الرهاني انه سال صاحب المفصل عن قول

الفقهاء هذه المسائل مبني كذا على صيغة المجهول للفاعل ابصح ام لا فقال افتعل وانفعل فيه سماع كان في المطاوعة

فعلى هذا المحل يصح ثم قال وهذا يدل على انه قياسي فيه السماع اقول على تقدير الصحة يكون ابتنى مطاوع

بني ومطاوع نفسه ايضا ثم قال صاحب جامع المصادر يقال نزعته فانتزع وانتزعته فانتزع ومنها

ان يكون للاتخاذ نحو اشتوى اللحم اي اتخذ الشواء لنفسه قيل فقالوا اذا اراد الفلان كان لحنا واطبخ اي

اتخذ طبيخا لنفسه وفي الاقليد وفي المفصل الا انه افتعل بمعنى الاتخاذ لتحقق معنى المطاوعة

فيه لانه لما كان يباشر فعل الاتخاذ داع في نفسه نزل الداعي منزلة الآمر بامره ونزل هو منزلة المامور

مطاوع والتقرير في هذا بنيت جوابا عن تقدير المعنى في ذلك فاتخذ مطاوعا اذ نزتي ومنها ان يكون بمعنى تفاعل

اعني الاشتراك المذكور هنا الا نحو اجتوروا واختصموا بمعنى تجاوروا وتخاصموا ومنها ان يكون

للتصرف في تحصيل اصله اي للمبالغة والاعتمال فيه نحو اكتسب اي بالغ واعتمل في تحصيل الكسب بخلاف

كسب فان معناه اصابه بلا علاج اي وجد كان ولم يفرق غير سيبويه بينهما وعلى مذهبه قيل في قوله

لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه اشارة الى الطفه بعباده حيث يثبتهم على زيادة

رحمته اياهم لانه اثبتهم ثوابا بما فعلوا من الخير على اي صفة وجد ولم يلزمهم عقاب الفعل

اخشوشب بزيادة الهمزة في الفاء والواو بين العين واللام وبحرف من
جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الفاء وهذا
باب الافعيلال قدمه لان احد الزائدين من جنس الاصول ونحو اجلوذ
اجلواذا بزيادة الهمزة في الفاء والواو بين العين واللام وهذا
باب الافعوال قدمه لان كل الزائد فيه قبل الآخر ولهذا تاخر
احمار لعيبك ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة في الفاء والالف
بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون الفاء
قد ههنا لازم بخلاف فعّل وتفعّل فانه للتحرز عن توالي الحركات
الاربع من الفاء الى الآخر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه
ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله
وحرف من جنس اللام في آخره ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكر
في القسم الذي زيد فيه ثلاثة احرف مع ان الزائد فيه حرفان لمناسبة

احمار في البحث والمعنى وتكرار الكلام بل هو متفرع منه ولهذا قال اصلهما

اى احمار واحمد احمارر واحمرر فادغمتا اى الحرفان المتجانسان اعنى الرائين

بعد سلب حركة اولهما في تلك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اى على ان

اصلهما احمارر واحمرر بسبب الادغام على ما صرح به المفتاح وهو الظاهر

في كلام المصنف ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعل فانه اذا كان اصلهما

احمار واحمر من الاصل بالادغام لوجب ان يقال ارعوّ لانه مثلهما

فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر

وفائدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعراء وتفاعيله

وهذا مخصوص باحمر واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص

احمار وايضا يدل عليه وجود النظائر فهى افعول وافعوعل وافعلك

يعنى لو جعلنا الاصل احمارر ثم صيّر الادغام تظهر المناسبة بينه وبين

نظائره بخلاف ما لو جعلنا مدغما في الاصل **ويحتمل** انه يوجه بان

٢٩

بان يقال انه على ان اصلهما احمارر واحمرر بتبع ما قبل الآخر حملا على الاخوات

بسبب فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم نحو ارعوى ويحال معرفة حال ما

قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمتا وقوله

لا يدغم **ولعدم الجنسية** بيان للواقع اى لا تبع الادغام في ارعوى لان

اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام

فلم يبق المجانسة فلم يدغم وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب

الاعلال موجب للاعلال يعنى كلما وجد سبب الاعلال وجب الاعلال

وسبب الادغام ليس بموجب للادغام يعنى كلما وجد سبب الادغام

وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع الفصيح في شئ من باب

رضى اى يجوز ان لا يدغم لحمله من باب رضى ويقال رضو وقوى وحيى

مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيى ولان الاعلال فيه كحيى

نسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر الى حرف واحد بخلاف الادغام

مطلب

فانه ينظر الى حرفي البنية وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين
للرباعي المجرد ولم يضعوا الا بابا واحدا لانهم لما كثر حروفه والثقل موافيه
التمام فطلب الخفة فلم يبن للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون
باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات اسكنوا الثاني
اذ في اسكان غيره مانع نحو دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة
منها للسبعة الرباعي المجرد ولم يضعوا الملحق ومن ثلثة ابنية طلب التخفيف
وزادوا فيها احرفا او حرفين دون الكثير لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم
ما زيد فيه حرفان لانه ثم اثنان فيها غالبا نحو احرنجم احرنجاما بنيا
على الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الا
فعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه واقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة
في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد
فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا

فائدة الالحاق

مطلب

باب التفعلل وستة منها للملحق اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق
بدحرج نحو شملل شملة بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا
باب الفعللة قدمه لتقدم الزائد فيه من حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة
بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لتقدم
الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب
الفيعلة لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام
وهذا باب الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد
ومع بيطر في كونه حرف علة وانما قدمهما عليه لما تقدم على جهور
فلتقدم الزائد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا
باب الفعنلة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء
في الاخير ثم انقلب الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير و
هذا باب الفعلاة وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي الملحقة

لام حروف الالحاق

تدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تشبيهها بان هذه الثلثة كو جوه تشبيها بان الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول فقدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الآخر وقدموا ما تقدم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك لكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل واتيانه منها مبني على الثلاثي المجرد وبها الملحق احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال فقدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون

بين العين واللام والياء في الآخر قلبت الفا ولا يبطل الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم الملحقات بدحرج عن ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحقات تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اخر اراد بيان انه كيف يعرف ذلك الافعال ومصادرها في حكم الالحاق والمصادر اسم آلة اي آلة صدق الحكم بالالحاق فعل بفعل اي طريق معرفة صدق الحكم بالالحاق اتحاد المصدرين في الوزن اي مصدري ذينك الفعلين فكانه آلة بها القوة العاقلة وبها صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرنطم بالالحاق باحرنجم مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرجة ودحراجا يقال اخرنطاما ولا يقال اخرنطمة الاعتبار في دحرجة بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور عنه فانهم لم يقولوا في قطب

مصادر الملحقات

لا اعتبار بالفعللة



فائدة الالحاق

وعربد تمططا وعرنداً بلد تا لو قطنة وغربنة ولدنا الشرط توافقا
الصادر واعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال انقص على مثال ازيد
منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازناً له في عدد الحروف وفي الحركات
والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقاً في الملحق والاعلال في غير
الاخير ويجعل ذلك الزائد في المزيد فيه مقابلاً للاصل في الملحق
به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير
وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلاً وموازناً للملحق به و
معنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل الملحق به وان كان ثم حرف زائد فلا بد من مماثلته في الملحق
لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس
بانه ملحق باحرنجم على الاصح لانه نظيره بالنسبة الى احرنجم على
خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فظاهر

٧٩

فلان الجاء فا وقعت موقع النون الزائد في الاصل واما في الزيادة فلان
النون في الاصل واقعة بعد الفاء والعين ولهما في الفرع نون والفرق
بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون
الملحق به مثلا يجيء في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون
باب دحرج وفي باب اقعنسس ونحلب في جلبب تكرير اللام دون باب
احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الا
بواب كلها موكولة على السماع وان المصنف لم يتعرض لبيان معاني الا
بواب اقتفاء اثره وايضا لم يتعلق الغرض منه بتعلم هذا الفن

فصل اي هذا فصل في بيان امثلة
لمعاني الامثلة التي نذكرها
الماضي وهو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك
وهو يجيء على اربعة عشر وجها وان كان القياس يقتضي ان يكون ثما
نية عشر وجها ولم يتعرض لغيرهما الماضي والمستقبل لتثبت امرهما

ماضى اللغة

ماضى الاصطلاح



لكونهما اصلا للمشتقات من المصدر أو لتعذر اسميهما التعبير عنه و

انما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه

والمستقبل مزيد فيه نحو ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما

ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا وانما بدأ ... في اطراد الامثلة

بالغائب نظرا الى عدم الزيادة ومن بدأ بالمتكلم نظر الى انه اصل ولما كان

البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على

الماضي اذ لو لم يعرف ان الاصل في اخره ماذا لم يتصور بان سبب العدول عن

هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض بنائه وتعرض ايضا الاعراب

المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تاييدا لبناء الماضي ولانه

فليس شيء منهما وظيفة فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب

فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون

عرضة لتعاور هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء

معنى الجملة

السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الا

عراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب

فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة

يعني في وقوعه صفة للنكرة وهو ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو

مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب فقدم ضرب للاهتمام بوقوعه

صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه اي الفتح

اخو السكون لان الفتح جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين

والالف اخو السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة وجهة تعدد

الاول ان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه وبين الالف والسكون مناسبة

السكون في الحكم بناء تشبيه من الحركات فانه اعطى الاصل بقدر الامكان

ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربنا وضربنا لان احكامها مذكورة بعد

هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب

مع فوات موجب الاعراب فيه ولم يعرب الماضي ولولا انه سبب بناء

الاعراب في اللغة

النكرة من اللفظتين

اعلم انهم يسمون الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة



الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفا
ئه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لا يأخذ منه اى من الماضي
العمل اى لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الا
ستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل
صورة ومعنى لموافقته لهما كذا واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا
للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى الا
كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ الا كان موافقا في المعنى
فسقط جهة المشابهة في كلا الجانبين حالة فلم يعمل ولما لم يأخذ منه
العمل لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب
فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اى عمل اذا كان بمعناه فاعطى
اسم الفاعل الاعراب له اى للمستقبل واللام في له زائدة عوضا
اى لاجل العوض عنه اى عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض

او نقول

واللام في زائدة

او نقول بني الماضي واعرب المستقبل مع فوات
لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه ان المقصود
اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي استطراد مع ان الحال على عكس
كما اشرنا اليه فسر كلامه فقد رجاني الشرح في بيان المشابهة فقال يعني
يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لكثرة مشابهته
لاسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات وفي وقوعه صفة
للنكرة وخبرا للمبتدأ ودخول لام الابتداء كما يجيء ان شاء الله و
قوله بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته اى الماضي له اى لاسم الفاعل
مع فوات موجب الاعراب فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته
الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة
ناظر الى البناء وقوله مشابهته [illegible] حيث انه مضاف اليه لقلة
ناظر الى بنائه على الحركة فتدبر وبني الامر على [illegible] بالصيغة فانه

كون اعراب المضارع



على السكون لعدم بناء مشابهته له بوجه ما
... المضارعة عند زيدت في آخر المثنية مطلقا نحو ضربا
ضربتا وضربتا وزيدت الواو في آخر جمع المذكر الغائب وزيدت
النون في آخر جمع المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى يدل كل ذلك اي حروف
المذكورة على هما وهم وهن اي يدل الالف على هما والواو على هم
والنون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها
ولذلك كثر ورودها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف
قبل الواو ولانها من اقصى المخارج اعني الحلق والواو من آخرها اعني
الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر وكان
المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فبقي
الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء لكونها للفعل عند الجر الذي
هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زاد والجمع المؤ

ومما يقول العامة خطأ

مسألة يدرك كله لا يترك كله

ث النون التي هي شبيهة بحروف المد واللين ولذلك اي كان في حروف المد
خفاء يمكن في مدها فالنبت بعدها همزة مخافة ان لا يظهر في جنب
شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لفهمت الغا
... عليهم كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل
في الزيدان ضربا هو هما وفي الزيدون ضربوا هو هم وفي هند ان ضربا
هو هن فبنى المص رحمه الله الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا
ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هم
وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا
بيانا سيأتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضر
بتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا وان كان مقتضى التيا...
المذكور ان يبنى لاجل الواو لان ضم جنس الواو والجنس
الى الجنس انسب فحملنا ضربوا اي لم يضم ما قبله واو لان الميم ليست بما

وخص الميم

والى الجنس

قلب خفيفة واذا كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم
تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها
حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة
التقديرية اعني الواو وهو صعب لانه صعود اي يلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان
الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج
فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك ولانه ما قبل الواو حقيقة واختير ضمة
للتناسب واذا كان ذلك الخروج ينتفي بالضمة نجد ان رموا فانه
الضمة فيه كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل
به الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس للفرق
بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ولو لم تك
تب الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضر وتكلم زيد بضم الراء وسكونه

بان ادغمها ولم يملها الثانية وقيل انما زيدت حرفا في جمع المؤنث ليكون
بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة وزيدت التاء
لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء
لانه ثمة اي ضربت انا مضمر وقد مر تقطيره في الاعراب والمناسب ان تزاد
من حروف ابنا الا انه لا يمكنه الزيادة من حروف ان لان الالتباس لانه لو
زيدت الهمزة وهي حقيقة الفاعل حركت التبست بتثنية الغائب ولو زيدت
النون التبست بجمع الغائبة ولا يمكن ايضا ان تزاد من حروف العلة
اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء فلما
فلعدم تحملها علامة الفاعل اعني الضم فاختير التاء للزيادة دون
غيرها من حروف الزيادة لوجوده اي التاء في اخواته اي اخوات ضربت
وهي ضربت وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك الا
خوات فحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام
اختير له حرف شديد لتنبيه من سنة الغفلة ويلقي سمعه الى



يلتقي اليه وهو شغبه والحركة الشديدة تتوى اجدالا فقطت ولا يمكن زيادة
الالف فيها للالتباس بالتثنية وغير التاء ما يتقي لبس من جرد
ده فبقي التاء زيدت النون في ضربنا الضمير المختص بالمتكلم مع
غيره كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة المذ
كورة او المؤنثة لان تحته مخفي ضمير فيه نون فزيدت النون في ضربنا
ليوافقا ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن فصار ضربنا
اي بجمع المؤنث واختص الالف بالمخففة وفيهما انما زيدت النون لان تحته
انتما مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس واختص الالف
لوجودها في انتما **وتدخل** الضمائر المرفوعة والمنصوبة اي تتصل
وانما عبر عن الاتصال بالدخول لبيان التمكن من المتصل اذ المتبادر
من الاتصال اللفظي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات
فتدخلها المرفوعة والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل
بالحروف الا المنصوب والمجرور ويتصل بالاسماء الا المجرور وهي اي جميع

الفرق بين الكلي والمضمر

قد يكون ادراك الشيء خفيا لغاية الخفاء

حرف العطف على الضمير





يجوز الابتداء بالساكن

اذ لو قيل ضربنا بسكون النون وفتح البا على الاصل لصح الا انهم حركوها

ها طردا على مثل ضربت مع قابلتيها المحركة من غير ضعف واختاروا

الفتحة لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم تترك على حركتها

كتبا حتى لا يجتمع اربع حركات متوالية فانه مستقبح فيما هو كالكلمة

الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل

للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان

ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقي

على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا

نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة

طرد اللباب ومن ثم اي من اجل ان مثل ضربت كالكلمة الواحدة لا يجوز

العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربت اي على الضمير المرفوع

المتصل بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل

ولا يجوز العطف على الضمير

الفرق بين المكي والمصري

عطف الاسم على ضمير الفعل

لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير تا
كيد بل يقال ضربت وزيد بتأكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل
ولما اشترك التأكيد والفصل بغيره في جواز العطف فيهما على غير الضمير
المذكور اكتفى المص بذكر التأكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير
الفصل مع انه اشمل لان التأكيد فصل ايضا اشعارا بان التأكيد
هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تأكيدا فيحصل
له نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز
تركه ولا يحصل بالفصل نوع الاستقلال له اذ لا يظهر بذلك ان
ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التأكيد مع
الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب فيه نحو طلبا للاختصار
نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة عشيرة بالنصب ولذلك

في حكم السكون

لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بلا فاضربنا اي لم يلزم
فيه لعدم اسكان الباء وابقائها على الحركة وذلك الاجتماع المحذور
لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون لانها كانت
ساكنة فحركت لالتقاء الساكنين فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم
فتكون في حكم الساكن فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثم اي ومن اجل
ان حركة التاء في مثل ضربتا في حكم السكون يسقط الالف في كل اللغات
في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون
التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب الالف الساكنة لا يعتد بها ولا اعتبار
للعارض الا في ضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز
حذف احد الساكنين فلانه علامة التأنيث واما الالف فلانه علامة
التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصلها ر
ية قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية مه ردوا بالفتح ...

بحث رهنا

فان الياء لا تسقط فيهما اذ تقول اضلميار ماتاباينان الا ان تنظر الى
الحركة الصورية وعليه ضربك اى لم يلتق فيه على تقدير عدم اسكان
الياء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه اى مثل ضربك
ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما هو كالكلمة
الواحدة لان ضميره اى كاف الخطاب فى ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير
منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول
فضلة فى الكلام لان الكلام يتم بدونه بخلاف الفاعل وعلى هذا هبيا
وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اى لم يلتق من عدم اسكان
احد حروفهما وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع لان اصلهما هدابد
وعلابط بالالف ثم قصرا اى حذف الالف منهما للتخفيف والتوسع فى الكلام
يعنى ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا فى الصورة الا انه منتف فى التقدير
وكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير كما فى مخيط اصله مخياط بالالف فقصر

للتخفيف

للتخفيف والتوسع والمقصور المقصورة من الابنية وخلافه خلافها و
حذفت التاء فى ضربنا اصله ضربتنا فلما حذفت التاء اسكنت الباء لما مر
حتى لا يجتمع علامتا التانيث احديهما التاء والاخرى النون فان النون
وان كان ضمير الفاعل ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء فى مسلمات اصله
مسلمتات فحذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس
واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان فى الثانية زيادة معنى وهى
الدلالة على الجمعية فكان الحذف الاولى اولى وانما حذفت فى ضربن
وان لم تكونا اى العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من
جنس النون ولم يوجد ثقلة التكرار اللفظى كما كانتا من جنس واحد
فى مسلمات لانهما اى ان فيه وجد ثقلة التكرار اللفظى كالمعنوى
لثقل الفعل فكره اجتماعهما فيه مطلقا وعلى هذا حبليات لعدم
اى لم يحذف احد العلامتين منها الالف والياء المنقلبة من الالف

ذلك وهو

التأنيث بل جوّز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الكلام

وانما وجب قلب التاء جليا في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احدهما

لان الثانية للجمع والاولى زائدة في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليس مثل

فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست لعلامة دالة على كونها اجزاء من

الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة

على مسلم اذ لم يكن قبل حتى زيدت عليه الف التأنيث بل وضعت هكذا

بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاءت الياء لزلت انها في هذه

فكانت خفيفة بخلاف الواو فقلبت بالواو وسوى بين تثنية المخاطب والمخا

طبة لانك تقول ضربتما ضربتما وكذا في هذا قوله في صدر الفصل

يجئ على اربعة عشر وجها لانه ثنيها باعتبار كونه تثنية ضربتَ بفتح التاء

صيغة واحدة وباعتبار كونه تثنية ضربتِ بكسر التاء صيغة اخرى تثنيها

واما نحن فهو تثنية انا وجمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في اللفظ بينهما

فان قلت

استعمال التثنية بمعنى المثنى

نحن تثنية انا او جمع

فلذلك يقال ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ بذكر ضربتما مرتين وهو

هما هم هي هما هن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ بذكر انتما مرتين بخلاف انا ونحن

يذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبار اي ايضا اي في نفس المتكلم وحده

مذكرا ومؤنثا حيث يقال فيهما ضربتُ ومع غيره مذكرا كان او مؤنثا

وتثنية وجمعا اذ يقال هو في كلها ضربنا لقلة الاشتغال في التثنية

بالنسبة الى المفرد وحكمتها احتياجها في حصولها الى ضم احد لمثلها

الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ

لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل

في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة

وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فله تعدد فيما

يستعمل فيه الجمع فيه اتساع الكلام وكثرة الاستعمال بخلاف التثنية

والحاصل ان في صياغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع فان فيه ا

ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه لطفة بينة بخلاف الجمع

قوله كانتا ما كان منصوب على انه بدل من المتكلم اي في حال...

بين المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها
بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس
فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون وضع الضمائر للايجاز فانهما مثلا
اخصر من زيدان فالتسوية بين التثنيتين وان لا يجعل لكل منهما صيغة على
حدة تناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم الا
التباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته
فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد او جمع كما يجيء فلم يذكر التسوية
بين تثنيتي الغائب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب
والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لهما واما
تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبار فتفصيلها فانهما بحث متوقف في
احكامها منها احكام التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل
الاستطراد في بحث المضمرات واعلم انه وضع صيغ متعددة

عن الظاهر

لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك الصيغة
واحدة بين معنيين او اكثر واستغني عنه فيما لم يقع فيه الالتباس ولم
يحتج الى الاعتبار فيه في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرها
وجب صرف قوله ووضع الضمائر للايجاز الى التسوية بين التثنيتين
كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات
لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى غيرها
من الايجاز وغيرها فان قلت اما الا فالواجب ان يتقدم او يؤخر و زيدت
الميم في ضربتما فتثنى المخاطب والمخاطبة مع ان قياسها على ضربت ان
الثاني يقتضي ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس اي ضربتا بالف الاشباع وهي
الالف المتولدة من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت فقيل
ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية
فيحصل الالتباس في الوقف ولان الف الاشباع واقع في كلامهم
كما في مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة وضحك وحياك الاله

وقد يقع الف الاشباع في الوسط ايضا

شعر

فكيف اثبتا اصله ان اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف

اي على اي حال انت تتعلق تلك الحال من المكاثرة والانبساط مع

اهلك تعتبر زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا وخففت الميم

في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها

لان نحو انتما مضمر فزيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد يتفق توجيه

هذا الشارح فنقول انتما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف المخبر

قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك الالتباس لعدم

امكان زيادة حرف علة لالتباسها مستقلة قبل الالف وخصت الميم با

لزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء من ابي الثنايا وطرف

اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها

اقرب الحروف الصحيحة على حروف العلة لان الساكنة منها في الخيشوم كالياء

منها في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما

قبل الواو وقيل انما خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي للفظ

هما يعني انهم لما كانوا يأتون الواو في سومها كما يجيء في بحثه التزموا

الميم في جميع الابواب طردا له وضمت التاء في ضربتما لان اصل التاء ضمير

الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يمكن الرفع في المبني حركوها

بحركة تشبه به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضمة فانه يشبه الرفع خطا

ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن

فقيل انه التاء وحدها وانما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية

وجمع المذكر والمؤنث واشار اليه ههنا حيث قال انه التاء ضمير الفاعل وقيل

الفاعل سوى الحروف واما التاء فعلامة للخطاب فاشار اليه فيما يجيء

بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفعلا وقيل

الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم التفاته

اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا يحتاج الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل

الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد المخاطب اي لم تفتح فيه مع

انه الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة الميم
تنبيها على اصل الحركة والتفصيل انتم زيد وانتا للمخاطب وتا للمخاطبة
وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التانيث وضموها للمتكلم
لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذوه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الفتح للا
لتباس بالمتكلم والفتح ارجح لخفته والمذكر مقدم فاخذها فبقيت الكسرة ه
والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء تقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء
فناسب اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف
شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنس الميم في ضربتم حتى يطرد [illegible] في زيادة الميم
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانهم اذا ضموها لاجل الواو
ولما حذفوا الواو [illegible]
[illegible] بقي على الاصل الذي هو
السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطبين اي في ضربتم محذوف وذلك

٤٠

الضمير المحذوف وهو الواو لان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال
الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر مما يرد الاشياء على اصولها فحذفت الواو
لانهم لما كثروا الضمائر وجمعوها او الضمير بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا
بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو وكانوا بهما في هذان والذين فوقع
الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة
الاسم لانهم لم يجعل كثيرا من الافعال اسما لكلمة ثم الزوائد ق
لا يوجد في اخر جنس الاسم متمكنه او غير متمكنه واو ما قبلها مضموم
في كلامهم لكونه مستثقلا حتى امتنع الالتباس بالمثنى بثبوت الالف
فيه دون الجمع الثاني اخر هو ما غير المتمكن فانه لا يوجد من المتمكن
اسم بهذا الوصف وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو وهو لم يحذف
الواو لكان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج
الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذفت ايضا ومدام اي ومن اجل

انه لا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو فقالت في جمع دلو

ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسر اللام لاجل

الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه

لزواله [illegible] اذ زوال ذلك الاستثقال المحسوس مشكل بخلاف ضربوا

اي لم يحذف الواو منه لان ذاته مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الياء لا

يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله المص وبخلاف ضربنه اي لم يحذف اولى

واوه وان كان ما قبل واوه مضموما لان الواو حذفت منه لكونه في الطرف بسبب

اتصال الضمير ولم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم

يحذف كما حذف الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح العين

الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كان يقال عظائة

بالقلب ثم قال عظاية بعد قلبها مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها

من العظي وهو الشدة وشدد نون ضربنا اي جمع المؤنث المخاطبة دون نون

ضربن اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله اي ضربتن ضربتم بالميم حملا على

تثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم

من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان

وفوق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمه اي من اجل ان الميم قريب

من النون تبدل الميم من النون في مثل عمبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل

الباء وغيره تلفظ بالميم وتكتب بالنون ابقاء لها على اصلها وكتابتها بالميم في

الكتابة لتصوير الملفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها

نونا ولحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان

اظهرت النون اي تلفظ على ما هو مصطلح القراء استقبح يعرف

بالوجدان وان خفيت على ما هو مصطلحهم ايضا استثقل كما يشهد

به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء بعد قلبها باء لاستثقالها في المخرج

ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء للغنة مع عدم

منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربن بالتشديد ضربن

من العظي وهو شدة

بتحقيق النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم توجد ههنا

والاصل عند الخليل فارس ان يكون ما قبل النون ساكنا في الطرف في جمع نون اناث

الثاني سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن

ويضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن للموافقة والجنس ولا يمكن

اسكان تاء المخاطب قبلها لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما

الياء والثاني التاء ولا يمكن حذفها اذ فيه دفع الاجتماع لان التاء علامة للمخاطب

والعلامة لا تحذف لان الاذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف احديهما للاستغناء

عنها بالاخرى وهنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء

فاضطر الى زيادة حرف وليكن الزيادة من حروف العلة اما الالف

والياء فلتضمن التاء واما الواو فلكراهة اجتماع علامة جمع المذكر مع

علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائدة الساكنة من النون

العلامة المتحركة في التانيث وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا

الشبيهة ثم ادغم احد النونين في الاخر للجنسية او وقع الادغام بان يجتمع

الواو ومنه والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو

والواو للعطف وكتب فيها الالف نحو ضربوا اذ لا ينفصل واو العطف

طراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلحق الالف بين لنذرته ولزواله

بالقرائن وقيل كتب الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وواو الواحد

في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عنه حرف العلة

وكتب في غيره طرد للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبانا ثم جئت

معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو

وهجوت وجئت بفتح التاء فيهما على الخطاب وزبان اسم رجل

ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهجو حيث اعتذ

رت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ هجوته في الواقع جعلت

التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت

علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل

تعادل بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لما ان التاء من المخرج
الثاني من المخارج الحلقية وهو الوسط والمؤنث ايضا اى كانت انثى تأتي التحليق
مصدر من المبني للمفعول اى المخلوقية لان الله تعالى خلق ادم اولا ثم خلق
حوا على نبينا وعليهما الصلاة والسلام من ضلع من اضلاعه كما
قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فثا
بت المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق ايضا
الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في
ضربت بضمير كما يجيء فاذا حركت الضمائر واسكنت الباء اى اللام
في مثله بمناسبة النون وضربا بحركة التاء اى اذا اتصل بالفعل
ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما ورد مثال الماضي اشارة
الى ان حركة ذلك الضمير قد تكون للمفرد نحو ضربت كما يجيء وانت
الله تعالى وقد تكون للتثنية نحو ضربنا فانه لا ضرورة في نحو ربكم اذ

الضمائر تنتهي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لان الضمائر في الاصل
ثلث احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور
انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب
او مجرور فكذا الكناية عنه مرفوع او منصوب او مجرور ثم نصير كل واحد
منها اى من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا لاحتياج الى اتصاله اى
اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل

والا فمتصل فاضرب الاثنين اى المتصل والمنفصل في الثلثة
المرفوع والمنصوب والمجرور اى جعل كل واحد من المتصل والمنفصل
منصوبا ومرفوعا ومجرورا وهنا جعل كل واحد من المضروب
مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك حتى يصير المجموع
الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج الى ان من تلك الستة المجرور المنفصل حتى
لا يلزم تقديم المجرور اى جواز تقدمه على الجار يعني لما احتيج الى التقديم

معنى الضرب

المتصل والمنفصل



والتاء خير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل ليسا إذ هو
الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في الظاهر نحو زيد
فعل وعمرا أكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالضمير مجرى الظاهر
ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في الظاهر لأنه كالجزء الأخير من الجار و
لذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل إذ لو وضعوا
له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل في الغرض من وضعه
وجواز تقديم الجزء الأخير ضروري البطلان فبقي لنا من تلك الستة بعد
إخراج المجرور المنفصل خمسة أي خمسة أنواع أحدها مرفوع متصل
وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب منفصل وخامسها مجرور
متصل ثم انظر إلى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها أي صورة
لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها في حق
الغائب مع الغائبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما
وستة منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية

44

أي المتكلم والمتكلمة ثلاثة له وثلاثة لها فمجموع الستات أي الثلاثة ثمانية عشر
والتعبير بخمسة من الوجوه الستة في الغائب والغائبة باشتراك التثنية فيهما نحو
ضربا في الغائب وضربتا في الغائبة ولا اعتبار بالتاء في الغائبة لأنها كانت
ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الألف فقط ودخل للتاء في اختلاف
الضمير نحو ضربتُ وضربنا وضربتَ وأنتَ وأنتما وأنتم حينئذ
الثلاثة الأول ألفاظ متعددة باختلاف الحركات وإن كان
الضمير في الكل التاء فقط وكذا أعني الأربعة الأخيرة ألفاظ متعددة
وإن كان الضمير فيها فقط لا لاقتران الأمور الخارجية المتميزة من
الحركات والتاء وغيرها لأن هذه الألفاظ إنما هو بعد وضع الضمير
أعني التاء وإن فهو لا يدخل في اختلاف الضمائر لقلة استعمالها
أي التثنية فلا يبالي بها لالتباس فيها لقلة استعمالها وكذلك التعبير بخمسة
في المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما والتعبير
في الحكاية بلفظين أي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدها نحو ضربنا



لان المتكلم واحد حقيقة

ويلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرها ولاثنين منهما نحو ضربنا في

ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان التثنية في المتكلم نادرة اي قليلة في اكثر الاحوال

فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث او

اشباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتماد به فالغي اعتبار التذكير و

التانيث لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود

شرطهما وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في اللفظ لانه اذا قيل لا انفصل

انا قلت انا زيد وانا عمرو وكذا في انتم قلتا انت زيد وانت عمرو

وانت خالد وانا ناف اقيمت نحن وارادة المثنى وقيل لانفصل قلت

انا وزيد وانا وانا وهو وكذا اذا ارادة الجموع فقيل لانفصل قلت

انا وزيد وعمرو ولهذا في كل افراده انا فلم يكن اجتماع تثنية وجمع

على حدة عليهم ثانيا كي والجواب انه جعلوا للمثنى صيغة لكونه مثنى

واشتركوا معه الجمع فيها لمكان مناسبة اللبس بسبب الغرابة الثانية

بعد الكتابة ... الثلث واشتاط

شرط التثنية والجمع

جعلوا للمثنى

مثاني

الستة من ثمانية عشر وجمعا في المرفوع المتصل اثنى عشر نوعا واذا صار

قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة اي من تلك الاقسام

الخمسة اثني عشر نوعا فصيها اي فحاصلها في انه يصير كل واحد منها

اي من تلك الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهو المرفوع

المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك

القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لما ضرب الخمسة الباقية

من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية نوعا

من ستين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فيها اثنى عشر نوعا

للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كلها الا المنفصل وقد ... ايضا

للفاعل على سكونه اخرى مثل ضربنا واما تقديم الضمير المرفوع على غيره

لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب

مفعول بلا واسطة وقدم متصل المرفوع والمنصوب على منفصلهما

لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنى عشر نوعا للمرفوع

قدم المرفوع

المنفصل ما جرى مجرى المظهر في قيامه بنفسه والمتصل ما لم يقم بنفسه كمعمول

المتصل نحو هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن

انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت

فنسبنا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين وضمته اما

لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على الجمع الذي حقه الواو والاصل

في طرادا امثلة لفظ سواء ثنتان نحو هوا هو على ما هو مذهب البصريين لان

الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللا

شباع تقوية للكلام والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما

في التثنية والجمع والاقوى هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا

حرف الاشباع لا يثبت في آخر الكلمة الا في القرآن وانما حركت الواو

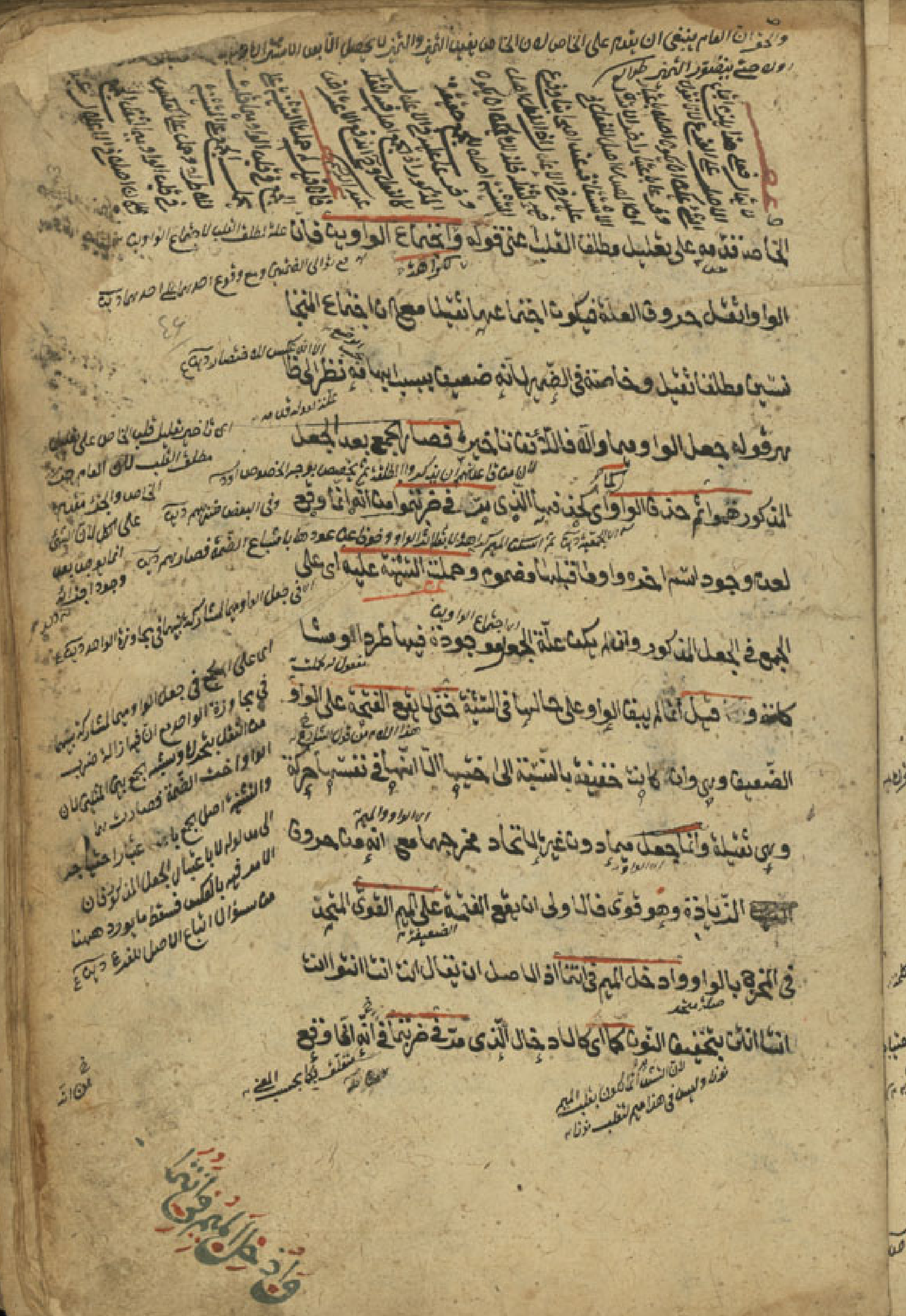
والياء لتصير الكلمة بالتحريك مستقلة حتى يصح كونهما ضميرا منفصلا اذ لو

لم الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظنه الكوفيون ولهذا اذا ارتفع

عدم استقلالهما اسكنت الواو والياء نحو فهو وهي ولكن جعل

الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو اشفه تعليل للقلب

وانما حركت الواو والياء



الخاص تقديمه على تعليل مطلق القلب اعني قوله واجتماع الواوية فان

الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المثلين

شيء مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب بنائه نظرا الى

قوله جعل الواو ميما والله فالا ثنتان تاخيره فصار الجمع بعد الجعل

المذكور هوا ثم حذف الواو اي يحذف فيما الذي بين فضربتموا ضربتموا انما وقع

لعدم وجود اسم آخره واو وما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على

الجمع في الجعل المذكور وانما لم يكن علة الجمع موجودة فيها طرد الوشا (?)

كلمة وقيل انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو

الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى غيرها الا انها في نفسها حركة

وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيرها لاتحاد مخرجهما مع انهما من حروف

الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي المتحمل

في المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذ الاصل ان يقال انت انت انتوا انت

انتانت بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي مر في ضربتما في انه الحاق (?) وقع

فادخل الميم نحو ضربتم

حتى لا يلتبس الف بالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتمو وانتما

عليه اي على التثنية في ادخال الميم وانه لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل

فيهما كما في ضربهم وضربهما ولا يحذف واو هو وان كان واوا في اخر الاسم واو

قبلها ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي من القدر الذي يصلح ان يكون

ذلك القدر كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه

وحرف للتوسط بينهما ويحذف الواو ومما هو جوازا اذا اتفق اتصاله بشيء

اخر اي تصل اوله بشيء اخر اتصالا تعانقا حتى يكون كجزء منه وعا

مما قبله ويوجب كون بعضها متصلا من بعض نحو غلامه او حرف جر

نحو له ومنه او فعلا نحو ضربه وانما قال اذا اتفق ولم يقل اذا اتصل

لئلا يرد عليه نحو ابو البقاء وبنو الحيوان فان اللام فيهما ثابت بعضا

بعض معنى على ما قررنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع

الواو على الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي واذا اتفقا بشيء اخر

بل تثبت الف كما في هي وقد يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو منه

اعني مانع نحو له وجاءني غلامه وضربه اعلم انهم اذا ارادوا وضع

المتصل الغائب في الضمير المنصوب اختصروا من المرفوع المنفصل الغا

ئب على الهاء من هو وهي وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو

وهي ثم ان اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا وان

كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو وسواء كان الساكن حرف لين او غيره لكنه

لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المقلوبة

منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجودها وان كان متحركا يثبت الواو

والياء المقلوبة منه نحو بهي وضربهو وغلامهو لان الواو في المعدوم

بسبب اسكانه لان الحرف الذي سكنه كالميت فصار كانه لم يوجد في اخر الا

سم واو ولا ياء واوضح نحو اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتهما

في الظاهر فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب

يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء

وكسرتها نحو له وغلامه حملا له على الساكن فقوله ويحذف اذا اتفقا



بشئ اخر اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن او الى لغة بني عقيل و
كلاب في المتحرك والمراد منه الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك
يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو وللعلة المذ
كورة وانما اراد الحذف من الخط فاتاه مثبتا في الكلام ويكسر الهاء بعد
حذف الواو منه هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة خفى
لاجل الخفة من الكسرة الحقيقية او الثقل بترك الى الضمة الحقيقية
وهو ثقيل بالوجدان نحو في غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه
فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباههما واما ضم الهاء
في وما انسانيه الا الشيطان وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص
فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل فان
كان ما قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما
فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل
على نحو منه وانه لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان

على نحو كل

وقد يسكن الهاء بعد الواو والفاء وثم واللام مطلقا وبعد الهمزة والكاف في الشعر نحو ما هن كهي وقد جاء حذف الواو والياء وتسكينها في الشعر

المشاكلة

عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه ويجعل ياء هي الفاصلة
ويجعل كسرة
ما قبلها فتحة لدلالة اذا انقلبت بشيء اخر نحو لها حتى لا يلتبس المؤنث
بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء والكسرة قلبت الواو ياء لمكان
الهاء حرف خفي فلم يعتد به حاجز حصين فكان الواو الساكنة ولية
الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب
ياء هي الفاء التبس المؤنث بالمذكر في مثل بهي ويجعل في غيرها
الفا ايضا طرد الباب نحو لها
كما يجعل
الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في
يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باداة غير الاسلوب
في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما
ويجعل الياء فيها في تثنية بي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا

مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال بي هياهي

للميم كما مر في ضربتكما يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يتبع الفتحة
على الياء الضعيفة مع ضعفها اي مع تبدل الياء وعدم عروض القوة
لهما بان اسكنا ما قبلها لفظا وخففت الميم اتباعا للمذكر وشدد
نون هن لان اصله هن لما مر من ان الاصل في ضربتن ضربتمن واثنا
عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه
نفعل ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك
ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا بقي اخره على الفتحة لانتفاء
علة الاسكان كما ذكر في ضربنا ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميريهما متصلين متحدين في
المعنى في ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز
ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسي وضربت نفسك
فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغايرة

منتهيا الى ضربنا

لغلبة مغايرة

المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان
معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل وهو غير جائز الا
اي لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء
فاضلا وعلمتني بالضم فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة
لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الا
ول انما هو لترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى كونهما ليسا
في نفس الامر فاعلا ولا مفعولا ولهذا اي لاجل ان الاول ليس بمفعول
في الحقيقة تبدل في تثنيتها اي صح في تثنيته فاذكر من علمتك فاضلا
علمته فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير
ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل
نحو اياه ضرب نفعل اياه ضرب اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب
اياهما ضرب اياهن ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب
اياكما ضرب اياكن ضرب اياي ضرب منتهيا الى ايانا ضرب ومنها اثنا عشر

نوع المجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربهما ضاربهم
ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربكِ
ضاربكما ضاربكن ضاربي منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ
المنصوب المتصل وذلك لحمله عليه لان المجرور مفعول ايضا بواسطة
وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي
مثل ضاربوي اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل
الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وكانت الاولى ساكنة قلبت
الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى
المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا
اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها في الياء وقيل
انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة
او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو
لازمة الى ياء لازمة لانه انتقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم

وهذا

وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت الاخيرة
فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه انتقل من
الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا بمثل فكيف بالاول وانما
اشترط ان تكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب
الى الياء لانها اخف قيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها
والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم
ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل
الياء كما في الجمع والادغام للتذنيب وفيها في مسلمي اذا اصله مسلموي
جعل الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء لما ذكر
والمرفوع المتصل خاصة يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها
ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب بدل من قوله في خمسة لا غير
وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب المفرد
من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الا



اي يا تضربين ماضيها بارز للفاعل ولا مستتر فيه كوا ويضربون فانه ضمير
بارز للفاعل ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو
التا وعندهم اليا للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان
يكون التا علامة التانيث والخطاب في قوله اعني التا منعتا من زيادة تا
اخرى لمجيئه في هذه امة الله للتانيث سوى كانت صيغة موضوعة للتانيث
او كانت التا بدلا عن الهاء في هذا ولم يزد في تضربين للفاعل بدل
اليا وهنا حرف وقالت بكسر التا مع ان القياس ان يزاد من حروف
الله المضمر تحته لالتباس بالتثنية في زيادة الالف منها واجتماع
النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التانيث في زيادة
التا منها واين اليا في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اي تضربين
وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر اليا وقيل تضربن في المفردة المخا
طبة التبس بتضربن جمع المخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة
ما قبل النون في تضربين على تقدير الاستتار و سكونه في الجمع

الامر نحو زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا
ايضا في الغائبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند
تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا
في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو
انت اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه
لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما سيجيء واما في المخاطبة المفردة
في غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه اشار
بقوله وياء تضربي علامة الخطاب وفاعله مستتر عند ابي الحسن
الاخفش اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها
واستكارا لكون ضمير المفرد اعني اليا اثقل من ضمير المثنى اعني الالف
مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على قوله اجتماع علامتي
الخطاب اللهم الا ان يقال ان التا مجردة فيها للتانيث كاللام
في يا الله فانها مجردة للتعويض وعند العامة اي الجمهور سوى

فاعل تضربين

يا الله

خفي الالتباس نونه الذي هو الاعراب بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد

بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين

مخففة والاخرى مشددة واحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة

والاخرى بالثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من نضربن خفيا

لالتباس بالمذكر المخاطب خصه بالمذكر وان كان الالتباس بالمؤنث

الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب

ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التانيث وان كان حاصلا الا ان الجمع

لما كان في الخطاب اغنى الالتباس بالمذكر المخاطب ويستتر الضمير المتصل

وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم وحده ونحن

نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا او انت

او هو ضارب ونحن او انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضا

ربون الى اخرها اي انا او انت او هي ضاربة او نحن او انتما او هما ضا

ربتان ونحن او انتن او هن ضاربات واستتر اي وقع الاستتار

لما فرغ من بيان مواقع الاستتار خاصة في الفعل والاسم

في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة

جزء الفعل لانه فاعل بخلافهما وفي باب الضمائر المتصلة التي وضعها

لان خص لاستتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل

كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشهورة

شيء ويكون ما بقي دليلا على ما القي كما في الترخيم وليس المراد ان الدال

على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه

كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير

مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وانهما متضادان

بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ

لاكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفا

عل في زيد ضرب هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لا يستقيم ان يكون ضمير

المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظه هو اكثر من الضمير في ضربا

وايضا لو كان المنوي هو المصرح به لزم ان لا يكون المتصل في الفعل

لم يكن للضمير المفرد علامة

وتجوّز في كلامه اي تكلم بالمجاز كثيرا

الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قلنا لو اذ لك

تجوّزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانهم لم يوضع للضمير المستتر لفظ

فعبّر عنه بلفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعا مثل المقدّر واستتر في

اصل الضمائر

الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانهم لو استتر

فيهما ايضا ولم يستتر في المفرد ايضا لم يلتبس وبينهم هذا من بيان

رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان

الاستتار خفيف والظاهر فاعطا الخفيف للمفرد السابق الكثير استعمالا

اولى دون المتكلم وحده ومع غيره ودون المخاطب الذي في الماضي

لان الاستتار حالة قريبة اي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده

فان احد المتقاربين يلزمه الدلالة على وجود الاخر ولذلك لا يستتر

الدال قرينة وهي معتدة الاسماء ولذلك لا دخلتها التاء لكنها

ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا

والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب

الاصل كون الفاعل ظاهرا

من الظاهر

من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال

على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الا

البارز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدا الكلام والمخاطب القوي فمنتهى

الكلام اولى من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل

الكلام فقوله في الغائب جامع لمعنيي الافراد والغيبة وقوله دون

التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر

الى الثاني وشكل مثله دون التثنية والجمع فقيل انما استتر في الغائب و

الغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما كان مستترهما

لفظا ممتنعا في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير

الغائب اخص من ضميريهما الحقيقي في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف

واستتر في مخاطب المستقبل المفرد المذكر وفي متكلمه مطلقا وانما ذكر

الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من التقييد بيانا

لعلته وهي قوله للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل فلم يمكنه

لان الماضي اصل والابراز قوي فاختير ولما ذكر عدم الاستتار
في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هنالك لم يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع
الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان
سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الاولى ان يقع الاستتار في
الصيغة التي هي اضعف من الفعل واشباهه عريقة في اقتضاء الفاعل
بل اقتضاؤه له انما هو لشبهه بالفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار
فيها ولذلك لم يذكره وقيل استتر في هذه المواضع الخمسة دون غيرها
لوجود الدليل فيها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد
ضرب اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل
ظاهر فان لم يكن فضمير بارز فان لم يكن فضمير مستتر ولما لم يكن الفاعل
في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما كان
عدم الابراز دليلا ظاهرا ربما استند الحكم الى دليل اخر فيما وجد
فيه دليل اخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو اي

في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل
زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية
والجمع والتاء في مثل هند او انت تضرب غائبة او مخاطبا فانها تدل على
ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مخاطب بحسب القرائن مع عدم علا
مة التثنية والجمع والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل
متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم
معه غيره وهي حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون فواعل
للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه
لما ذكر ان التاء في ضربت حرف بان التاء والنون في ضربن والالف في ضربا
والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء فكان مظنة ان يتوهم متوهم
ان هذه الحروف ايضا اسماء فدفع ذلك التوهم والصيغة تشتمل في مثل
زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني انها بلفظها
ما يدل على ما بني له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر

وضاربون للجمع المذكر وضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز
ان يكون تاء ضربتْ بسكون التاء ضميرا كتاء ضربتُ بحركة التاء لوجوب
عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعلا لما
حذفها عند وجود فاعلة ظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد
فاعلان من غير عطف وبدل او تاكيد ولا يجوز ان يكون الياء ضاربان
والواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حال النصب نحو رايت ضاربين
وضاربين وفي حال الجر ايضا كما ان يضربان والواو يضربون نحو الزيدان
يضربان والزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب
ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امر المخاطب
وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل
متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها
عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل تدل على الفاعل المخاطب
وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان

منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله انا والنون
في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العد
ول عن الاستتار للخفة والاتيان بالضمير البارز ولهذا كان الاستتار
واجبا في هذه المواضع الاربعة فيمتنع ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا
وان تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انا وافعل زيد او
لا افعل الا انا ونفعل زيد وعمرو او لا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن
انت تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز
كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد ضارب
غلامه

فصل في المستقبل

المشهور فتح الباء بناء على انه
مستقبل الفعل الذي بعد زمانك او على ان الزمان تستقبله الا
ان الصحيح وهو القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء
وهو ايضا اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره
اي الى تضرب نضرب يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن

العبارة

مبحث مضارع

تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له اي لما صدق عليه
المستقبل نحو يضرب مستقبل لوجود معنى الاستقبال على احد الو
جهين المذكورين في المستقبل من فتح الباء وكسرها في معناه ويقال
له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من
الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه ضارع
الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان
عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب
وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة وتشابه به في وقوعه
صفة للنكرة فانك تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل
يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء
عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس
في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه التشبيه اعني العموم و

وجمع السكنات للمشاكلة

مطلب يجوز اطلاق الجمع على اثنين

والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بين
بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان
كان شائعا في امته فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل
ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت
الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص
يضرب بسوف او بالسين فانه يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا
دخل عليه احد الحرفين المذكورين سوف يضرب او سيضرب يختص
بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص للحال
وانما عد في السين اشارة الى ان السين للاستقبال لانه يجيء لمعان اخر
كالطلب في نحو والاصابة على صفة والوجدان بعد كاف المؤنث
نحو اكرمتك في الظاهر انه يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام
العهد يختص يضرب الى آخره بان حذف اداة التشبيه والمشبه به كما
هو في كلا التشبيه دون المشبه الا انه علق ايضا بان النص

جاوز حد البلوغ

يعني

عرف السين للاستقبال

قاعدة التشبيه

في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق انا قصدنا
ملحقين اذا دخل اداة التشبيه عامة لذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس
بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه
من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء منه لذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به لانه اتم في ذلك ولم يجز عكسه واما تقديم المشبه به
ههنا فهو على قاعدة التشبيه في بيان تفصيل انقسام الطرفين بوجه
الشبه فانه يقصد ذلك واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه
مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه
لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل كيف مشابهة زيد بالاسد
قلت كان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجرأة وكمال البطش
والقتل يتصف زيد فيقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يتأتى حال
المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للتبيان

المذكور قيد لكونه مشتبها لا لكونه مشتبها به ولانه مشابه بالعين
في مطلق الاشتراك وكما ان لفظة العين مشترك بين الجارية والباصرة
وغيرهما مشترك ايضا بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك
بين الحال والاستقبال على الاصح زيدت على الماضي حروف انيت حتى يصير
الماضي مستقبلا واما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي
بسبب النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير
مستقبلا هنا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فللحمل على الثلاثي في الزيادة
وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الاخر منه مع ان الا
خر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الاخر يلتبس بالا
اي بتثنيته في زيادة الالف وبغائبته في زيادة التاء ودون مخاطبه اذ لا وجه
لاسكان اللام وتحريك التاء للالتباس بضمير المتكلم الا في الصورة وبجمع
مؤنثه صورة في زيادة النون ولم يزد الياء في الاخر وان لم يلتبس بهما
للتطويل على الكثير واشتق اي اخذ المستقبل من الماضي بان

واشتق من الماضي الخ

والمراد من ان الوقوع لا الاقدام والا يكون الكلام المعنى سهوا واضحا قدامه

الوجود والثبوت والتحقق

بان النقص منه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما و

ذي عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل لانه يدل على الثبات او على بالا
صالة وزيد في وقعا الزيادة في المستقبل ودون الماضي يعني لم يوضع
المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل بعكس اللفظ لان الثابت المزيد عليه والظا
هر ان يكون المزيد فيه لان الثابت الثقة تشبه الكتاب على عليه ووقع عليه
ايضا في عبارات عن ومن الثبات وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه
مع زيادة بعض البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الحاضر بعد زمان الماضي
فاعطي الثابت بناء وهو البناء المجرد للثابت بناء وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق
وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر
ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا
اما عن المتكلم وحده او مع غيره او عن المخاطب وعن الغائب
طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم طلبا
للايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريها
مجرى النفس واستيناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها

و زادوا النون لقربها من حروف العلة واشتباهها بها من جهات كثيرة كالخفاء والغنة ووقوعها اعرابا وضميرا ذكية

اذ الكلام

اذ الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فاختاروا تلك الحروف على تلك الافعال على
ما يقتضيه المناسبة فشرع ليبين ان اي حرف لاي فعل على وجه المنا
سبة بينهما فقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص
الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها ليتأتى الابتداء
بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبدأ المخارج
كلها والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام به فناسبوه وقيل انما عينت الالف
للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف وبينها اول حروف انا الذي
هو ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب اصالة اي للشخص
الذي يخاطب به مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة
لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي
الكلام اليه فناسبه ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو
تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث في
اذا كان في الكلمة واو وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب واما نحو او و

بضم النون وفتح الياء الموحدة

ووبفروا بليت فيه ذلك لاجتماع الساكنين لان قطع واو العطف عما
قبلها لما يتعذر فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية
فيه ساكنة فيبنى فتح المتحرك بالادغام في الوصل في نحو اوو وجل برفع اللام
اي فيما اوقع فيه النداء واو اقلبت فيما لم يقع فيه النداء واو ايضا طرحا للباب
في العطف احد الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف
العطف وثمة اي وجه اخر استكراههم اجتماع الواوات قبل الاقلاب من
كل كلمة لا يصلح للزيادة اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الواو
واو وعطفت بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة واطرد في غيره وعطف
على قوله قبل قوله وحكم ان واو ورنتل اصلا وهو الداهية وزنه
فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبتين المخاطب لتناسبهما
للغائب والغائبين بزيادة الياء كما هو للذكر وان كان مطلقا بزيادة
التاء للمخاطب المخاطبين الاذين ناسبه اذ التناسب بالاقرب
اشكل وانما اتبعوهما التاء دون غيره لاستوائهما في الماضي كما يجيء

انث الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب
الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو
في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغائب اي
لجنس الشخص المذكر الغائب اي جنسه بغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل
الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا او اثنين او جمعا
عند النحاة عدلك عن هذا الاصل في الغائبة والغائبتين لما عرفت ان الياء
من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر ويكون في وسط الكلام الجاري
بين المتكلم والمخاطب فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه
غيره مطلقا لتعينها اي النون لذلك اي لمتكلم مع غيره في الماضي
نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون في المتكلم
مع غيره لانه اي لان النون بعضا من حروف العلة التي هي الالف والياء للزيادة
شيء وهو ان النون قريب من حروف العلة في خروجها من هواء الخيشوم
وهو اقصى الانف وكذا عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس

والكسر عليه

ما قيل في تعليله الدالة المتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه
الحروف اي حروف المضارعة في جميع الابواب الستة الثلاثية وابواب الرباعي اي الا رباعي
كان وهو اي الرباعي فعلل ودحرج وملحقاته وافعل وفعّل بتشديد العين و
فاعل فانها مضمومة فيهن لانه قد جعلت الياء والكسر عليه مستكره فحمل
الباقي عليه وفي الفتح التباس لا ستذكره ان شاء الله تعالى بين الضم ولان
هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع الثلاثي في الاحتياج وقوله والضم
ايضا فرع للفتح في الخفة فناسب الضم للرباعي من حيث الفرعية فاعطي له
يدل على ما قررناه من قولنا انها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه
الحروف في الرباعي لقلة استعمال هذه الابواب الاربعة وكثرة استعمال
الثلاثي فاختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا
تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع وامّا
وجه عدم كون التبليلتين على حركة واحدة بين الاصل اعني الفتح فهو
انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل

عليه

كسر حروف المضارع

عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف ولم ينعكس اذ في العكس يلزم الا
لتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا وتفتح
حروف المضارعة في ما وراء هذه مما قد استعملها لكثرة حروفها فلو
ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للتقلد وبما ذكرنا من ان منجملها
الياء والكسر عليه مستكره ولانه يلتبس فاصله بين يفعل بغير ههنا من الاقه
وهو معنى الرباعي في الاصل قربت الهاء تدل الدال على خلاف القياس
فصارت ضمة بسبب الثاني فالاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم
حرف المضارعة في غير الرباعي ونكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغات
اذا كان ماضيه مكسور العين كما في الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور
الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي حتى تدل كسرة حروف المضارعة
على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم في مكسور
العين فان ماضيها علم بكسر العين ويستقم وتستقم واستقم ونستقم
في مكسور الهمزة لان ماضيها استقم بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهي لغة

اصل العربية اسمعيل

بنى اسد

بنى اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين ومكسور الهمزة بل يكسر
غير الياء وانما لم يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى
فهم يكسر اهل هذه اللغة الياء تقوية احدى اليائين بالاخرى نحو ييبس
وييجل فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل واما في ييجل فعلى
الاستثناء اذ تقويت باخرى دالة على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم
فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو
ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوت الياء بالياء كسروا
لا ان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعمت حروف المضارعة والهمزة في
الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه
التخصيص لكون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زائدة
والتصرف في الزائد اولى وقيل عمت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا
مجال لغيرها لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف
وهو مرفوض وبكسر العين تلتبس الابنية بين يفعل بفتح العين

توالي اربع حركات

ويفعل بكسر العين نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب
اذ الكسر ثابتة على تقدير العوامل فلا يظهر الاعراب وتحذف التاء الثا
نية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر اي فيما اجتمع فيه تاآن في
اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخا
طب والمخاطبة مفردا ومثنى او مجموعا وفعل الغائبة المفردة والمثناة
دون المجموعة احدهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلفوا
في المحذوفة فذهب البصريون الى انها هي الثانية لان الاولى حرف المضا
رعة وحذفها مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انها
هي الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة
وحذفها اسهل واختار المصنف مذهب البصريين لان رعاية كونه
مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف
المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة وسائر معاني الابواب
فانما هي بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية ولما

تحذف التاء الثانية

اثبات التائين فهو الاصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفي قوله
تفعّل وتفاعل وتشمّر بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز
في المبني للمفعول لانه قد من الفرق بينه انه مخذف في الاصل فلا يرتكب الا
في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلث
ثم اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان
يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم
شمول الحذف لهما فهو انه لو حذف التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول
لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق بين التاء المضمومة
ولو حذف التاء الثانية منه لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعّل
وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما يحذف التاء الثانية في مضارع الا
بواب الثلثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان
الادغام حتى يزول ذلك الثقل لتفضيه الابتداء بالساكن والحذف
للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع

همزة الوصل لا تدخل المفتوح

مطلب

ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة
تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف
الماضي فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل انصر
واما قول وعين التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع التثقيل بنحو
بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف
واسكنت الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات وعين الفاء لها لرفضهم
الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي يضرب الباء يكون اولى
بالاسكان من غيره كما قرب منها في التاء منه ومن ثم اي ومن اجل ان اسكان
الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي نشأ منه محذور اولى عين الباء في ضرب
للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كامت
لانه اي الباء اقرب اي اقرب من النون الذي نشأ منه اي من زيادته توالي
الحركات الاربع وسوي بينها صيغتي المخاطب والغائبة المفردتين و
المثنين في المستقبل نحو انت او هي تضرب والمناسب ذكره في بعض النسخ

عين الباء للاسكان

للاسكان لان توالي الحركات نشأ من زيادة الياء واذا لم يمكن اسكانها

باب ضرب اصل في الدعائم

للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر
الى انه لا استوائهما اي المخاطب والغائبة في الماضي في مجرد التاء الا في حركتها
وسكونها نحو انت نصرت بفتح التاء وهي نصرت بسكونها واما ايراد المثال
ههنا من باب نصر لان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعائم
اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم
على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سبق وانه ليس ساقطا عن درجة
استحقاق التقديم بالكلية كسائر الابواب فلذا لم يقدم شيئا منها احد
ولكن لا يشكل ما به التسوية اعني التاء في غائبة المستقبل كما اشكل في التاء
في نصرت لان الابتداء ولهذا قيل ان التاء في غائبة المستقبل ليست مبدلة
من الواو كتاء المخاطب بدليل ان التاء الساكنة قدمت تفاديا بذلك
عن وقوع اللبس بالماضي فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن
ولا يبعد ان يكون ميل المصنف رحمة الله عليه الى هذا وان يكون هذا سبب
تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة ولا يفهم ما به الاستواء

في الغائبة ليزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منهما بالمجهول منهما
في مثل تدع اي في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس
بلغة تعلم فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل [illegible]
بعد الالتباس بين المخاطب والغائبة ايضا بالفتحة اي كما يلتبس
الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا لان في الفتحة موا
فقة بينها اي بين الغائبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم
والمخاطب والغائب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها وبين
ما به الاستواء اعني التاء وبين اخواتها من الهمزة والياء والنون
فانها مفتوحة فيها لكون فيه مع خفة الفتحة عملا بالجهتين
اذ لا موافقة بينهما وبين الاخوات ولا خفة ايضا وادخل في اخر
المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء ويجوز في اطلاق الاخر
لما بعده هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضمائر الفاعل
على نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين

عوضا عن الحركة في يفعل لا يكون ذلك النون في كلها علامة للرفع
لانه اولى احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم
حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب
على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما يجيء
لا لان اخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط
الكلمة والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضمائر
حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة
حرف [illegible] الضمائر فزيد حرف شبيه بها وهو النون فجميع النو
نات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة
للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب
كما ان النون التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث
لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثم اي
ومن اجل ان النون علامة للتانيث في تضربين بالياء وتا

انت حتى لا يجتمع علامتا تانيث ونون يضربن تخصصت ضميرا وعلا
مة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر
لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب عندهم
سوى التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا
على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل
في امتناع اجتماعهما لما اضفنا اليه اعني التانيث ولما فرغ عن المبحث
الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فقال واذا
دخل لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب
اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي لم مشابه بكلمة الشرط
اعني ان من جهة اختصاصهما بالفعل فكما ان ان اذا دخل على
الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك لم
ينقل معناه بتلك المشابهة فصل في الامر والنهي الامر
صيغة يطلب بها الفعل بنفسه الفاعل عن الفاعل الغائب والمخاطب

خصّ المبني للفاعل بالتعريف لكونه اغلب كما خص ابن الحاجب
في تعريفه امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل عن
الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند
لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضربا الى اخره وهو مشتق
من المضارع بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق
من المصدر فلا ينافي قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان
المراد بالاشتقاق هنا اعم من ان يكون بالذات او بواسطة كما اشرنا
هناك وانما اشتق من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الا
الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتساب معناهما الى الاستقبال
وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون بما
يحصل بعد فلا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص
بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فلكونه
اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول

الغائب يلي المتكلم والمخاطب

مشتقان من الفعل زيدت اللام في امر الغائب لطلب الفعل دون غيرها
لان وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه
اللام والحال ان اللام ايضا اي كالغائب من وسط المخارج من حروف
الزوائد والاضافة بيانية اي من حروف هي الزوائد فتكون صالحة
للزيادة وهي اي حروف الزوائد التي يجمعها قوله يا اوس هل نمت
ولم يأتك سمو فقال اليوم تنساه او سألتمونيها او
انستمونيها او امان وتسهيل وقول الشاعر لابي عثمان المازني هو
يت من باب علم اي احببت واما ما يكون من باب نصر فهو بمعنى الصعود
والسقوط السمان جمع سمينة بمعنى شيبنني اي جعلتني تلك النسا
اشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد وتحمل الاحزان والمصا
ئب في مواصلتهن او شيبنني محبتي اياهن الى ان اشيب هويتي قوله وقد
كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى القديم هويت السمانا
~~وفيها حروف الزيادة [illegible]~~

حروف الزوائد

قدما

السمان وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اى حروف
سويت الشمان اى هذه الحروف العشرة التى السين والواو والياء والتاء
والهمزة والالف باعتبار انما سويت بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا انها
سيلمها تنسيها والدلام والسين والميم والالف والنون وحكى ان ابا العباس
المبرد سئل ابا عثمان المازنى فقيل له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد
البيت فقيل له الجواب رحمك الله قال المازنى قد اجبتك مر
تين يريد قوله سويت السمان وليس معنى زيادة انها انها تكون زائدة
فى كل مكان بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد منها
لا من غيرها اذ قد يكون اصولا الا ترى ان حروف سويتمونها مع
انها اصول كلها وانما يعرف كونها زائدة اصليا بان تزن الاصل بالفاء
والعين واللام وكلمة الزائد بلفظها لا تقابل به فاء ولا عينا ولا لاما
نحو ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل
ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه

استفعل وقضيب وزنه فعيل وجار وزنه فعال وعلى هذا ولم يذكر فى امثلة الفا
ء من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع فاعلة احد
بها للغائبة والثانية للمضارعة وكسرت اللام اى لام الامر مع انها من حر
حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التى هى اخت
السكون لانها مشبهة بلام الجارة فى الصورة وانما اشبهت بها لان الجزم
فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء اى بمقابلة الجر فيها لان فى الفعل الرفع
والنصب بمقابلة الرفع والنصب فى الاسم وفى الاسم جر وليس فى الفعل
جر لما عرفت فى موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم فى الفعل بمقابلة
الجر فى الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته
صورة الجار فعومل به معاملة الجار فى الكسر واسكنت لام الامر
بالواو والفاء يعنى اسكان اللام بعد الواو والفاء جائز لكون اتصا
لهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام
بعض وحرف المضارعة وكذلك الفاء معه كلمة واحدة على وزن

فخذ وكتف فخففا باسكان العين وامان فحملا عليهما لكونهما حرف عطف

مثلهما لكن لكثر السكون بعدهما لكثرته بعدهما لكونهما حرف فيها لكثر حذوا

حد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما سكن العين في فخذ للتخفيف اصله

فخذ بفتح الفا وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفا للخفة كما

ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفا بنقل كسرة العين اليها ويجوز

كسر الفا والعين لكون حرف الحلق قوية فيتبع ما قبلها وكذا يجوز كما

ما يجوز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسورة من اسم او فعل

نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو وهو سكون

الهاء وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها لهما بما لحقهما عضد فكما

يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذف حرف الاستقبال

في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصل اضرب

لتضرب باتفاق الفريقين كما يجي ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر

الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغائب لان الطلب الامر

بحث تشهد

فهو

اصل اضرب لتضرب

انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فهو ونرينا لاجله

كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام

لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق

بينه وبين مخاطب المضارع بالبينة وبين امر الغائب بدليل قوله فيما

سياتي للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف اي حذف اللام

وحرف الاستقبال في امر المخاطب وبان امر الغائب لكثرته اي لكثرة

استعمال هذا الحذف في التخفيف به اولى نظيره قوله وحذف لما

لا الى قوله للفرق او منا اي هنا اجل ان حذف اللام وحرف المضا

رعة في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا تحذف حرف الاستقبال

مع اللام في مجهوله اي المخاطب اعني يقال لتضرب بالتاء واللام لقلة

استعماله اي المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب

لكونها اقوى والابتداء بها اقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا

كان ما بعده ساكنا لانه اي لانه لا يمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن

والابتداء بالاقوى اولى

متعذر واما اذا كان ما بعدها متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج
من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسر اصل في تحريك همزة
الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة
ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه
ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات
وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما
احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها
بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض وكان السكون
والجزم عوضا في الفعل من الكسر في الاسم فعوض الكسر من السكون
ايضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء
وللافعال منه القدح المعلى وفي هذا نوع من الامر من الافعال المبتد
ءة الاواخر فعا بجزء منها بانواع الحوادث وعند ان الكسر حكم
الكل فقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج

المعلى وهو منقول من التعلية وهو الاعلاء

فصل المعلى

الى التحريك ومعلوم انه لا مدخل للجر في الافعال فافادت الكسرة
الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة
بحكم المقدمة المعلومة بجلاء اخفيتها فانهما تنبيهان الخلاص فقط و
المقيد بفائدتها اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن
فان سميت المجتلبة للافتتاح همزة الوصل لانها اجتلبت للتوصل
بها الى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم اللسان ولم
تكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما
مع انها همزة وصل بل ضمت لان الهمزة او الثاني والثالث قوي
من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير
الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارة المصنفين بتقدير لكثرة
ان كسر ثالث الحروف من الكسرة اي من كسرته الى الضمة اي ضمة
العين وهو ثقيل ولا اعتبار بالكاف الساكنة في المنع عن ذلك الخروج
لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اي اهل

حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف

اذا كان الكسر اصلا في همزة الوصل فلم فتح همزة ايمن وهمزة التعريف مع كونهما منها قلت اجاب عن الاول بقوله وفتح الف ايمن وعن الثاني بقوله وفتح الف التعريف

حروف التهجي

يشبه الفتحة ومن ثم اي ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا
يجعل واو قنوة ياء وقنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون
لما كانت ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو التاء وهو
مكسور فقلبت الواو ياء وقيل يكسر الهمزة في مثل اكتب بل تضم للاتباع
اي لاتباعها للعين في الضم لان خفة الموافقة بين الامثلين غالبة على
ثقل المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الف ايمن اي همزته ويجوز اطلاق
الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها
على صورتها في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى ولكونهما متحدين
ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك لا تشبهوا بالهواء
والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت
هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت
صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والاصل
في الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين والفه للقطع لانه الف

ولا طلاق الالف

معنى ايمن الله

قنية

يجوز اطلاق الالف على الهمزة

الهوى اذا تحركت

والاصل في الف الوصل الكسر

افعل والفه مقطوعة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان
اسقط في الدرج لكثرته اي لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي
التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة
في اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل
سقوطه في الدرج لكثرته اي لكثرة استعماله ايضا اي كايمن واعلم ان حرف
التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل وفتحت مع ان
اصلها الكسر لكثرة الاستعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة
للتعريف وانما حذفت همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال هذه ال وعند
المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام فرقا
المص رحمه الله الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد
وهذا هو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلا
مه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه
عومل به معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف

وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف

حروف التعريف

بينها وبين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا اعرفت هذا

كوكب الخرقاء

استعمال كما ان الفاظ عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في
الدرج لكثرتها استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة ويكون
اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وهو
معنى كلامه وفتح الالف الملابسة للتعريف على مذهب من يكونه للوصل ولم
يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة
وفتح ايضا على مذهب من يكونه وحده للتعريف ومع اللام لانه للتعريف
اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معا
ملة الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الفاظ عومل به معاملة الف
الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف والمجموع وفتح الف ايكرم
مع انها بعد حرف المضارعة من يكرم ساكنا وعين المضارع ليس
بمضموم لانه ليس الف الامر اي من جنس الالف الذي يلي الامر حتى
يكسر بل الف قطع محذوف وفاء من يكرم ظرف للباب يعني ليس ما
بعد حرف المضارعة من يكرم ساكنا بل متحركا في التقدير اذا اصله

فان قلت

عدد العلوم

تاكرم بالهمزة لكونه ماضيه على اكرم فحذف وابا الامر على الاصل نقادا بانه
للامر عند الالتباس فهو بين الامر من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اولو
قيل اكرم بكسر الهمزة لالتبس بالامر من الثلاثي المجرد اولا ان علة حذف الهمزة
وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لا زالت بحذف حرف
المضارعة من يكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة وهو رقوبا
على قياسها لانه لا احتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما
حذف الهمزة من تاكرم لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا يحذف
ولا يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ خشية الالتباس
من باب علم بكسر العين وتخفيفها من علم بفتح العين وتشديدها فانه
قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والشدات
والمدات جمع عجم كفلس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه
قلت الاعجام ترك قليلا وحينئذ كثيرا في فصل الالتباس ومن ثم اي ومن
اجل ان الاعجام ترك كثيرا فرقوا بين عمرو بضم العين وفتح الميم .

بحث عمرو وعمر

اشارة الى ان قوله كثيرا مفعول مجازا ومفعول فيه بحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه على التقدير

فاعرف هذا فان النسخ مختلفة في هذا المقام ففي البعض وحذف وفي البعض الاخر واسكن والاولى احد من الثانية لان الجزم يستعمل في المعربات
والسكون يستعمل في المبنيات وامر الغائب معرب بالاجماع

وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو وبانه كتبوه في الثاني حالة الرفع
والجر دون النصب لان الف التنوين تلحقه حالة النصب لانه منصرف بخلاف
الاول ولم يعكس بان يكتبوه في الاول لان الثاني خفيف وذلك ظاهر
والزيادة بالخفيف اولى وحذف الالف في الخط في بسم الله من بسم
الرحمن الرحيم مع اثباتها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية
للتخفيف ولا يحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع اثباتها في لفظ الاسم
في بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم ويحذف
اخره اي اخر الامر في امر الغائب باللام اجماعا اي اجمع النحاة من الكو
فيين والبصريين على الجزم اجماعا وحكوا باجماعهم جميعا لان
اللام مشابهة بكلمة الشرط يعني ان لان انها اصل الباب في التعلق كما
ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضرب
ضرب كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب
زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اي

٧١

مثل امر الغائب امر المخاطب في كونه معربا بالجزم وهذا عند الكوفيين لان
اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل
انما هو اللام كما سبق عندهم اي عند الطرفين اي من البصريين والكوفيين
ومنعهم اي ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبي صلى الله عليه وسلم
فبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل المجهور عنه موضع فانه قيل
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام
للغائب والتاء للمخاطب فحذفت اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الا
ستعمال اي لكثرة استعماله من المخاطب ~~بالنسبة الى بعض امر المخا~~
طب بالنسبة الى جنس امر الغائب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي
التاء للفرق بينه اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف
اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل
ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال
اعني التاء فاعطي له اي للموضوع موضع علامة الاستقبال اعني الهمزة

انْ اى حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فلانه
المقدر قوله اعطاكما اى مثل انا اعطى الفارب عمل رب وهو فى مثل قولنا
عن فعلنا اى ضرب مثلك فحذف رب واعطى للفعل عمله وهو الجر قوله
حبلى صفة مثل قد طرقنا اى طرقتها اى اتيتها ليلا قوله ومرضع
اى ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها اى اشغلتها عن صبى لها ذى
تمائم جمع تميمة وهو التعويذ الذى يتعلق فى عنق الصبى حفظا عن اصا
بة العين قوله محولا اى اتى عليه حول كامل صفة ذى تمائم ولم يعل
محولا ليلا يلتبس بما اشتق عن الحوالة اعنى المحيل وفى وصف تلك
الشابة بالحبل والارضاع وفى وصف الصبى بكونه ذا تمائم وفى احوا
وفى جمع تمائم اشارة الى كمال ميل الشاب اليها اما فى الوصف بالحبل
والارضاع فظاهر واما فى وصف الصبى بكونه ذا تمائم فلان التميمة
انما تجعل فى عنق الصبى اذا كان فى غاية الحسن فيخاف عليه من اصابة
العين واما فى جمع التميمة فلان اهله لا يطمئنون ولا يكتفون بتميمة واحدة

او غمتها لغرض مجتنيهم واما فى الوصف بالاحول فلانه فى تلك الحالة
يظهر منه من الحركات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة المشتهية ما لا يظهر
قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا فى القلب حبا اكثر مما كان قبلها
وبعدها واما عند البصريين فهو اى امر المخاطب بغير اللام مبنى على السكون
لان الاصل فى الافعال عندهم البناء لان المعانى الموجبة للاعراب
اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان تبنى وهذا
خلاف لا يظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم
على سكونه وفى اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكو
نه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين
الاسم كما عرفت فلا ينتقض بالماضى وانما بنى الماضى على الحركة لمشابهة
بينه وبين الاسم فى الجملة اعنى فى وقوعه صفة للنكرة كما عرفت
لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اى بين الاسم وبين الامر
للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا فى الحركات والسكنات وذلك

وانما اعرب المضارع

ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء ولانه لا يقع

صفة الا بتاويل بني على السكون الذي هو الاصل في البناء ومنه ثم اي

ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب انما هو بتاء المشابهة بحذف حرف

المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى

قيل قوله فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين الكوفيين والبصريين

لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة ونون التاكيد في اخر الامر

مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونان الث

كيد احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب كقولك اضربن

اضربان اضربن لتضربن لتضربان لتضربن للغائب وكذلك اضربن

على صيغة المجهول وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربن

اضربان اضربنان للمخاطب وكذلك لتضربن للمجهول وفتح الباء

اي حركت بالفتح في اضربن مع ان اصله السكون فرارا عن اجتماع

الساكنين علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة

فصل نون التاكيد

كما في قولهم القوم قاموا وانطلقوا في معنى قاموا وانطلقوا وباغلام وبادر واتبعوني وانما لا يجوز حذف الفاعل اذا لم يبق دليل على حذفه صرح به صاحب المغني فان قلت التقاء الساكنين هيهنا على حده فلم حذف واو الضمير وياؤه قلت ممنوع فان حده ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما فيه مع كونهما في كلمة واحدة وههنا في كلمتين الضمير والثقيلة وقال بعضهم حذف واو الضمير وياؤه وان كان على حده لكون ... ولان الاول مدة ... والتفرقة فيه ... فان قلت ... الاول قلت ...

والصيانة للفعل عن ان يلتبس في الكسر والاحتراز عن التقل والالتباس

في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع

الساكنين ولا للضم والكسر لمكان الثقيلة فتعين الفتح للخفة المناسبة

للتشديد وحذفت واو لتضربوا عند اتصال نون التاكيد فقيل

لتضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد واذ كان

اجتماع الساكنين على حده وحذفت ياء اضربي عندنا فقيل اضربن

اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم تحذف الالف اكتفاء بالفتح

في لتضربان خشية الالتباس بالواحد في الوقف ولالتباس في لتضربوا

واضربي للفرق بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الالف

مع ان اصلها الفتحة للخفة لمشابهتها اي لاجل المشابهة بنون

التثنية فيعلم ان حكمها حكم التثنية اذ الاشتراك في العلة

يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر حكم الفاصلة و

حذفت النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي

في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة ...

هل يضربان

...مع احد النونين والتركيب احد اسباب البناء فلا كانت التراكيب بدل الاسم الذي هو اصل في الاعراب
...البناء اولى واجدر وفي الامتحان انه معرب واعلم ان المضارع كما يصير مبنيا باتصال الثقيلة يصير ايضا مبنيا باتصال...

في الامثلة الخمسة التي هي يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون
وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد واما او ركة هل يكون
يضربانّ طلب ويصير محلا لدخول نون التأكيد لان ما قبل النون
الثقيلة يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته الاسم ولا تتصل به
النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار النون
من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كلام بعلبك ونحوه فالاعراب سواء
كان بالحرف والحركة اذ لا اعراب في الوسط رد الى ما هو اصل الفعل
من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء
ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفا
صل في مثل ليضربانّ اصله ليضربنّانّ فرارا عن اجتماع النونات
اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون
التأكيد للزوم ابطال الغرض فتعين الفصل بشيء واختص
الالف لخفته وحكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف

٧٣

الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه
اي الشأن اي لكن لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف التي
وجب فرضه ودخولها قبل الخفيفة في الجمع المؤنث حالهما على التث
نية وانه لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ
الاصل عدم الزيادة الا ان يونس جوّز دخولها فعلى
الجماعة ادخل الالف وقال اضربانْ واضربنانْ وما قيل ان
اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري
على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المطلوبة من قواعدهم
تقتضي اصالة الخفيفة لان التأكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب
ان يعدل من الخفيفة اليها لا بالعكس لانّا اصالة الثقيلة انما هي
فيما وضعت له اعني التأكيد وهي كذلك اذ الثقيلة في افادتها كل
ما افادته الخفيفة ولا شك ان فيها معنى اصلا في افادة
ذلك المعنى بالنسبة الى ما فيها دون ذلك واصالتها بهذا المعنى

والحاصل ان الثقيلة اصل بحسب المعنى...

في الفرع اذا...

متفقا عليه وما نقل من الكوفيين فان أن الخفيفة مخففة من
الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب
ان يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم
الجريان عليه ممتنع واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد
فلا وليست كذلك لا يعرف فيه من لزوم مزية الفرع على الاصل
وقوله فالمناسب ان يعدل من الخفيفة اليها من فرع بما ذكرنا
من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين في غير حده مثل
لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين
الحروف الحركات فاذا فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما
بالاخر ولا يجوز حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى
يلزم الالتباس بالواحد وعن جمع الاناث يلزم بطلان العلم
واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وحركة
النون خلاف وضعها وخفة امر تبته في الجواز التي لا يجوز

ربط الحرف

والقياس في اللغة تقدير شيء ليعلم المساواة والمفارقة بينهما ويطلق على المساواة مجازا من باب اطلاق اسم السبب على المسبب يقال قست النعل بالنعل اي قدرته به فساواه وقست الثوب بالذراع اي قدرته به وفلان لا يقاس بفلان اي لا يساويه في الاساس وقال بعضهم تعديته بعلى لتضمنه البناء وفي الاصطلاح مساواة فرع للاصل في علة حكمه والمراد بالاصل المقيس عليه وبالفرع المقيس

اثنين او زهاقه ويجوز في غيرها وهو ان يكون الاول حرف لين
والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما
دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني
من الساكنين كالساكنين فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص
سكونهما او غير حده خلافا لذلك وعند يونس والكوفيين تدخل
الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون
عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون
ياء الاضافة وصلا وتحركها بالكسر لالتقاء الساكنين عند غيره عليه
حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسرها على قراءة ابن
عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان
في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي
بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمسة
الاولى او التزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه

يونس

الاول

معنى الطلب لان الغائب ان نفس المتكلم على ما هو مطلوب فهذا
هو الطلب اي طلب بجوابه وان نحو قوله والله لاعاقبنّ فحملا على
الغائب في بعضها لا يجب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى
الطلب في نفس الامر وهو السابع ان الطالب انما يطلب في العادة
وغالب الامر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيات التأكيد لان غرضه
تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد
لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي
لا يحتمل للتأكيد وان الحاصل في الزمان الحاضر فهو وان
كان محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال
متصف بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا او امكن
للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص
نون التأكيد لغير الموجود الاولى بالتأكيد اعني الاستقبال
احدها الامر مطلقا كما مر نحو لنضربنّ واضربنّ وليضربنّ واضربنْ

قال المصنف ما عطف عليه بدل منه سبعة مواضع او خبر المحذوفة ديكنقوز

العرض بفتح العين وسكون الراء

وثانيها النهي مطلقا كذلك نحو لا تضربنّ ولا يضربنّ وثالثها
الاستفهام نحو هل تضربنّ ورابعها التمني نحو ليتك تضربنّ وخامسها
العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربنّ والهمزة فيه للاستفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان
المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلب الحاصل
فتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه
وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربنّ والجملة القسمية
اعني اقسم والله انشاء وجواب القسم اعني لاضربنّ خبر وسابعها
بعد النفي وتدخله نون التأكيد دخولا قليلا مشابهة لها
لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي
كون حرفيهما لا نحو لا تضربنّ والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك
عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه
مشتقا من المضارع واحكام نون التأكيد الا انه اي لكن النهي مطلقا

القسم انشائية والجواب خبر

مقسم مقسم عليه جواب القسم

معرب بالاجماع من الفرقتين لوجود حرف المضارعة فيه ويجي
المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الابنية المذكورة
فقوله من الماضي وما عطف عليه بيان الابنية المذكورة نحو ضرب
زيد في ضربت زيدا ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب
زيد في يضرب خالد زيدا ومن الامر نحو ليضرب اه ومن النهي نحو لا
يضرب اه وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما
كانت صورته استغني بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة
انهما مجهولان مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول
واقامة المفعول مقام الفاعل اما تنبيه لخساسة الفاعل واظهار
لها فان خساسة الفاعل لا يصلح ان تكون الغرض من وضع المجهول
واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما التنبيه على خسا
سة الفاعل واظهار لها نحو شتم الامير اذ كان الشاتم شخصا
خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان او

تنبيه لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او
تنبيه لشهرته بذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق
الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في
الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول وهو اسناد الفعل
الى المفعول المعقول اسناد الفعل لمن صدر عنه اعني الفاعل
فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير معقول وهي فعل ليتناسب
اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل
اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لفظا موقع الفاعل بالفا
عل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن المستقبل دون المبني للفا
عل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الكل اي في المجهول الى وزن
فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ
الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك
خيف ان يلحقه في اقل وهلة بالنظر نفس الاسناد فجعل على وزن

لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني يحصل هذا الغرض
الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول
طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومنه اي ومن اجل ان صيغة
فعل غير معقول لا يجيء على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب
الا وعل بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل ودئل بالضم
والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن عرس ولو كانت هذه الصيغة
معقولة لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل على يفعل
بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه الصيغة اعني
يفعل مثل تفعلة بضم التاء وسكون العين وفتح اللام الاولى
في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه اي تفعلة كلمة في كلامهم
ايضا اي كما لا يجيء على فعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة
ايضا فيتناسب اللفظ والمعنى ويجيء المجهول في الابواب الزوائد
مثاليها اي كليها اي مما زاد حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا

مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل
الاخر في الماضي نحو دحرج واكرم ويضم الاول اي بضمة اصلية كانت
كما في الرباعي او عارضة كما في غيره وفتح ما قبل الاخر اي بفتحة
اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها
في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويدحرج ويستخرج تبعا للثلاثي
فيهما الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول في الماضي
ويكسر ما قبل الاخر وهي تفعّل وتفوعل وعلم حكم تفعلل منهما
وافتعل وانفعل وافعلّ واستفعل وافعوعل وحكم افعوّل
وافعللّ وافعنلل وملحقاتها علم منها وضم الثالث في الاولين اي
تفعّل وتفوعل ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبس اي
الاول اذ ذكر المتعدي في هذه اللغة على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى بمضارع فعّل بالتشديد
في تفعّل وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة

البقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر المخاطب في الوقف يعني اذا
قلت افتعل بضم التاء في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت
وافتعل في الامر الواقع مثله في وافتعل للعطف افتعل على افتعل
يعني اذا قلت احدهما في الماضي والاخر في الامر يحتمل ان يكون للعطف
ويكون افتعل معطوفا على افتعل الاعلى وافتعل فيكون تشديد واو
افتعل بهذا الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول لازالته قبل الضم في
وهو الاربعة الاخيرة عليها اي افتعل فصل في اسم الفاعل
قال ابن الحاجب في بيوسي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل
من ثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم الفعل
والستفعل وفيما قاله نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم
صيغة ابنية على وزن فاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل
لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني ما سمي به نحو ضارب
لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقو

لو اسم

لا الفاعل الحقيقي

لو اسم المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه
جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على هذا مثل ما يفعله
الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والظاهر لان الاغلب فيما بني له
هذه الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعله فعلا
كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وهو اسم يشتق من غير المقصود وقوله
مشتق بالذات من المضارع بحذف المصدر واسم الذوات وانما حكم بكونه
مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات
والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى ان
الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان النظر في الاشتقاق من الما
ضي اقل وقوله لمن قام به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد
قائم عمرو وان تقارب من قبل ان او غيب عن عينه او يجتمع معه
فان هذه الاحداث ثبتت بين الفاعل والمفعول لا يتوقع باحدهما
معينا دون الاخر لا انه قائمه بينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا

الفعل الحقيقي

ولا يعتبر ترتيبه مع ما ينسب اليه ضمنا فكانه قام باحد بها معينا يخرج

الاسناد للمفعول والموضع والزمان والالة دون افعل التفضيل لان

زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول

لما قام به لا وذلك لان المجهول ما يذكر بلفظ ما واسم الفاعل موضوع

للشيء باعتبار كونه عاقلا او وضع بمعنى قائم بذات عاقلة كانت الذات

او غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى

الحدوث بحسب الوضع فيدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم

وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة

لان وضعها على الاطلاق لا للحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها

الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن

الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل لان معناه ليس متعلقا

بالازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم

وزيادته لا انهما حدث له واشتقاق اسم الفاعل منه اي من المضارع

لون المجهول بذكر ... بلفظ ما به

فرق بين حاسن وحسن

٧٩

لمناسبتها اي لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع

صفة للنكرة وغيره من المناسبات التي قد ذكرها واعمل المصدر

المعرف باللام على غير القياس وصيغته اي اسم الفاعل من الثلاثي

المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على

وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم واما ترك ههنا التنبيه على انه

سيذكر الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم

من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي

وخص الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين

الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير اسم الفاعل مشابها

للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته نحو اضرب واضرب

وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم

المجهول في مثل يعلم ويلزم التنزل من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب

وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم

اعمال المعرف

فعول

لخروج من الكسرة الى الضمة في منه نبقار ولذا يمال الى بنائه على السكون
ه ولكان الادخال للضرورة وهو تعذر الابتداء بالساكن بعد حذف
حرف المضارعة وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم
منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم
الفاعل بتقدير النصب اى الفتح اطلق لقب حركة الاعراب على حركة
البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اى بتقدير نصب
عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا حتى يكون كله
منصوبا بتصير مثل ابنائه ماضي المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد
حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير
هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه و
وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما بمثل
اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا
اى كتقدير النصب بهذا الالتباس بماض المفاعلة ولكنه اتبع اسم

جوز الكوفيون

استعارة النصب للفتح

٨٠

اسم الفاعل مع ذلك لا التباس للضرورة ولاختيار الالتباس
اولى من اختيار الثقل لانه تقسم بالة عند كل بشاعة وثقلة
وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالما
ضى لان الامر ماخوذ من مستقبل والفاعل مشابه به ويكون اسم الفا
عل ماخوذ من المستقبل ايضا فاذكر الصفة والسنة الثابتة
اختار اتحادهما في الصيغة ويجيء الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى
لانها لمن قام الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع كما ان اسم الفاعل كذلك
وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل فقط على معنى
الثبوت وقولنا فقط لنخرج افعل التفضيل اذ كان تقوم الفعل بمن اتصف
له تقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهر فلم يتعرض لتعريفها و
تعريفها افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى
عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعين بهما في الشافية
من المصدر واورد هما في فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان

الصفة المشبهة

كل ما ليس له قياس بضبط بالغالب



الصفة المشبهة مختص بالثلاثي

صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على هذا
لا ابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة تشبه كصيغ اسم الفاعل والمفعول
لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصلاح كما في اسم الفاعل والمفعول
بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاقها صيغة الفعل في كثير منها ولم يات
شيء منها على القياس الا الالوان والحلي والعيوب الظاهرة فانها اتت
منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين و
هذا غالب من فعل مكسور العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين
من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر
الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما وخشن بفتح الفاء
وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما وهذه السبعة من
فعل مضموم العين ولذلك الاخشن وعطشان بفتح الفاء وسكون
العين من فعل مكسور العين واحمر بفتح الهمزة والعين من فعل
وسكون الفاء وهو اي وزن احمر مختص بباب فعل مكسور العين

وزن احول

الالسنة منه فانها تجيء من فعل بضم العين نحو اجنف وارعن
واخرق وادم واسمر واعجف وزاد الاصمعي على هذا الستة الاعجم وقال
انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو
لغة في حمق بضم العين وكذلك الباقي اي ان حمق بالكسر يجيء لغة في فعل
بالضم يجيء خرق وسمر وعجف اعني فعل بكسر العين لغة فيها اي
في هذه الثلاثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل
بالضم ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء للتفضيل الدال

افعل التفضيل

على على غيره وهو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر
المشتق هو منه فيخرج عنه نحو اصل وزائد وغالب ويخرج ايضا
نحو طائل اي زائد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالنقل والاستغنا لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة رديئة وعليها جاء
قولها خورها اشراها هذا في قول امراة قالت لخليلها التي اتاه

خيراها

صح

فاذا دنوتي فأتني ليلا فاخرجني واذهبي الى مكان لا يعرف اهله
ثم دفنت المرأة التي قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان
اخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينما هي ذات يوم قاعدة مرت بها
بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقت
والله قالت المرأة كذبتما ما انا بامكما ولكني امرأة قالت لهما
الصغرى انا اعرفها فانه محياها وتعلقت وصرخت بها فقالت الام
عند ذلك لا خيرها شرّاها ولا يجيء افعل لتفضيل الفاعل بشرط
كونه من الثلاثي احترز به من الرباعي من المجرد والمزيد فيه فانه لا
يجيء منه كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي وبشرط كونه مما ليس
بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي
المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها في افعل
اذ لم تحذف منه شيئا وان حذفت الزوائد وقلت اخرج من اكرم
مثلا لبس بافعل من الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج

والكبرى
الوسطى
الصغرى

او كثير الاستخراج ولا يجيء ايضا من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب
على القياس من ظاهرها اي باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من
نحو اجهل واضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد
العيب بالظاهر كما وعن الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم
انهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشأن فيهما اي في اللون
والعيب يجيء افعل للصفة فيلتبس الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل
ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد منه ذو سواد او زائد في السواد
وان قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل
اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن بياضا واكثر
دحرجة واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس
تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان
المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يحمل على العكس
بان يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلتبس

حكم من الشواذ
افعل الصفة

الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود
حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه
فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول
الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم
الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ
الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا
يجيء من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اي اكثر مشغولية من امراة
ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول وهو اي
اي فلانا اعطاهم اي اكثر اعطاء للدنانير واولاهم اي اكثرهم ايلاء اي اعطاء
للمعروف من الزوائد لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين واحمق
اي اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب
شاذ لا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير
بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية

للمقصود

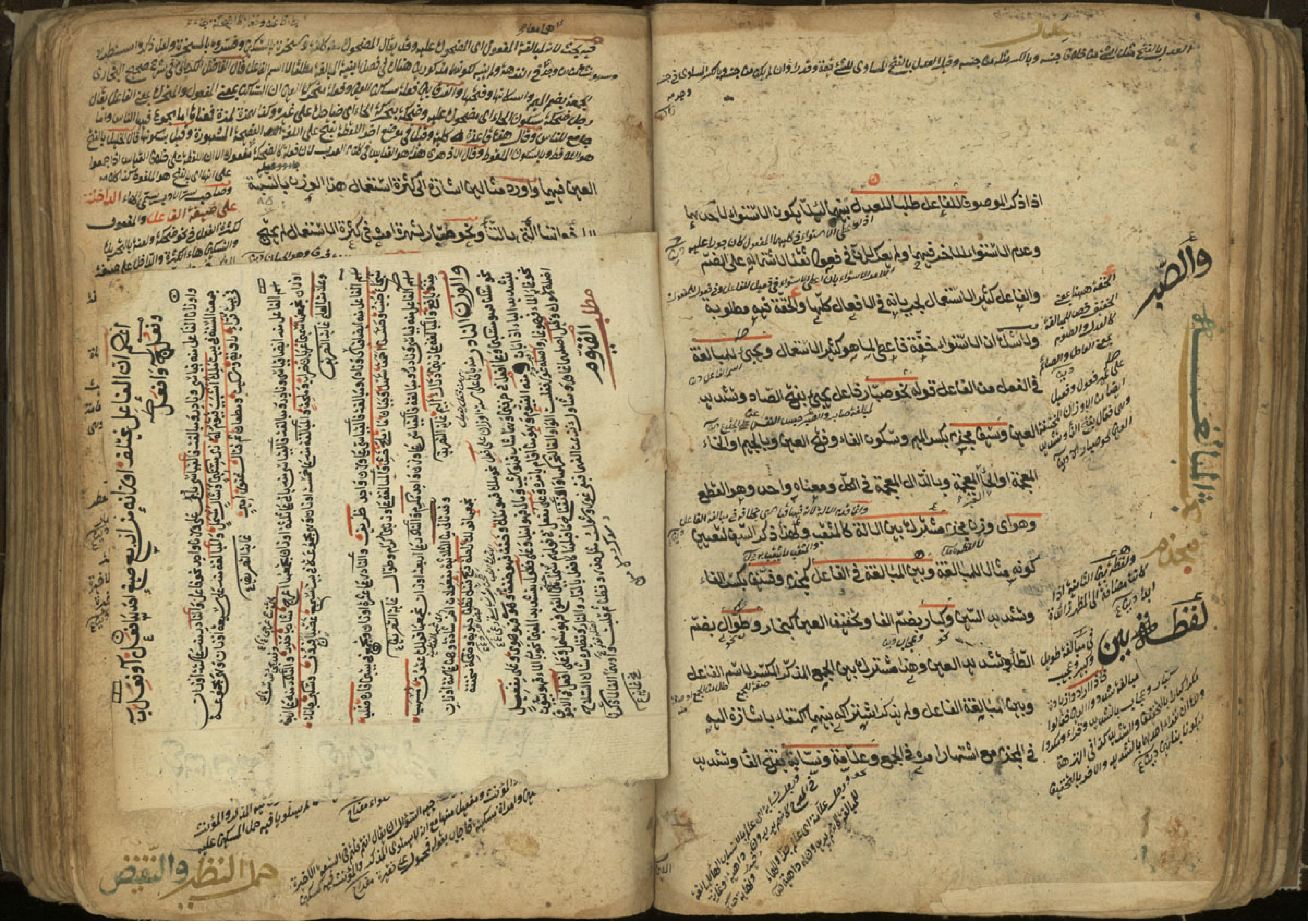
هبنقة

والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو
رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة
جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان
بل يفرق بينهما بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيلة فلان وقتيله والنكتة
في الالتباس بالفاعل بالفرق انه اذ اللبس بالاثر بانه فرقا اي يستويان
فيه ح للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان اللبس
حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيل اذا كان بمعنى الفاعل
لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على الموصوف اولا نحو رجل
نصير وامراة نصيرة ومررت بنصير زيد وبنصيرته هذا سؤال كثير
والاقل انه لا يلتزم بالهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي
للفاعل الذي هو الاصل لانه اذا جعلت الكلمة على فعيل من عداد
الاسماء وقيل ليفاد من الصفات ولهذا لا يستوي في الفعيل الذي بمعنى
المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء لكونه ليدل على النقل

من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكورا نحو كبش ذبيح
ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى
هذا ونظيره اطلاقه على شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويكون
اطلاقه على شخص اخر له حمرة فيكون صفة وتسمية شخص له حمرة باحمر
وارادة ذلك الشخص فقط لا يجوز اطلاقه على شخص اخر له حمرة بهذا
الوضع فيكون اسما وقد شبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل
هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو قوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى
ضمير الرحمة وقيل انما قيل قريب لان ذكر ذات رحمة مصدر والمصدر
المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او
بمعنى الرحم او لانه في الكلام حذف قال ان رحمة شيء قريب من المحسنين او
اثر رحمة الله قريب هذا على الكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل

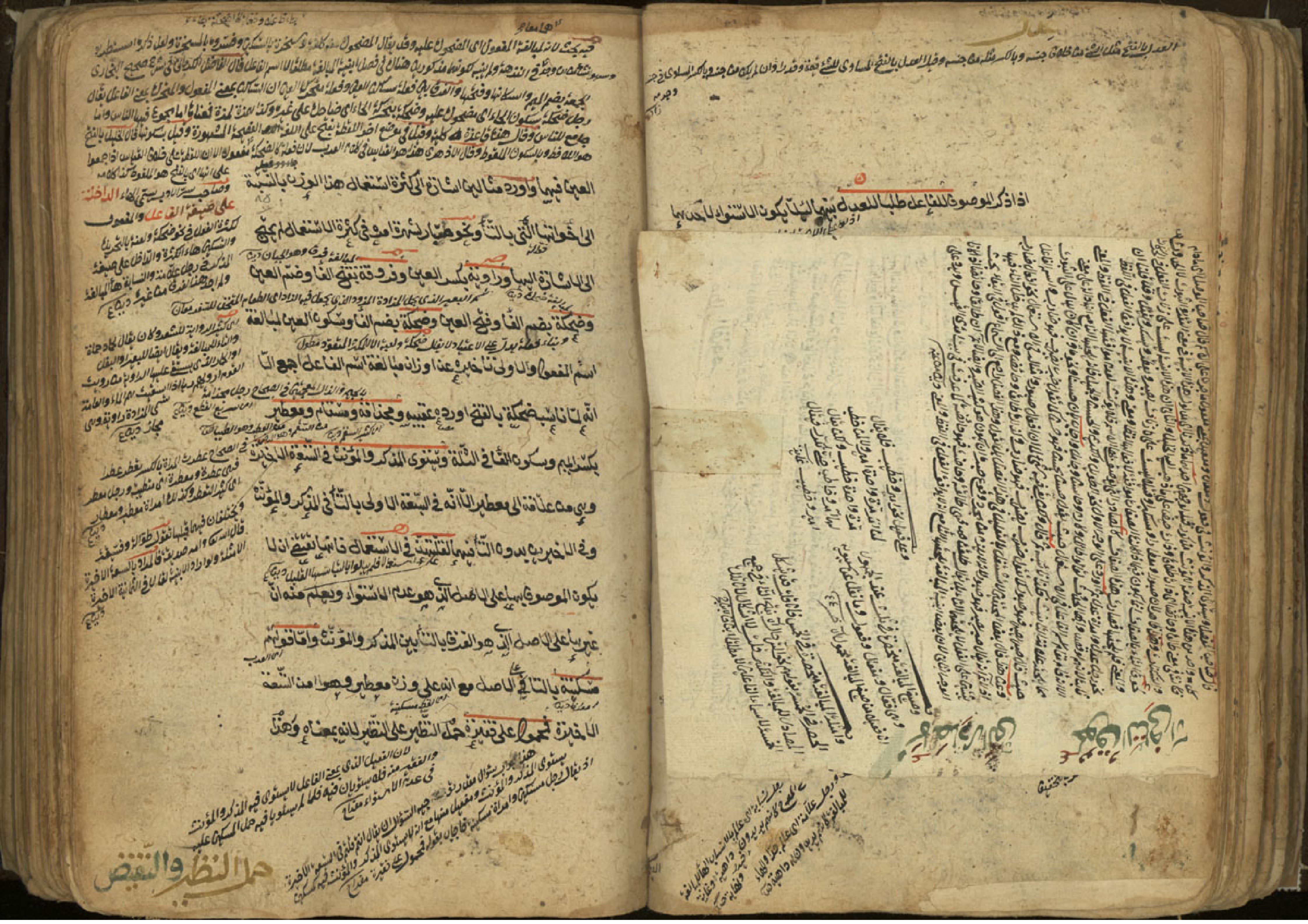
سبوح قدوس

ويجيء على فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى
كثير المنع ويستوي فيه اي في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى
فاعل وذكر الموصوف نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور
بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن
في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم
يذكر الموصوف فلا استويا فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر و
المؤنث ويقال في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة بالتاء في المؤنث
ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل
والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف
ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث
اكتفى في صورة عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة
وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله فاعطي الاستواء بين المذكر
والمؤنث في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق باعطي في فعول



العين فيهما واورد مثالها اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة

اذا ذكر الموصوف للفاعل طلب للعين بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما
وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لانه في فعول ثقل الاشتمال على الضم
والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة
ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال ويجي للمبالغة
في الفعل من الفاعل قوله نحو صبّار فاعل يجي بفتح الصاد وتشديد
العين وسيفا مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وبالجيم او الخاء
المعجمة او الحاء المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع
وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمثقب ولهذا ذكر السيف لتعيين
كونه مثال المبالغة وبين المبالغة في الفاعل كمجذم وفسيق بكسر الفاء
وتشديد السين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم
الطاء وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع المذكر المكسر لاسم الفاعل
وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء باشارة اليه
في المجذم مع اشتهاره في الجمع وعلّامة ونسّابة بفتح الفاء وتشديد



العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة

الى اخواتها التي بالتاء ونحوهما بادر بهم في كثرة الاستعمال لم يجئ

الا اشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفا وضم العين

وضحكة بضم الفا وفتح العين وضحكة بضم الفا وسكون العين لمبالغة

اسم المفعول والاولى تاخيرهما عنها وزنا لمبالغة اسم الفاعل اجمع الا

انه لتانيث ضحكة بالفتح اورد عقيبه مجذامة ومشتام ومعطير

بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث في السبعة الاخيرة

وهي مع علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث

وفي الاخيرة بدون التاء فيهما القلتين في الاستعمال فانها تقتضي ان لا

يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان

غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم

مسكينة بالتاء في الاصل مع انه على وزن معطير وهو من السبعة

الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا

حمل النظير والنقيض

اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما

كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا اى عدوة الله بالتاء وان لم يدخل التاء

اى التاء اطلاقا عليها الها الصبور وتشبيها في الوقف في فعول الذي للفاعل

حملا على صديقة بتقدير التاء وتخفيفا فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد

ثبت ان التاء يدخل عليه فانما حملوا عليه لانه اى صديقة نقيضها اى عدوة

في المعنى ... بعد قوة وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من باب غير

الثلاثي المجرد اى ما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف تطلق على صيغة

المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة موضع

حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو مكرم او تقديرا

نحو محمار ومحمر تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل فيه مكسور العين

وتبعا للمكسور العين كمتدحرج ومتقارب ومكسر فاختير الميم للزيادة

لتعذر زيادة حرف العلة التي هي اولى بالزيادة اما الواو فلانه لا

يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفائدة في الزيادة اذ لا معنى

بحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل لزم الالتباس بالمستقبل واما

واعلم انه قد يأتي اسم الفاعل بلفظ اسم المفعول ... وكان وعده مأتيا ... مستورا اى ساترا ...

86

الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونهما شفويتين و

ضم الميم اذ لا مجال لكسر لان الحروف التي اتيم بها مقامها عن حرف

المضارعة اما مضموم كما في الرباعي او مفتوح كما في الخماسيات والسدا

سيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه

اى اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان

من الثلاثي المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول

والقياس مسهب بكسر ما قبل الاخر لانه من اسهب وبابه على

وزن فاعل والقياس موفع بفتح الميم وكسر ما قبل الاخر لانه من ايفع

شاذ لا يقاس عليه وبنى ما قبل تاء التانيث على الحركة في نحو ضاربة

اى اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة

مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اى لان ما قبل تاء التانيث صار

بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط

فبني تعليله ليبنى لا البناء على الحركة لما كان اخر الكلمة في اتصال

تاء التأنيث في الصفات

نون التأكيد نحو اضربنّ واتصال ياء النسبة نحو بصريّ فمنزلة وسط
الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض
البناء وعلى الفتحة لخفّة

فصل في اسم المفعول

سمّي به اسم
المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد به المفعول
به يقال فعلتُ به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف الجار فصار الضمير
مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا ما لم يسمّ فاعله وهو اسم
جنس شامل لغير المقصود مشتقا فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من
يفعل اي المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع
دون غيره تبعا لاسم الفاعل للمؤاخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه
الفعل او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوجد قرض فهو موجد
وعلمت عدم خروجه فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول
نحو اعذر والوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس

حذف الجار

الفعل الحقيقي

قيد

باعتبار وقوع الفعل به باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان
كان واقعا عليه او نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز و
صيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد
اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا او فعولا بمعنى مفعول وانما سمّي به
لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرناه في اسم الفاعل نحو مضروب
وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد
الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة
بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف
العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو
في المخرج المعنوي فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا
يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار
مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل و
يفعل بفتح العين وضمها على لغة من فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر

واسم المفعول يجيء بلفظ الفاعل

العين على تقدير كسرها فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام
مفعل في كلامهم بغير التاء واما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم
فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثي دون
سائر الافعال اي باقي الافعال في الابنية على تقدير ضم الميم اعني
مفعول باب الافعال فقد ترددوا الموضع اي لتغير الموضع اذ الابنية
به على تقدير فتح الراء وكسرها مع ان يتغير احد بنائها والابنية
حتى يصير مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي
المجرد اعني غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل
بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل
بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم
العين يعني ان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد وان كان مثل يفعل
في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة فيه

ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويجير فهو جائر فتبه تغير
واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة مع
ضم الزيادة وفي حركة العين فلا تغير فيه فغير المفعول من الثلاثي
ايضا كالفاعل للمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل
بهما من جهة الصدور كما في الفاعل ومن جهة الوقوع كما في المفعول فتكون
بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الاخر على ما هو مقتضى المواخاة
وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة
اسم الفاعل منه مقلوبة بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا تبعا
لفعله نحو مستخرج بفتح الميم ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر
الميمي واسم المكان واسم الزمان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول
منه لشبهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محل الفعل فجعل
اسمهما كاسمه والحق المصدر الميمي باسميهما في بعض الثلاثي فجعل
صيغته كصيغتهما **فصل** في اسم الزمان والمكان من الثلاثي

المجرد ولم يذكر الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي
في هذا الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ
بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال
واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه
كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول و
الزمان والمكان استغنى عن حمل اسمهما على اسم المفعول واغنت عن
ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر
صيغته من غير الثلاثي بسبب استناد ما حمله عليهما اسم المكان
اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه
لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع و
اختلاف عين المضارع انما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول
لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا
الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج

به غير المصدر وقد خص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحواله
تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل
ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولا جازة
توهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة
بينهما جرت عادتهم في العنوان على تسمية اسم الزمان دفعا لذلك
التوهم واشارة الى انها صيغة مشتركة بينهما وزيدت الميم موضع حرف
المضارعة بعد حذفه كما زيدت في المفعول لمناسبة بينهما اي بين المكان
والمفعول في كون كل واحد منهما محلا للوقوع ولم يزد الواو في اسم
المكان كما زيدت في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي باسم المفعول
وصيغته اي صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين منه الا
تي ام كليهما مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لتتابع
مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب
بالفتح الا ما من المثال الواوي كما يدل عليه منه المثال وما خصه

استثنا حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح
فان كان من يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميسر وميقظ صرح به صاحب
المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر لموافقة نحو الميسر من اليسر
بفتح اليا وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر
من اليسر وهو السهولة على ما يوقنا به في موضعه كما يجيء ان شاء الله
كان الصحيح كذلك لما كان المثال الواوي للمضاعف فحكمه حكم المضاعف
نحو مودة من ودّ يودّ صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل على ان
حكم رمى كاتقه بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفي كلام
... ايضا اليا الى ... حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد
على مفعل بسكون الفاء وفتح العين في المنقوص البتة وبكسر العين
منه في المثال وغيره ايضا اذا كان من باب يضرب وان فتح ثم كلامه
ارادوا باب يضرب باب الصحيح ولذا لم يتعل من يفعل فتح قوله ولا
فتحت ثا مثل المعتلات بابرها غير المذكورين ومن جملتها المعتلة

الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم
تصريح بانه حكم وقي مثله حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم بالام
الفصل في امثال هذا الحكم وان كونه حكم يجوز مثله حكم رمى يرجح الاول
وايضا دليله الذي فيه يقتضي الحمل عليه ويرشد الى الوجه مصدر المتى
على مفعل بالفتح كما صرح به في القاموس فانه اي اسم المكان بكسر العين منه
اي من يفعل فيه اي في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب
نحو الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ودلالته على اصله و
الموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته والموجل في مفتوح العين
وانما كسر في الجمع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين
اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب لان الواو ليس من اصلي الفعل
والمكان ولا يظن بالكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعل لا يوجد
في كلامهم وقيل انما كسر في الجمع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من
الفتح اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره انه

لان الفتح ... لانه جنس الالف ومخرج الالف الحلق ولان الضم ... لانه جنس الواو ولا شك ان المسافة بين الواو والالف بعيد ...

للمناسبة بين الفتحة والواو ممتزجة بحيث يجعلانا الواو والكسر فلا مناسبة
بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان منعلا لم يو
جد في كلامهم كافة وصيغته من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها
مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ الواوي لا يجيء من
يفعل بالكسر فانه اي اسم المكان يفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي
من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المر
مى فرارا عن توالي الكسرات كما سيجيء في باب الناقص انشاء الله
احدها الحقيقية وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان اعني الياء
كما انه يفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموا
فقة كما هو الاصل نحو المرمى والمغشى ومن يفعل بالضم ايضا
لانتفاء منعل نحو المعزى وفي الفتح اطراد اي الخفة وللفرار عن الكسرات
فيهما ايضا اذ لو كسر العين في مفتوح العين ومضمومه يلزم توالي الكسرات
لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توا

٩١

لي الكسرات تعليل للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرناه هو تحقيق
مكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين
ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان منه
الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول
عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه على ان يفعل بالفتح فيه
باق على الاصل وهو في يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل
بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض
له ولما يفعل بضم العين مفعل بالفتح وان كان الاصل الموافقة
لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق
ذكره وعدم جواز ان يكون هذا سبب مفعلا قسم موضعه اي موضع
يفعل بالضم بين مفعل بالكسر قدمه لان ما اعطي له محصور و
مضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما
يقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك ومفعل بالفتح واعطى



للمفعل بالكسر احد عشر اسما اي نحو المنسك وان اقحم لفظة نحو مع
ان الظاهر ان يقول اي المنسك والمسكن على الابتداء لئلا يتوهم تبعية ذكر
المعطوف فانه ما اعطي للمفعل سوى المنسك فقط وتوهم بذلك مع الفقه
المعدود العدد وليكون المخاطب على صدق في رجاء بذكر المعدود وان
اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط و
المسكن والمرفق والمسجد وخصيص هذا العدد بهذه المعدودات
انما هو بحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح
لخفة الفتحة فيتناول خفة الفتحة ثقل الكثرة واسم الزمان مثل اسم
المكان في الاحكام المذكورة للاسم المكان نحو مقتل الحسين رضي الله
عنه وهو يوم عاشوراء كما يقال مثل الحسين لمكان قتله اعني الكر
بلاء **فصل** في اسم الآلة وهو اي اسم الآلة اسم مشتقا
خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج اسم المفعول
زيد في موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر في اسم المفعول
الميم

علة تامة وناقصة

وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لما ذكرنا في اسم الفا
عل قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول
ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الآلة
داوا من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة
عن المعلول في الفاعلية والغاية فلا جرم بكونه مشتقا من المبني للفاعل
فقوله للآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه يخرج
ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من
نحو محلب فاضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك
في تعريف رباح غلام زيد اي رباح هو غلام مملوك لزيد فقيد لتعيين
المعرف في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن
المعرف فلا دور ومن سلم دخول الآلة في المحدود لا يمكن ان
يدفع الدور بان يقول اريد بها في المحدود الاصطلاحية وفي
الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو

تعيين الفعل اللغوي

اللغوي اذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر غير المعنى اللغوي وهو
ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه بل التغاير بالاصطلاح
واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا لانه لغة يتناول
نحو المدية والابرة والقلم والمنبت وليس اصطلاحا واعلم ان اسم
الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في
مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا تكون
الا للافعال المتعدية فلا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها
اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال
المتعدية لا يجيء اسمها ايضا الا من الافعال المتعدية وفي قوله و
صيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه
الصيغة والى الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم
من كلام القوم ولذلك لم يذكره مثالا وقال صاحب المفتاح
وعندي ان ما عداها هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكنسة

المفعل و للموضع و المفعل و للآلة و الفعلة و للمرة و الفعلة و للحالة

الفعل بالمعنى

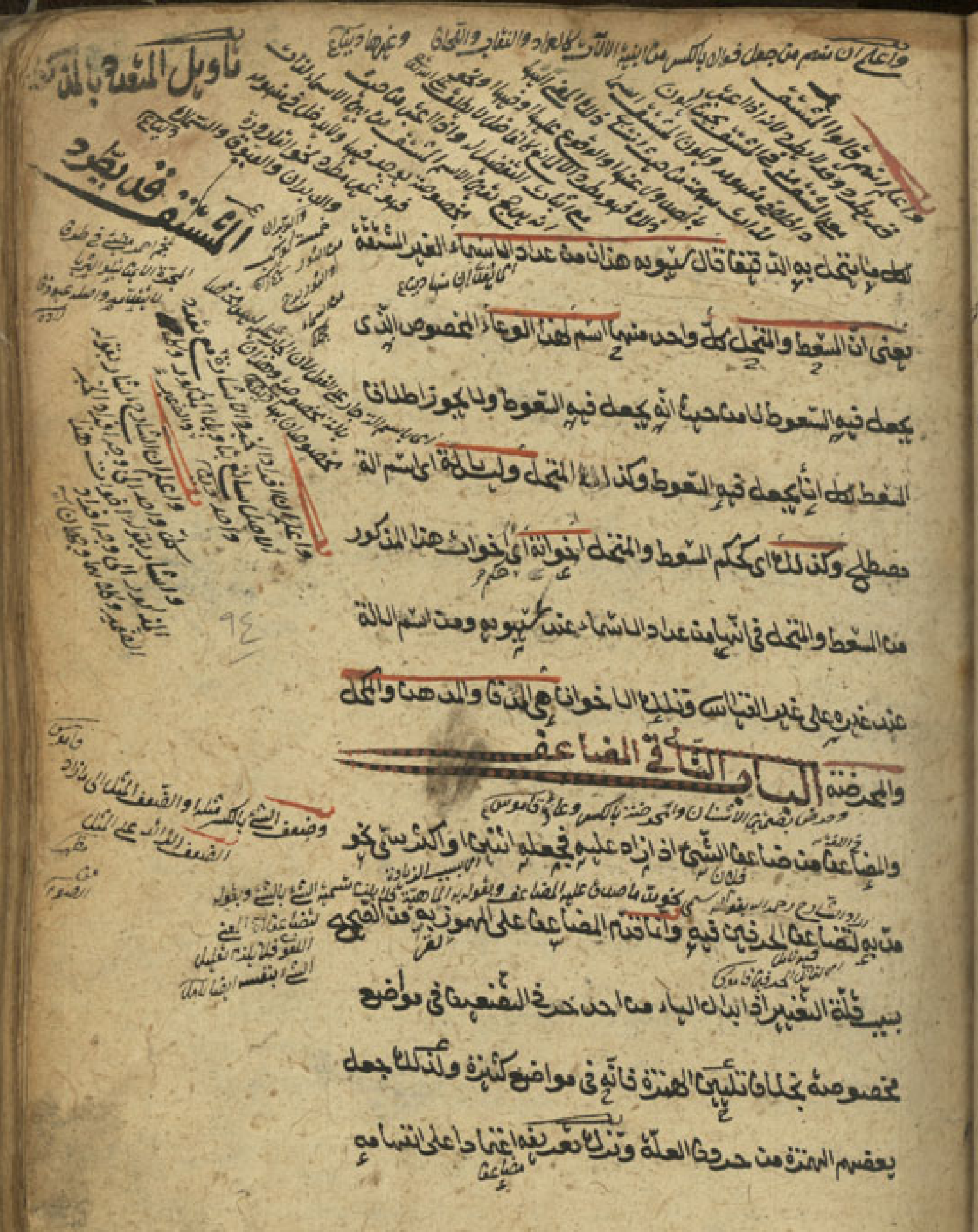
او بغير عوض كمثعب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان
الا قالوا ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكنه لما كان
يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه ومنه اي ومن اجل
ان صيغته مفعل قال العلماء الفرق بين المفعل بفتح الميم والعين للموضع
اي المكان والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون
العين للمرة اي للوحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون
العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول
بيان مع تعليقه من التجنيس الى الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل
للآلة الا انما اورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل
الاستطراد وتتميما لبيان اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما
فاقتضب اثره وكسرت الميم في اسم الآلة ولم يبقوا على الاصل الذي هو
الفتح ليتمامه مقام الحركة المفتوحة للفرق بينه وبين الموضع من يفعله
ويفعل بالضم والفتح ولما لم يكن طلب الحكمة موجبا الثاني العدول

الاستطراد

ان قولهم وزن فعل ونحوه الاضافة بيائية تأمل

والاضافة بيائية

عن الاصل فلم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته ههنا
موجها ولو خرج احد عن الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا انه للالب كلا
بنفعوا بابه الا نعال ويجيء اي اسم الآلة على وزن مفعل بكسر الميم وسكون
الفاء والاضافة بيائية نحو مقراض ومفتاح ويجيء على مفعلة بكسر الميم وفتح
العين نحو مكنسة ويجيء اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه مضموم
العين ومضموم الميم شاذا وهي الفاللفظيا شاذ قياسه ان عينه في الحركة
مثل عين ما اشتقا هو منه اعني المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين
والمعلم بفتحه والمنصر بضمه وبفتح الميم في الكل ليفيد مقام الحرف المفتوح
الا ان الميم لما كثرت في الظرفية وبني الموضع في مفتوح العين ومكسوره
ولا نتعا مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين في مكسوره ومضمومه
للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح
العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس نحو المسعط كل اناء
يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل



كل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة
يعني ان المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي
يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط ولا يجوز اطلاق
المسعط كل اناء يجعل فيه السعوط وكذا المنخل وليسا آلة اي اسم آلة
مصطلحا وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخواته اي اخوات هذا المذكور
من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسم الآلة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن والمكحلة
والمحرضة

الباب الثاني في المضاعف

والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمي نحو
مدّيه لتضاعف الحرف فيه واما تسميته المضاعف على الاصم فمن القبيح
بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي المضعف في مواضع
مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل
بعضهم الهمزة من حروف العلة وتلك تعرفه اعتمادا على اتمامه

من تعريف الصحيح او من اسم اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي
اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين اللذين تسبب
فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه
ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزله ويقال له اي لمضاعف
الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدته اي لحدته
لشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج
من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح
مع انه ليس من حروفه حرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه
حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض قلبت
الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى
وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا هنا دعائم الابواب
من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سر
يسر اصلهما سرر يسرر ولم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب

السابقة اول الكتاب فانه قدم هنا باب ضرب

98

الثالثة بحسب تقديم ماضيها مضارعه مفهوم نظرا الى تقويته بباب اخر
يأتي في ضم عين المضارع وانه قلة مجيئه اخويه ومن فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء
من باب فعل يفعل بضم العين فيهما يجيء اما الا مجيئا قليلا نحو حب
فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الوزن لعدم دخله
في التمييز اي عن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضم العين في الغابر
وانما ذكره في الوزن تبعا لسائر الابواب وحكى يونس حب يحب لبب
بالضم وهو نادر اذ لا نظير له في المضاعف انتهى والمضاعف لا يجيء
من الباب الرابع والسادس اصلا ولكن المضاعف مما يلحقه الادغام
ناسب ان يبين كيفية لحوقه وشرطه فقال واذا اجتمع فيه اي في المضاعف
حرفان من جنس واحد او متقاربان في المخرج يدغم الحرف الاول في الحرف
الثاني ان لم يمنع مانع لثقل المكرر وذلك اذا اجتمع في كلمة واحدة

من سكون الثاني او وقوع الفاصل

والمضاعف لا يجيء من الباب الرابع

مخرج الحرف

حرفان مثلي انسان ولم يدغم الاولى في الثاني يتنقل اللسان من مخرج ثم
الى هذا المخرج مرة اخرى نحو قردد ومدد فاستثقلوا الذين يبلوا السنتهم عن شي
ثم يعيد وها اليه اذ في ذلك كلفة على اللسان ومشقة يشبه مشي الذي
يضع احد قدميه في الموضع ويرفعها عنه الى الآخر وهو شاق لمخالفته
المالوف فاذا ادغم زال ذلك الثقل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة
بعد الادغام فانهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة مشددة نحو مدّ اي مدد وامدّت بعد تاء واذ علمت سبب الادغام
في المثلين فقس عليه المتقاربين اذ مخرجهما وان كانا متقاربين في نفس
الامر لكن يعد انتقال اللسان من مخرج احدهما الى مخرج الآخر كانتقاله
من مخرج ثم اليه كغيره ومقاربته نحو اذ ذكر لكن اذا ادغم فلا بد من قلب
احدهما الى الآخر والتماثل قبلهما [illegible] الا ان يعرض عارض كما
ستذكره ان شاء الله تعالى ونحو اخرج شطاه وقالت طائفة مثال
لادغام الحرفين المتقاربين وانت تعلم ان الحرفين المثلين انسب اذ كانا

في كلمتين نحو في بعض بحارتهم لا ستثني شيء من الكلمتين ولا مجموع الكلمتين
مضاعفا فصل عن المتقاربين في الكلمتين فتشمل المتقاربين في المخرج
بهذين المثالين لا يلائم قوله واذا اجتمع فيه حرفان اذ الضمير البارز
في فيه راجع الى المضاعف وهذا القدر من البيان لا يكاد ان يسمن ولا يغني
من جوع واذا اردت التفصيل فاستمع لما نتلو عليك اعلم ان الحروف
الموافقة في لغة العرب اصولها تسعة وعشرون حرفا وان مخارجها خمسة
عشر مخرجا باعتبار التقارب بين الحرفين في المخرجين والا فلكل حرف مخرج
على حدة ولا يلزم تماثل الحرفين لان مخرج الباء بعينه لا يحصل الا بالباء
فلا بد وان يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة الا انهم جعلوا
مخارج بعض الحروف المتقاربة في المخرج كمخرج واحد لغاية تقاربها
فحصل خمسة عشر مخرجا وهذه المخارج اربعة الحلق والفم والشفتان
الاول مخرج الحلق وهي ثلثة اقصاه ووسطه وآخره و
حروفه سبعة فالهمزة والهاء والالف منها اقصى الحلق على الترتيب

فالهمزة من اقصى الحلق وليس مخرجه ادخل منه الى الحلق والهاء ايضا

من اقصى الحلق لكن لا بعين مخرج الهمزة بل متاخر عن مخرجها من جا

نب الفم والالف ايضا من اقصى الحلق لكنه متاخر عنهما من جانب الفم

لكن لما يتلو بعضها على بعض فقد عد واحد مخرجها واحدا باعتبار المقار

بة من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان من وسـ

ـيب ايضا فالاول العين ثم الحاء منه

من ادنى الحلق على الترتيب

الى الحلق ثلثة مخـ

الفم وهي عشرة اولها

الحنك الاعلى وثانيها مخرج

اللسان قليلا ومما يليه من الحـ

المعجمتين والتي يتقطعن من تحت بين و

الاعلى ورابعها مخرج الضاد المعجم اول حافتي

والاضراس عشرون ستا بعد الانياب من كل جانب عشرة خمس من الاعلى

وخمس من الاسفل والانياب اربع بعد الرباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء

من كل جانب اثنتان واحدة من الاعلى وواحدة من الاسفل والرباعيات اربع ايضا بعد الثنايا من كل جانب

… والثنايا الاربع المقدمة وسط الشفة ثنتان فوق وثنتان اسفل فجميع الاسنان اثنان وثلثون

الضواحك … وهي الاربع التي تلي الانياب ثم الطواحن

وسادسها

من الاضراس وخامسها مخرج اللام والانتهاء وبا طرف اللسان وما فو

قه من الحنك وبا طرفيه لكن متاخر مخرج اللام من جانب خارج الفم

وسابعها مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك وبا طرفيه

كالراء لكنه متاخر عن مخرج الراء من جانب الفم وثامنها مخرج الطاء و

الدال المهملتين والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان واصول الثنايا وتا

سعها مخرج الصاد والزاي والسين ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا

وعاشرها مخرج الظاء المعجمة والثاء بثلث نقط والذال المعجمة ما طرف اللسان

واطراف الثنايا فهذه المخارج العشرة من الفم يتلو بعضها بعضا كما بيناه

الثالث منها بين الشفة والثنايا مخرج الفاء بين اطراف الشفة السفلى واطراف

الثنايا العليا الرابع ما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه

المخارج خمسة عشر لا تعرك رتبها سيبويه و وافقه ابو الحسن عليه وقد

واذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت ان اي حرف يقرب من اي حرف في

المخرج هذا هو التقارب في المخرج وقد يتقارب الحرفان في الصفة مثله

والاضراس عشرون ستا بعد الانياب من كل جانب عشرة خمس من الاعلى
وخمس من الاسفل والانياب اربع بعد الرباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء
من كل جانب ثنتان واحدة من الاعلى وواحدة من الاسفل والرباعيات اربع ايضا بعد الثنايا من كل جانب
ثنتان كذلك والثنايا الاربع المقدمة وسط الشفة ثنتان فوق وثنتان اسفل فجميع الاسنان اثنان وثلثون الاضراس
الضواحك والانظر الافي الضحك وهي الاربع التي تلي الانياب ثم الطواحن

وسادسها

من الاضراس وخامسها مخرج اللام والضاد ومن طرف اللسان وما فو
قه من الحنك دون طرفيه لكن متاخر مخرج اللام من جانب خارج الفم
وسابعها مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون طرفيه
كالراء لكنه متاخر من مخرج الراء من جانب الفم وثامنها مخرج الطاء و
... يتقطعن من فوق طرف اللسان واصول الثنايا وتا
... من طرف اللسان وفوق الثنايا
... المعجمة ما طرف اللسان
... تتلو بعضها بعضا كالثناء
... ما اطراف الشفة السفلى واطراف
... هي مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه
... فيها سيبويه ووافقه ابو الحسن عليه وقد
... عرفت ان اي حرف يقرب من اي حرف في
... ب في المخرج وقد يتقارب الحرفان في الصفة مثله

٩٧

فالهمزة من اقصى الحلق ولهذا يخرج اذ دخل منه الى الحلق والهاء ايضا
من اقصى الحلق لكن لا بعين مخرج الهمزة بل متاخر من مخرجها من جا
نب الفم والالف ايضا من اقصى الحلق لكنه متاخر عنهما من جانب الفم
لكن هذه تتلو بعضها على بعض فقد عدوا مخرجها واحدا باعتبار التقار
به من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان من وسط الحلق على التر
تيب ايضا فاول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء المعجمتان
من ادنى الحلق على الترتيب فاول الغين ثم الخاء فمجموع الحروف المنسوبة
الى الحلق ثلثة مخارج وفي الحقيقة سبعة مخارج والثاني مخارج
الفم وهي عشرة اولها مخرج القاف وهو اقصى اللسان وما فوقه من
الحنك الاعلى وثانيها مخرج الكاف وهو اسفل من موضع القاف من
اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الاعلى وثالثها مخرج الجيم والشين
المعجمة والياء يتقطعن من تحت بين وسط اللسان وبين وسط الحنك
الاعلى ورابعها مخرج الضاد المعجمة اول احافة اللسان وما يليه من الاضراس

المحرك اي ادخاله فيه ونصيرهما حرفا واحدا مشددا من ادرجت الكتاب اي طويته فانه ادخال بعضه في بعض ونقضه لا بعضه على بعض

واحد وقال ابن الحاجب الادغام ان تاتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل قال صاحب اللب وفيه نظر من ثلثة اوجه احدها ان قوله
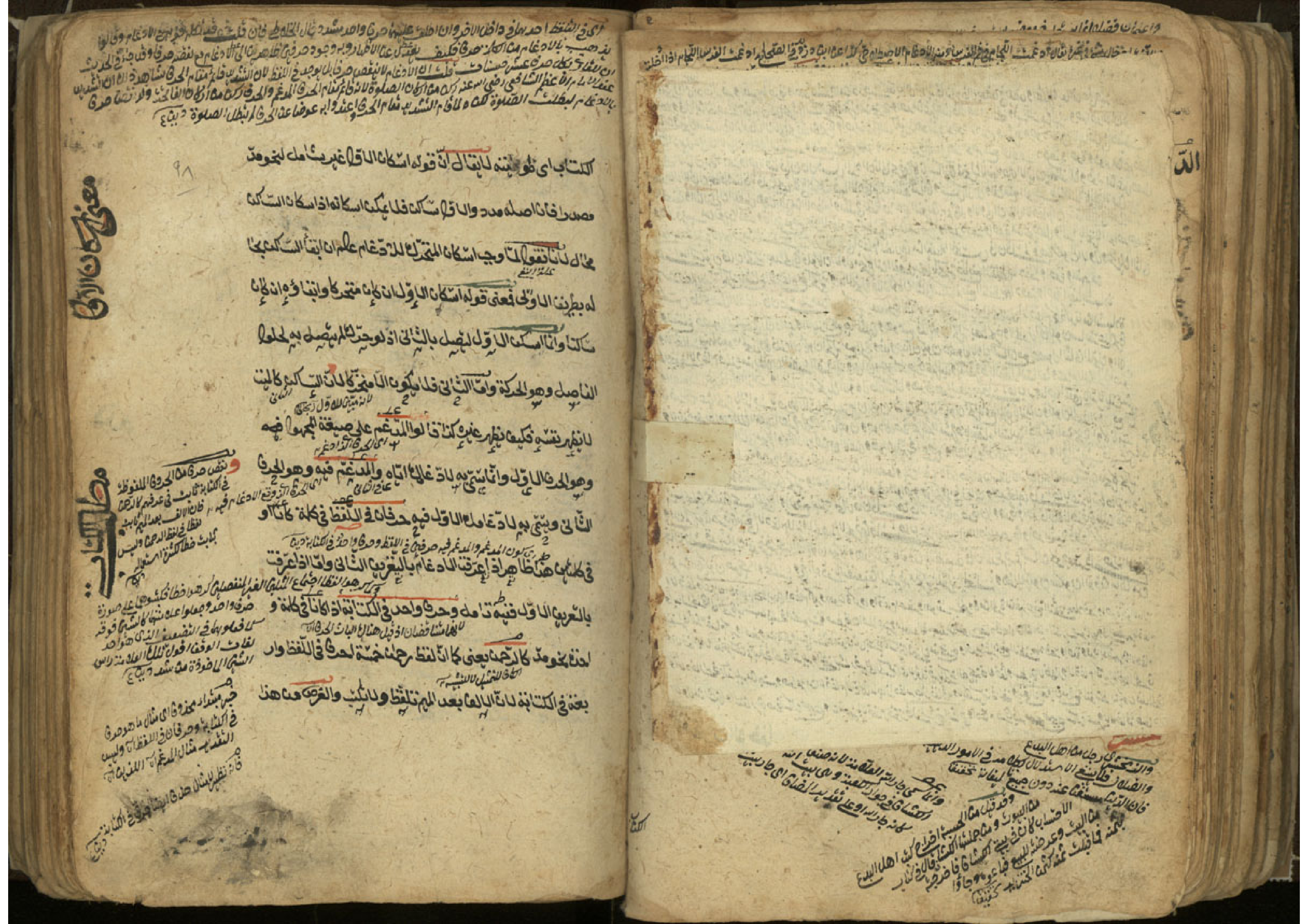
ساكن فمتحرك مستدرك لانه لو قال ان تاتي بحرفين من مخرج واحد من غير فصل لكفى بل هو شرط لوجود الادغام والشرط وجود الشيء لا يدخل في حقيقته

[illegible]

الفرق بين الاخفا

الادغام

الهمس والجهر فيدغم احدهما في الآخر بسبب الاعتبار الضعيف وان لم يتجانسا ولم يتقاربا في المخرج على ما سيجيء ولما ذكر انه اذا اجتمع حرفان متجانسان او متقاربان يدغم الاول في الثاني وجب عليه ان يبين الادغام فقال الادغام بالتخفيف والادّغام بالتشديد ومن عبارة الكوفيين الادغام افعال ومن عبارة البصريين الادّغام افتعال وقد اتفق ائمة العربية على ادخال الحرف في مثله او مقاربه وتعريفه صاحب الكشاف بانه اللبث بالحرف في مخرجه تعريف باللازم لان المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة لا حرف واحد قد البث في مخرجه مقدار اللبث بالحرفين لكنه باعتبار الحرف اذا ادخل في مثله ونطق معه دفعة كانه نطق بحرف واحد لكنه لابث في مخرجه مقدار اللبث بالحرفين وان كان الملفوظ في الحقيقة حرفين هذا غاية ما يتكلف به في توجيه هذا التعريف كذا نقل عن جار الله العلامة وهو الزمخشري وقيل الادغام اسكان الحرف الاول وادراجه في الثاني يقال ادرجت



الكتاب اى لو ابيّنه لا يقال انّ قوله اسكان الاوّل غير ثابت مثل لمخومدّ

مصدر فان اصله مدد والاوّل ساكن فلا يمكن اسكانه اذ اسكان الساكن

محال لانا نقول المراد وجوب اسكان المتحرك للادغام علم ان ابقاء الساكن على

له بطريق الاولى فمعنى قوله اسكان الاوّل ان كان متحركا وابقاؤه ان كان

ساكنا وانما اسكن الاوّل ليتصل بالثانى اذ لو حرك لم يتصل به لحلول

الفاصل وهو الحركة واما الثانى فلا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت

لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا المدغم على صيغة المجهول فيه

وهو الحرف الاوّل وانما سمّى به لادغامك اياه والمدغم فيه وهو الحرف

الثانى وسمّى به لادغامك الاوّل فيه حرفان فى اللفظ فى كلمة كانا او

فى كلمتين هذا ظاهر اذا عرفت الادغام بالتعريف الثانى واما اذا عرفت

بالتعريف الاوّل فيه تامل وحرف واحد فى الكتابة اذا كانا فى كلمة و

احد نحو مدّ كالرحمن يعنى كما ان لفظ رحمن ضمة لحرف فى اللفظ وا

بعة فى الكتابة لان الالف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض ههنا هذا

التمثيل ازالة استبعاد مخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة في الكلمة قلة و
كثرة وانما قلنا اذا كانتا في كلمة لانهما لو كانتا في كلمتين كانتا حرفين في الكتابة
ايضا نحو فارتسم ونحو الرحمن والليل واللفظ والله وللام
واما نحو للفظ ولله وللحم فقد اجتمع فيه امثال احدها فاء الكلمة
وثانيها لام التعريف وثالثها لام الجارة فادغم لام التعريف في فاء الكلمة
وجعلا حرفا واحدا في الكتابة وان لم يكونا من كلمة واحدة كراهة
اجتماع ثلاث لامات وتنزيلها للجار منزلة الداخل بالنسبة
الى اللام الجارة فقوله واجتماع الحرفين المثلين او المتقاربين على
ثلثة اضرب بيان لانواع الجملة بقوله واذا اجتمع فيه حرفان من جنس
واحد او متقاربان في المخرج فهو ادغم الدال في التاء **الضرب الاول**
ان يكونا متحركين في كلمة يجب فيه اي في الضرب الاول الادغام والعلة
في وجوبه انك اذا قلت مدّ ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان
اخف من قولك مدد باظهار الحرفين وهذا هو السر فيه وذلك

زمان الحركة بحرف المدغم اقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين
وما قل زمانه اخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب واما قولهم ضبب
البلد اذا كثر ضبابها وقطط شعره اذا اشتد جعودته فيمتنع الادغام
فيها فشاذ جيء به ليبان ان الاصل الذي الحقا ثابت في الكلمات التي
زيد فيها احد المثلين للالحاق فانه لا يجوز الادغام فيه فعلا كان
او اسما فالفعل نحو جلبب وشملل الملحقين بدحرج والاسم نحو
قردد واصله قرد فزيد للالحاق بجعفر دال فصار قردد وانما لم
يدغم حتى لا يبطل الالحاق يعني ان الالحاق صياغة لفظية يلزم
فيها التوافق بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا
فلو ادغم الملحقات زالت الموازنة المذكورة وبطل الالحاق وانما
قلنا انه صياغة لفظية لان الغرض من الالحاق ان يعامل الملحق
معاملة الملحق به في الجمع والتصغير وغيره للامن التضارب
اللفظية فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال جعافر وجعيفر

ولا شك في انه حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى فلو ادغم فات موازنته
للملحق به فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الالحاق وان مجرور
معطوف على الملحقات اي يجب الادغام في الكلمة التي اجتمع فيها حرفان
متحركان متجانسان الا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها نحو صكك
وهو بفتحتين عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير و
طلل وهو بفتحتين ما بقي من آثار الدار وجدد وهو بضم الجيم و
فتح الدال خط في ظهر الحمار حتى كان يلتبس بصكّ بفتح الصاد و
تشديد الكاف وهو كتاب القاضي وسرّ بضم السين وتشديد الراء
جمع سرر وطلّ وهو المطر الضعيف وجدّ بوزن سرّ في الطرفين
يعني لو ادغم مثل سرر لم يعلم انه جمع سرير او جمع سرّ فلذا لم
يدغم الثلاثة للالتباس بها لان القسم الثاني اكثر استعمالا فالخفة
اولى به ومنها لا يدغم عند بعضهم للالتباس نحو اقتتل مع انه
اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان اذ لو ادغم التبس بقتّل

صكك

طلل

لان حركة التاء الاولى اذا انقلبت الى القاف استغني عن الهمزة فقيل
عند الادغام قتّل فلم يعلم انه ماض من التفعيل او الافتعال كما
يجيء ولا يدغم في مثل تتباعد وتتنزل مع انه اجتمع فيه حرفان
متجانسان متحركان لانهم كرهوا وجوب الادغام فيهما لانه وقوع
تاء اخرى بعدهما فصار في حكم التقاء المثلين في كلمتين فلم
يلزم الادغام ولذلك احتاجوا الى الحذف فالادغام يحصل
قدرا من التخفيف فلما كرهوا عدلوا الى تخفيف الكلمة بالحذف فلم يحترزوا
عن فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصود الحذف فوا احدى التا
ئين كما مر كذا حققه ابن الحاجب وقيل لم يدغم مثل تتباعد
وتتنزل حتى لا يلتبس بالماضي لانه لو ادغم واجتلبت الهمزة و
قيل اتّباعد واتّنزل لم يعلم انه ماض وهمزته للاستفهام او مضا
رع همزته للوصل ولما كان مظنة ان يقال اذا لم يجز الادغام في
الاوزان التي يلزم الالتباس فيها يجب ان لا يدغم مثل ردّ وفرّ

وعض للالتباس ايضا اذ لو ادغم لم يعلم انه مكسور العين او
مفتوح العين فاجاب عنه ولا لبس في مثل رد وفر وعض اي لا
يقع الالتباس في ان كل واحد منها من اي باب هو لانه رد يعلم من
يرد بضم الراء ان اصله ردد بالفتح لانه ما يكون عين مضارعه مضموما
لا يجي اما ان يكون عين ماضيه مفتوحا نحو نصر ينصر او مضموما
ايضا نحو حسن يحسن ولا يجي ان يكون الماضي مضموم العين ايضا
لان المضاعف لا يجي من باب فعل يفعل بضم العين فيهما فالا ان يجب
ان يكون فيعلم ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس وفر
ايضا اي كذلك يعلم من يفر بكسر الفاء ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف
لا يجي من فعل يفعل بكسر العين فيهما فتعين الفتح في الماضي وعض
ايضا يعلم من يعض بالفتح ان اصله عضض بالكسر لان المضاعف
لا يجي من فعل يفعل بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي ولا يتم
حيي بكسر العين في بعض اللغات ويدغم في بعضها لكنه جوازا والبيا

وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين في كلمة
لا يقع الضمة الثقيلة على الياء الضعيفة في يحيى يعني انهم كرهوا
وجوب الادغام فيه لانهم لو ادغموا في الماضي لزمهم ان يدغموا في المستقبل
ايضا طردا للباب واذا ادغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء
بالضم لان الياء المدغم فيها لابد وان يكون متحركة وهو مرفوض
عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه
كما ذكره المص وبعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام
وتركه وكلا النظرين صحيح تدبر وقيل انما لم يدغم حيي في
بعض اللغات لان الياء الاخيرة غير كائنة اي غير ثابتة في الكلمة
ولانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا فاسكنت الياء الثانية
بنقل ضمتها الى الياء الاولى بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان
وهما الياء والواو فحذفت الياء لان الواو علامة الجمع فصار
حيوا وفيه اعلال اخر وهو انه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء

فالتقا ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الاولى لاجل
الواو كما قيل وتقلب الفا تارة اخرى لتحركها وانفتاح ما قبلها
نحو يحيا اصله يحيي بضم الياء الثانية وفتح الاولى فلما لم يكن
بينة في الكلمة دائما لم يكن مستغنا فيه لا في الماضي ولا في المضارع ف
الضرب الثاني من الضروب الثلثة ان يكون الحرف الاول ساكنا
والثاني متحركا يجب فيه الادغام ضرورة اي اضطرارا لان المثلين اذا
اجتمعا وكان الاول منهما ساكنا فلهما عمل واحد وهو الادغام لا غير
فيكون الادغام ضروريا لتعذر النطق بخلافهما اذا كانا متحركا فان فيهما
عليها اسكان الاول والادغام واعلم ان ما ذكره المصنف ليس على
اطلاقه بل ثبوت على الغالب بيانا بالنسبة الى ذات المثلين مع
قطع النظر من مانع خارج وذلك لان المثلين اذا اجتمعا
لا يدغم الثاني ان يكون عينين فانهما لا تدغم كسال وراس وهذا معنى
قول سيبويه الهمزتان ليس فيهما ادغام في قولك قرأ ابوك

لانهما لم يتبعا موقع العين وكذا الياء لا يدغم في مثلها لانها كانت
ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها الثاني وايضا يمنع
الادغام في الالف مطلقا اذ لا يتصور ان تكون مدغمة في شيء من الحروف
ولا تكون مدغما فيها غيرها لامتناع كونها مدغما فلوجوب مخافقة
ما قبلها من اللين ولا امتناع كونها مدغما فيها لانه لا يدغم فيها لا
بد وان يكون متحركا والالف لا تكون الا ساكنة وكذا لا يدغم في مثل
قوول مجهولا فاول من الواو اجتمع فيه حرفان متجانسان اولهما
ساكنة لئلا تلتبس لانه لو ادغم وقيل قوّل لم يعلم هل هو فعّل
بتشديد العين او فوعل مجهولا فاعل فروعي اصله وكذا لا يدغم
في نحو قولوا وما في يوم وان اجتمع حرفان من جنس واحد اولهما
ساكنة لانهم كرهوا الادغام فيه لما يؤدي اليه من زوال المد الذي
هو فيه متسبب في هذا المحل لان الواو و[illegible] في المد وابقاء
المد كخفيفا عندهم كذا قيل فثبت ان ما ذكره المصنف ليس على اطلاقه

لا يقال لا طائل تحت قوله على وزن فعل لانه يحتمل تحرك العين وسكونها وكلا يعلم بالاعجام السكون يعلم به ايضا ان مدّ ههنا مصدر فلا حاجة
الى بيان المصدرية فلو قال نحو مدّ مصدرا ونحو مدّا على وزن فعل بسكون العين لكان احرى لانا نقول الاعجام يختص في مقام بيان الوزن
لا يترك عادة واما في غيره ففيه كثير فيعتمد عليه في قوله على وزن فعل دون قوله نحو مدّ فظهر الاحتياج اليه لكن ليعلم انه غير ماض لانه مصدر لئلا يتوهم
غير المصدر وظهر من هذا السؤال انه لو قال نحو مدّ مصدرا لكان تحته طائل بل ضرر ولو قال بسكون ايضا لكان مستغنى عنه مع جريان العادة
بترك مثل هذا القيد في المتون فكيف يكون احد القولين احرى

الاعجام لا يترك في بيان الاوزان

نحو مدّ مصدرا قوله وهو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اشارة
الى ان مدّ مصدر لا فعل ماض لانه لو كان فعلا ماضيا لكان الحرفان
متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الاول بخلاف المصدر
فان قلت ان قوله على وزن فعل لا يفيد الاشارة الى ان هذا مصدر
لا فعل اذ يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وساكنا قلت يعلم بالا
عجام ان عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى بقوله
مدّ يعلم بالاعجام ايضا ان مدّ ههنا مصدر وايضا الاعجام يترك كثيرا
فلا اعتداد به لانا نقول لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مدّ
او يتركه لم يلتفت الى تحقيق الاعجام زيادة الالتفات فاذا قيل على وزن فعل
يلتفت الى تحقيق الاعجام لزوما واضطرارا فيفيد الاشارة المذكورة
ومثل ذلك كثير لا يمكن انكاره والضرب الثالث من ضروب
الثلاثة ان يكون الحرف الثاني ساكنا سكونا لازما ويكون الاول
متحركا نحو مدّ وظللت فالادغام فيه اى في هذا الضرب الثالث

١٠٣

ممتنع لعدم شرط صحة الادغام وهو تحرك الحرف الثاني لثبوت
سكون الثاني في مثل مددن وظللت اذ لا يكون ما قبل ضمير الفاعل
المتحرك الا ساكنا كما مرّ وكذا اذا كان الثاني في كلمتين نحو قولك رسولا
الحق فالاول متحرك والثاني لام التعريف وهو ساكن فيمتنع الادغام
لما ذكرنا من عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقيل انما يمتنع
الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لانه لا يتأتى الادغام من تسكين الحرف
الاول لا يمكن الادغام فيه فيحتاج الى حرف فان سكنا فتقعان في ورطة

ورطة

اى ورطة الهلاك وقال ابو عبيدة اصل الورطة ارض مطمئنة لا
طريق فيها فتقعرات وتقع في ورطة اخرى اشد من الورطة الاولى
هنا عدم ادغام المثلين ومن الثانية اجتماع الساكنين وقيل انما
يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لان الادغام انما هو للخفة

تحصيل الحاصل

وهي حاصلة بدون الادغام لوجود الخفة المطلوبة بسكون الثاني
وتحصيل الحاصل محال ولا توجه لهذا التعليل لانا لا نسلم انه يلزم منه الا

تحصيل الحاصل

دغام فيما ذكر تخفيف الحاصل وانما يكون ذلك ان لم يكن خفة الادغام
اقوى من خفة الساكن وهو ممنوع فاجاب عنه بقوله مع عدم شرط
صحة الادغام وهو عدم تحريك الثانى يعنى ان علة امتناع الادغام
فى مثل ما ذكر مجموع الامرين المذكورين لا الامر الاول فقط وفيه
ما فيه ولكن جوزوا الحذف اى حذف احد المثلين اشباها تخفيفا فى بعض
المواضع مع امتناع الادغام ووجود الخفة بالسكون نظرا الى اجتماع
الحرفين المتجانسين مع ان القياس ان لا يحذف كما لا يدغم نحو ظلت
بفتح الظاء المعجمة وكسرها اذ اصله ظللت بكسر اللام الاولى ظلول بالضم
اذا عملت بالنهار دون الليل فحذفت الاولى تخفيفا لتعذر الادغام
وحذف اللام اما مع حركتها فبقى الظاء مفتوحا واما بعد نقل حر
كتها الى ما قبلها فيجوز الفتح والكسر فى الظاء ايضا وانما حذفت الاولى
دون الثانية لان الادغام فى الصورة حذف فى الاولى فكانهم
انما حذفوا ما كانوا يدغمونه هذا ما اختاره المص وبعضهم قالوا

قرن

قرن بوزن كتابة

حذف الثانى اولى لان الثقل انما حصل منه وكذا مست اصله مسست
فحذفت السين الاولى كما جوزوا حذف احد المثلين فى بعض المواضع تخفيفا
كما جوزوا قلبها تخفيفا فى تقضى البازى اصله تقضض كما مر وعليه اى
على حذف احد المثلين تخفيفا قراءة بوزن كتابة من قرأ وقرن بكسر
القاف وهو لجماعة السبعة فى بيوتكن قوله من القرار حال من قوله و
قرن يعنى ان كون هذا اللفظ على حذف احد المثلين انما هو على تقدير
كونه من قر يقر قرارا من الباب الثانى وهو مضاعفا على تقدير
كونه وقر يقر وقارا من الباب الثانى ايضا لانه ليس مضاعفا فلا يكون
مما نحن فيه اصله اى اصل قرن بكسر القاف اذا كان من القرار اقررن
بوزن اضربن اذ المضارع تقر بكسر الراء الاولى فحذفت حركة الفا
رغة واجتلبت همزة الوصل فى اخذ الامر فصار اقررن وسب
تخفيفا فنقلت حركتها التى هى الكسرة الى القاف والحذف فيه الحركة
تابع لكن نقل الحركة قبل الحذف تابع فلسنا قال بعض المحققين
فحذفت الراء الاولى تخفيفا كما حذف احد المثلين فى مثل ظلت

الحكم

ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس اذ لا امتناع في ذلك فلا يرد ان
يقول القائل قوله فتنقل حركتها يدل على كون النقل بعد الحذف اذ الفاء
للتعقيب هو ظاهر البطلان ثم حذف الهمزة المجتلبة لعدم الاحتياج
اليها فتحرك القاف بالكسر فصار قرن وقيل الاقرب بكسر القاف من وقر
يقر وقارا والوقار الحلم وهو مثال من الباب الثاني لا مضاعفا فلا يكون
هذا القراءة على حذف احد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستيعاب الاحتمال
في قرن حتى يتم الامر واذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من اقرّ الكلام
بفتح القاف وهو اي اقرّ بالفتح لغة في اقرّ بالكسر على صيغة المتكلم
واحدا في كلام الموضعين والغالب الاستعمال [illegible] وحاصله
ان قرن مضاعفا يجيء من الباب الثاني والامر منه اقرر بكسر الراء الاولى
ثم خفف بالحذف والنقل فقرن بكسر القاف احتمل ان يكون من القرار
وان يكون من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذي نحن فيه ههنا
واما اذا كان اقرّ من الباب الثالث والامر منه اقرر حتى يكون القاف مفتوحا

فيكون اصله اي اصل قرن بفتح القاف اقررن بالفتح اي بفتح الراء الاولى
فنقل فتحة الراء الى القاف فصار قرن بفتح القاف وجميع ما ذكره الخ
[illegible] من كونه في القبيل هذا اي كون الادغام ممتنعا
[illegible] اذا كان سكونه اي سكون ثاني المثلين لا
[illegible] وامّا اذا كان
[illegible] حال فيجوز الادغام وعدمه
[illegible] ايضا بضم الميم وفتح
[illegible] للادغام فاغنى عن الضمة
[illegible] بفتحه للخفة اي لخفة الفتحة ومد بضم الميم
ويكسر الدال لان الكسر اصل في تحريك الساكن كما مر بفتح الدال
والضم للاتباع اي لاتباع حركة الدال الا حرف حركة العين
قد جاز في مد الحركات الثلث هذا اذا لم يتصل بعده ساكن واما اذا كان
بعده ساكن وحدث [illegible] فالكسر لا غير نحو مدّ ومدّ القوم واما اذا كان

قال ابو سعيد مما يقول معه بالادغام
كان الاصل عنده امدد فلما اريد الادغام
ادغم الاولى في الثاني والقى حركة الاول
على ما قبله فاسقط الف الوصل ثم اجتمع ساكنان
في الثاني فذهب فيه ثلث مذاهب
كما مر وهذا هو الذي وجد في كلام ابي سعيد واعلم ان جواز الحركات
في نحو مد ولم يمد على السواء اذا كان بعدها ساكنا وضمير غائب او غائبة
فان كان الاول نحو مد الثوب ولم يمد الثوب فالمختار الكسر لان حركته في الاصل
اذا قدر فك الادغام نحو امدد الثوب ولم يمدد الثوب فلا ضم للادغام
بقوله الثاني على حركته والفتح لخفة والضم قليل وان كان الثاني نحو مدها
ولم يمدها وجب الفتح لان الهاء خفية فكان الالف قد ولي الدال
وان كان الثالث نحو مده ولم يمده وجب الضم على الافصح
القال



ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس اذ لا امتناع فى ذلك فظاهر ان

يقول الثانى قوله فتنقل حركتها يدل على كون النقل بعد الحذف اذ الفاء

للتعقيب هو ظاهر البطلان ثم حذف [illegible]

[illegible] الباب بتحريك الفاء بالكسر فصار [illegible]

يفر فقارا والوقار الحلم وه[illegible]

هذه القراءة على حذف [illegible]

فى قرن خفى [illegible]

بتح الفاء [illegible]

واخذا فى كلام الموضعان [illegible]

ان تقرر تضاعفا يجئ من الباب الثانى والرابع [illegible]

ثم انا خففنا بالحذف والنقل نحو قرن بكسر القاف احتمل ان يكون من القرار

وان يكون من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذى نحن فيه

واما اذا كان اقرن من الباب الثالث والمسألة بحالها حتى يكون القاف مفتوحا

يكون اصله اى اصل قرن بفتح القاف اقررن بالفتح اى بفتح الراء الاولى

فنقل فتحة الراء الى القاف فصار قرن بفتح القاف وجميع ما ذكرته

من الوجوه الثلاثة مذكور فى الصحاح هذا اى كون الادغام ممتنعا

عند كون ثانى المثلين ساكنا اذا كان سكونه اى سكون ثانى المثلين لازما

لها اى غير منفك عنه مثل ظللت وظللت ورددت واما اذا كان

سكون الثانى عارضا اى ثابتا بحال دون حال فيجوز الادغام وعدمه

نحو امدد لم يخاطب بفك الادغام ومن مد ايضا بضم الميم وفتح

الدال اصله امدد فنقل ضمة الدال الى الميم للادغام فاغنى عن الهمزة

فتحرك الدال الثانية بفتحة لخفته اى لخفة الفتحة ومد بضم الميم

ويكسر الدال لان الكسر اصل فى تحريك الساكن كما مر بفتح الدال

والميم للاتباع اى لاتباع حركة الدال الا خيرة لحركة العين و

قد جاز فى مد الحركات الثلاث هذا اذا لم يكن بعده ساكن واما اذا كان

بعده ساكن او حرف ساكن فالكسر لا غير نحو مد ومد القوم واما اذا كان

بعد الفاء وهاء المؤنث فالفتح لأنه نحو مدّا ومدّها وأما إذا كان واو
وهاء المذكر فالضم لأنه نحو مدّوا ومدّه وكذا عضّه وفرّه وقد يكسر
هاء المذكر نحو مدّهِ كذا قيل ومنه ثم أي ومن أجل أن الفتح في مدّ للاتباع
لا يجوز فرّ بضم الراء للضم الاتباع لأنه من الباب الثاني فيكون
عين مضارعه مكسورا فلا يأتي ضم الراء للاتباع وأما فرّ بفتح
الراء وكسره وبكسر الفاء فيهما وافرر بفك الادغام فجائز على خلاف
قياسه أمر فإن قلت يفهم من هذا الكلام أن الأمر سكونه عارض و
قد مرّ أن الأمر عند البصريين مبني على السكون الأصلي لعدم مشا
بهته الاسم والأصلي لا يكون عارضا قلت أنا نعني بناء على
في نحو لم يمدّ يكون سكون ثاني المثلين عارضا ونزلوا الأمر
منزلته في الادغام إذ الأمر مأخوذ من المستقبل فكان الأمر
فرعه والمستقبل أصلا فيكون سكون الأمر عارضا كالمجزوم
وإن كان عند البصريين مبنيا فأجري الأمر مجرى المستقبل في هذا

فتأمل لأن الواو تقتضي ضم ما قبلها والهاء الخفية كالمعدوم فكأن ما قبلها في مدّه هو الواو

١٠٦

في الادغام اعتبار الحمل الفرع على الأصل فيقال مدّ كما يقال لم يمدّ ويمدّ
كذا ذكره ابن الحاجب ولا يجوز الادغام في مثل امددنا أي لا يجوز الاد
غام في الأمر إذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا لا يجوز الادغام في الماضي
إذا اتصل به الضمير البارز المتحرك وهي تسعة أمثلة نحو مددن ومددن
ومددنا ومددتم مددت مددتما مددتن مددتِ مددنا
لأن سكون المثل الثاني فيما ذكره المص وفيما ذكرناه لازم لا عارض
فإن قلت ما الفرق بين مثل لم يمدد وامدد وبين مثل مددت على مذهب
بني تميم مع أن سكون الدال في مددت عارض لعدم وقف السكون كما
في لم يمدد وامدد مع أن هذا لم يدغم قلت أن السكون في مددت
وإن كان عارضا لكنه لا ينفك مع تاء الضمير فكان لازما وفي نحو لم
يمدد يزول عند زوال الجازم وامدد تنزّل بمنزلته وأيضا قلت
التاء منزلة الجزء من الكلمة لأنه فاعل والفاعل كالجزء والجازم
كلمة مستقلة فلذلك فرّق بنو تميم بينهما فادغموا في نحو لم يمدد

وفيما نزل منزلته من الامر ولم يدغم احد في مثل مددت وظللت
وامددن وغيره لكلما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك الا في شذ من
ذلك وذلك كذا في شرح كافية التصريف فاذا عرفت ذلك فاعلم ان تحريك
الثاني في مثل لم يمد وامدد للادغام نظرا الى عروض سكونه لانه
في جزمه ولا سكونه لان هذه الحركة انما هي لاجل الادغام فتكون
عارضة لسكونه والعارضة كالسكون فلهذا لا يدغم نحو لن يحيي

والعارض كالسكون

ولن يحيي فان قلت كيف يجوز ان يكون الحركة والسكون عارضين
معا في شيء واحد في حالة واحدة قلت جاز ان يكونا عارضين
باعتبارين فان السكون في مثل لم يمد عارض باعتبار ان اصله يمد
بالرفع فاسكن عند دخول الجازم عليه ثم حركوا بعد هذا السكون
لاجل الادغام اعتبارا بالاصل فكانت حركته بهذا الاعتبار
عارضة بالنسبة الى السكون الحاصل له بالجازم ومعنى اعتبار الا

معنى اعتبار الاصل

صل في مثل لم يمد انه جاز تحريكه بعد السكون لكونه متحركا

في الاصل لان الحركة الاصلية باقية بعينها وتم بها من غير تحريك
جديد واذا اتضح الحال عندك في مثل لم يمد اتضح لك في الامر ايضا
اذ قد عرفت انه منزل منزلته هذا واعلم ان سكون الدال فيها كالحركة
اي عارض لا اعتداد به فلا يأتي في الادغام ويقولون في الامر من المضاعف
بالنون الثقيلة اي اذا اتصل به نون التاكيد المشددة مُدَّنَّ مُدَّانِّ
بضم الميم وفتح الدال فيهما مُدُّنَّ بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة
مُدِّنَّ بضم الميم وكسر الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة مُدَّانِّ امدد
نانّ وبالخفيفة اي ويقولون في الامر من المضاعف بالنون الخفيفة مدّن
بضم الميم وفتح الدال ومدُّن بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة
ومدِّن بالكسر وحذف الياء اكتفاء بالكسر واسم الفاعل من المضاعف

اسم الفاعل

مادّ اصله مادد بوزن ضارب فادغمت الاولى في الثانية
بعد سلب حركتها وكذا مادّان مادّون مادّة مادّتان مادّات
ومواد واسم المفعول ممدود ممدودان بفك الادغام لان الواو تتوسط

اسم المفعول

الزمان

بين الشيئين فيمتنع الادغام واسم الزمان والمكان ممد بفتحتين اصله ممدد
بفتح الميم والدال الاولى فنقل حركة الدال الاولى الى الميم ثم ادغم فصار ممد ممدان ممدة
ممدتان ممدات

اسم الآلة

واسم الآلة ممد بكسر الميم الاول وفتح الثاني اصله ممدد
بكسر الميم الاول وسكون الثاني وفتح الثالث ثم ادغم فصار ممد وكذا
ممدان ممد ومدة ممدتان ممدات

والمجهول

والمجهول من الماضي مُدّ بضم الميم
وفتح الدال اصله مُدِد فادغم ومن المضارع يُمَدّ بضم الياء وفتح
الميم اصله يُمْدَد فادغم ويجوز الادغام اذا وقع قبل تاء الافتعال
حرف من حروف اثث ذ ز س ش ص ض ط ظ اي اذا وقع حرف
من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز ادغامها في تاء الافتعال اما
بجعل التاء من جنس الثاني نحو اسمع او بالعكس نحو اتقد وجاز
ايضا تركه لكنا لا نفصلها اذ في بعضها لا يجوز البيان بينها في الجر
فان الادغام فيه ضرورة وستطلع على تفصيلها وفي تفصيل الص
يجوز الادغام غير تفصيل مسامحة اعتمادا على ما سيجي من التفصيل

معاني الجواز

لو اشترك المتباعدان

واعلم انه لا يجوز الادغام اذا تقارب حرفان في المخرج نظرا الى هذه المقاربة
وانهما لم يتجانسا كذلك لا يجوز الادغام اذا تقارب حرفان في الصفة وانهما لم
يتجانسا او لم يتقاربا في المخرج وذلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة
والرخوة والاستعلاء والانطباق وغير ذلك والحروف باعتبار الصفة
تنقسم الى ثمانية عشر صنفا بعضها مذكورة في الكتاب وبعضها غير
مذكورة فيه ونحن نقتصر الكلام بالمذكورة فيه وهذه الاقسام ليست
من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها ان تداخل فيها الحروف
حتى ان الحرف الواحد يقع في صنفين منها او اكثر بحسب ما يعرض فيه
من الصفات كالطاء فانه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد
يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية اذا علمت ذلك فاعلم ان
الحروف الاربعة عشر الذي ذكره المصنف بقوله اثث ذ ز س ش ص ض ط ظ
اذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز ادغامها في تاء الافتعال لان بعضها
مجانس لتاء الافتعال متقارب لها في المخرج وبعضها متقارب
وبعضها

بها في الصحة ورتب لها اربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هنا الحروف

كالذي في قوله نحو اتخذ خبر مبتدأ محذوف تشبيه مثاله ما ذكرناه

نحو اتخذت اذ ايضا خبر مبتدأ محذوف وقاييده وهو شاذ

يدل عليه عطف قوله ونحو اتجر على قوله اتخذ وبيان الشذوذ فيه

ان اتخذ من الاخذ فيكون اصله ائتخذ بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها و

انكسار ما قبلها فصار ايتخذ ثم ابدلت التاء من الياء وادغم التاء

في التاء لكنه لما لم يكن الياء لازما لتصيره همزة اذا جعلته ثلاثيا

كان ادغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا اذ من شرط الادغام اللزوم

على ما سيجيء هذا اذا كان اصله اخذ ويجوز ان يكون اصله تخذ

فح يكون ادغام تاء الافتعال فيه في التاء كما في اتجر واعلم انه

يجوز الادغام وتركه على الوجه الاول واما على الثاني فالادغام

واجب وفي الصحاح يقال اتخذوا في القتال بهمزتين اي اخذ بعضهم بعضا

والاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد تليين الهمزة وابدالها

بجر وفاسها متحركة وهو تاء الافتعال

ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا

منه فعل يفعل وقالوا تخذ يتخذ وعليه قراءة من قرأ لتخذت عليه اجرا

ونحو اتجر اصله ائتجر فنقل الى باب الافتعال واجتمع حرفان

متجانسان اولهما ساكنة وهو

فوجب الادغام ضرورة ونحو اثأر بنقطتين من

فوق ويجوز فيه اثأر بنقطة ضابطة ولما كان الادغام هو

نطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما للقرب

من الخفة وجب ان يقصد ادغام المتقاربين ان يقلب احدهما الى الآخر

خيرا لتسهيل الادغام اذ لم يقلب ويترك كما هو اذ حقيقة الادغام

ينافي ابقاء الاول على حاله مخالفا للثاني في الحقيقة والقياس ان

يقلب الاول الى الثاني لانه ساكن اذا كان متحركا فيحصل الادغام بادخال

الاول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس فيقلب الثاني

الى الاول وهذا في اذ تخوذوا اي اذبح عتود افتعل فيه على خلافه

الاصل ويقلب العين الى الحاء المتأخرة حاء فيجتمع حاءان ثم ادغم الحاء الآ
خرة في الحاء المتقدمة فيقال اذبحّود لقرب مخرج الحاء من الحاء
ويسقط العين من اللفظ وانما لم يجر على الاصل وادغم الثاني في
الاول على خلاف القياس كراهة هذا الخروج من حرف ضعيف الى حرف
اثقل منه لان العين اثقل من الحاء لان في العين قدرا من الشدة
وهي من الهمزة فلاجل هذا العارض قلب الثاني الى الاول وكذلك
في اذبحّاذه في اذبح هذه كذا حققه ابن الحاجب اذا علمت ذلك فاعلم
ان قلب الثاني الى الاول اما مع جواز قلب الاول الى الثاني ايضا واما مع
عدم جوازه فمثل اذبح عتودا والاول مثل اثّأر من الثأر
يقال ثأرت القتيل اي قتلت قاتله فانه يجوز فيه قلب الاول الى الثاني
وبالعكس لان التاء بنقطتين والثاء بثلث نقط من الحروف المهموسة
الحروف العربية منقسمة الى مهموسة ومجهورة والمهموسة
هي الحروف التي يجري النفس معها ولا يحتبس النفس معها والمجهورة

لان العبارة اذا يقال ادغم الحاء المتقدم في الحاء المتأخرة فلان سهو وقع من الناسخ

المهموسة

بخلافه وانما سميت المهموسة مهموسة لان الصوت بها ضعيف اذ الهمس
هو الصوت الخفي قال الله تعالى لا تسمع الا همسا وهذه الحروف ضعيفة
الاعتماد عليها في مواضعها حتى يجري معها النفس وحروفها عشرة
وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والتاء والصاد والشين والثاء والفاء
والسين ويجمعها ستشحثك خصفه وايضا سكت فحثه شخص
فلما قوله الحشح منه غير انه اي التي احسن لان كم معنى ايضا لان الشحث
الالحاح في المسألة والشحاذ والشحاذ الكدى يقال اكدى الرجل
اي قل خيره وخصفه اسم امراة ومعناه ستكدى عليك هذه المراة
واذا عرفت المهموسة فالباقي من الحروف مجهورة وهي تسعة
عشر حرفا وستعرف معنى الجهر تفصيلا ان شاء الله تعالى فيكونان
اي التاء والثاء من المهموسة فيكونان من جنس واحد نظرا
الى المهموسة وان لم يكونا من جنس واحد نظرا الى ذاتهما والى
مخرجهما فيجوز لذلك الادغام في اثّأر بجعل الثاء تاء

فان قلت هلا ادغموا التاء بالقلب وهو جعل الدال تاء قلت ...
فان قلت الطاء المهملة ... فان قلت ...
قلت اما الاول فلانه اذا تلفظ بالدال ثم بالتاء فالبعد يظهر في التاء عند تلفظه لا في الدال واما الثاني فلان المقصود
تقليل تغير الدال من بين المجهورة لقلب التاء اليه
وذلك يقتضي اضافة القرب الى الدال دون التاء

اي بقلب الاول الى الثاني وهو الاولى وبالعكس اي بقلب الثاني الى الا
ول وهو خلاف الاصل لان التاء والدال متقاربان في صفة الهمس
فيجوز قلب احدهما الى الاخر فان بعض المحققين قلب الثانية
الى الاولى فصيح لكثرة استعماله في كلامهم ومنزلته على خلاف القياس
لكن قلب الاولى الى الثانية افصح لكونه جاريا على الاصل ونحو
اذان لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال لان الدال الاولى جعلت
التاء دالا ليعتدل بالدال في المهموسية ولتقرب الدال من التاء
في المخرج فلما اجتمع حرفان من جنس واحد فيه ادغم فاعتبر ايضا فلهم
اذاد و ... الافتعال بعد ثلثة احرف وهي الدال و
الذال والزاي تقلب دالا مهملة لان هذه الثلثة مجهورة والتاء حرف
مهموسة وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين
ثقيل فاراد التخفيف فيهما فابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا
وهو الدال لانها اي التاء زائدة والزائد اولى بالتغير وصورها ثلثة

تسمية التاء بالزائدة انما لانها زائدة الى غير موجودة هنا في المجرد او لانها من حروف الزيادة

١٣٦

اولها ما يكون فيه فاء الفعل دالا مهملة وثانيها ما يكون فيه فاء الفعل
ذالا معجمة وثالثها ما يكون فيه فاء الفعل زايا معجمة واذا اتفقت في
ذهنك هذه القاعدة فنقول ان اداان من الصورة الاولى لان اصله
ادتان على زنة افتعل لان الياء الذي عين الفعل لما تحركت وانفتح ما
قبلها قلبت الفا فصار ادتان ثم ابدلت التاء دالا لان تاء الافتعال
من المهموسة والدال الذي وقع فاء الفعل من المجهورة وبين المهموسة
والمجهورة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل وهذا معنى قوله لبعد
الدال في المهموسية فوجب قلب احد الحرفين لتوافق الاخرى
طلبا للخفة فابدلوا التاء دالا لتقاربهما في المخرج ثم ادغم الدال الاولى
الاصلية في الدال الثانية من التاء على سبيل الوجوب لانه اجتمع
مثلان اولهما ساكن فصار اداان بتشديد الدال ومعناه استقرض
وهذا معنى قوله بل لاجتماع حرفان من جنس واحد فيه ادغم هنا
فهمته من كلام المصنف ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقا لما ذكره

قال ابو عبيدة ... الرجل ... استقرض
اي المتقدمون اللاحقة

النفقة ... يعني ... بجنابه والناشي من ... الى يجعل كتابة ...
... عبده الكفور ...

التمدد

شاذ على الشاذ

المص وقيل لا يجوز قلب الدال ذالا وادغام الثاني في الاول لانه لو جعل
كذلك لا يعلم انه من الذكر ام لا اعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام
بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام
بقلب الاول الى الثاني على القياس يكون فيه شذوذ وذا ان احد بقلب
الثاني الى الاول وقال بعضهم ان مثل اذّان واتّبع شاذ على الشاذ ومما
الصورة الثانية نحو اذّكر بعد ان بالذال المعجمة لان اصله
اذتكر على زنة افتعل فابدلوا من التاء الدال لما ذكرنا من ان
الذال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فارادوا
التوافق بينهما وابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة
فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهوران فتوافقا في الصفة لا في الذات
ولا في المخرج ولهذا جاز الادغام والبيان واليه اشار بقوله
يجوز فيه ادّكر بالدال المهملة بقلب الاولى الى الثاني كما يجوز
اذّكر بالذال المعجمة بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس لكنه

الاول اقوى وافصح لكونه على وفق القياس ومجيئه في التنزيل وادّكر
بعد امّة ويجوز ايضا اذدكر بفك الادغام فقوله لان الذال والدال
من الحروف المجهورة دليل على جواز الوجوه الثلثة والمجهورة هي
الحروف التي لا يجري النفس معها مع الحس عند النطق بها على خلاف
القياس في المهموسة وانما سميت مجهورة لارتفاع الصوت عند النطق بها
لكون الحروف الباقية من المهموسة وهي التسعة عشر قوية في انفسها
وقوي الاعتماد على مواضعها حتى لا تجري الا بصوت قوي ويمنع
النفس من الجري معها لان الجهر معناه الصوت المرتفع وانما بينا
المجهورة كما بينا المهموسة بقولنا ستشحثك خصفه لانها تعلم من المهموسة
لان الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون
والمهموسة عشرة فبقي تسعة عشر وهي المجهورة فلا يعدها لظهورها
وانما اختار ذلك لقلة الحروف المهموسة والجوهري جمعها
في قوله خذ قود بض اذ غزا جند مطيع فجمل الت

دالا كما في ادّان اي ليعد من الدال في المهموسة وليقرب الدال في المخرج وقد
عرفت معناه فيجوز لذلك الادغام نظرا الى اتحادهما اي اعتداد الذال المعجمة
والدال المهملة في المجهورة بجعل الدال المهملة ذالا معجمة فيجتمع ذالان
ثم ادغم الاولى في الثانية فصار اذّكر بالذال المعجمة المشددة وبجعل
الذال المعجمة دالا مهملة فيجتمع دالان ثم ادغم الاولى في الثانية فصار ادّكر
بالدال المهملة المشددة ويجوز ذلك البيان وهو اذدكر وقد قرئ بكل واحد من الثلث
والذال نحو اذدكر لا يجب لان كل واحد من التاء والدال الى اذ قلب
التاء دالا واجب كما مر نظرا الى عدم اتحادهما اي التاء والدال في
الذال ودال في المخرج فان اختلفا في الصفة ومن الصورة الثالثة نحو
ازدان بمعنى تزين اصله ازتين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار ازتان اي التاء لما كان من المهموسة والزاي من المجهورة
الشديدة فكان بينهما تضاد ابدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق
بينهما كما مر بيانها في الصورتين الاوليين فيكون ازدان مثل اذكر في

الصفيرية والنغمة الانية هي الفوقية الفصيحة للتنبيه على قياس ادغام المتقاربين وهو قلب الاول الى الثاني مع حصول الخفة بالادغام المقصود في البيان والاولى اولى من الثانية ديكنقز

في الخفي من الزينة والزينة ... في الصحاح ... وهذا ... الزينة ما يتزين به كما في الصحاح ... حيث قال الزين والزينة والتزيين ... وجه التشديد ديكنقز

جواز جميع ما ذكر فيه ولكنه لا يجوز الادغام في ازدان بجعل الزاي
دالا يعني قلب التاء دالا اجتمع فيه الزاي المعجمة والدال المهملة و
القياس في ذلك جواز وجوه الثلاثة اي الادغام بقلب الاولى
الى الثاني وبالعكس والبيان كما في اذكر ولكنه لم يجز الادغام بجعل الزاي
دالا مع ان القياس جوازه لان الزاي اعظم من الدال في امتداد الصوت
اعلم انهم قسموا الحروف الى الصفير وغير الصفير والصفير هي الصاد
المهملة والزاي المعجمة والسين المهملة وانما سميت حروف الصفير لانه
المتكلم تصفيت عند اعتماده على موضعها وهو من فيها الخفاء الثاني
لما وجهه حروف الصفير اربعة وغير الصفير اقسام ستة
وانما ردف التقسيم تعليلا لم لعوانه ومن قاعدتهم انهم لم يبنوا
نحو الصفير في غيره لعدوان الصفير هنا اي لعدوان هذه الصفة
فيما عنه الادغام في غير الصفير وحفظا لا يجب لان لبعض
الصفات فضيلة والذة والخفة فيجب محافظتها فلو ادغم حرف
كالصفير

مقصود

ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فاتت فضيلة الحرف
الاقوى بسبب الادغام فكانت رديئة واما اذا ادغم في مثله جاز لعدم
فوات الفضيلة ح فلهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم
حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لان لكل واحد منها زيادة في ما يقاربها
اذ في الشين تفش وفي الضاد استطالة وفي الفاء قد مر من التفش
وفي الياء مدة وفي الراء التكرار وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام
يبطل هذه الفضائل والصفات والمزيات واللطافات مع كونها
مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها وتحرزا من
فواتها ولا حروف الصفير في غيرها لان الصفير منها الى
ههنا عبارته واذا علمت ما تلوناه فاعلم ان الزاي من حروف
الصفير وفيها امتداد الصوت ليس في غيرها وامتداد الصوت
فضيلة يجب محافظتها لانها نوع خفة وحسن والدال ليس
من الصفير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فاذا ادغم الزاي فيه

زالت تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند الادغام ايضا فيصير
كوضع القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة فكما لا تدغم القصعة الكبيرة
في القصعة الصغيرة لامتناع اياه فان قلت ان الزاي ولد قلبت
اولا دالا فيجوز ولا امتناع ادغم بعد فلا يصير كوضع القصعة الكبيرة
في الصغيرة قلت الادغام الصرفي مبني على محافظة الفضيلة فكانه
قال وكذلك في الزاي امتدادا مطلوبا فلو ادغم في الدال يجب محافظته
ايضا فان قلبت دالا فيصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة
بلا ريب قوله او لانه عطف على قوله لان الزاي اعظم اي لا يجوز الا
دغام بجعل الزاي دالا لما ذكرناه من عظم الزاي ولانه
يوازي اي يلتبس زان بالزاي بادان بالدال اذ لو ادغم بقلب الزاي
دالا لم يعلم ان اصله ازدان من الزينة او ادان من الدين ونحو
اتسع اصله اتتسع يجوز فيه الادغام بجعل التاء سينا نظرا الى
اتحادهما في الصفة لان السين والتاء من المهموسة وكذا لا يجوز

يوازي
اي يلتبس

فيه الادغام بجعل السين تاء وادغامها على وفق القياس لعظم
السين من التاء في امتداد الصوت لانه حرف الصفير وقد عرفت
ان فيه امتدادا والتاء ليس فيه فلا يكون فيه امتداد فلو ادغم السين
في التاء يصير كوضع الصفة الكبيرة في الصغيرة وهو تمّ فلا يجوز
ان يقال اتّسع ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات فاستمع
لما تتلوا عليك ونحو اشّبه اصله اشتبه مثل استمع يعني يجوز الادغام
فيه بقلب التاء شينا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما
في المهموسية ولكن لا يجوز الادغام بجعل الشين تاء وادغامها على
وفق القياس لعظم الشين في امتداد الصوت اذ هو حرف التفشي
ايضا على وفق ما مرّ ولان في الشين تفشيا فلو ادغم في التاء
زال عنه هذه الصفة فلا يقال اتّبه ويجوز البيان لعدم الجنسية
بينهما في الذات نحو اشّبه ونحو اصّبر اصله اصتبر يجوز فيه اصطبر
بقلب التاء طاء واظهارها لان الصاد من الحروف المستعلية المطبقة

بكسر الباء الحروف تنقسم الى مطبقة ومنفتحة والمطبقة هي التي ينطبق على
مخرجها الحنك اي متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبقا
عليها ما يحاذيه من الحنك الاعلى والمنطبق ظهر اللسان به وانحصر
بينهما الصوت وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وسبب التسمية بها
ظاهر والمنفتحة غير المطبقة اي ينفتح الحنك عند النطق بها عن
اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهي ما عدا الحروف الاربعة فيكون
خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة لانك لا تطبق بشيء منها
لسانك فترفعه الى الحنك وايضا تنقسم الحروف باعتبار اخر
الى مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان بها من
الحنك اطبقت او لم تطبق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء
والخاء والغين المعجمتان والقاف وعبر عنها بقوله وحرفها
صط ضظ خغق فيكون المستعلية اعم من المطبقة فكل مطبقة
مستعلية بدون العكس ولذا قال الاربعة الاولى منها

ظهر اللسان

مستعلية مطبقة والثلثة الاخيرة وهى الخاء والغين والقاف
مستعلية فقط والتاء سميت بذلك لان اللسان يعلو بها الى الحنك
والمنخفضة ما عدا هذه السبعة فيكون اثنين وعشرين حرفا ومعنى
الانخفاض فيها انهم ما ذكر فى الاستعلاء فهى ما لا يرتفع اللسان
بها الى الحنك فلا يحصل الاطباق ولذلك سميت بها لان اللسان
لا يعلو بها قوله والتاء من المنخفضة عطفا على قوله لان الصاد
من المستعلية **قاعدة** اذا وقعت تاء الافتعال بعد احد
الحروف الاربعة التى هى الحروف المطبقة المستعلية وهى الصاد والضاد
والطاء تقلب طاء وجوبا كما تقلب دالا اذا وقع بعد الدال والذال
والزاى دال مهملة كما مر وذلك لما بين حروف الاطباق وبين
التاء من التضاد والتنافى فى جمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا
يخرج من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة ليسهل النطق بها ولم
يعكس الامر لان التاء زائدة والاربعة اولى بالتصرف وصورها

116

اربعة احدها ما يكون فاء الفعل صادا نحو اصبر وثانيها ما يكون
فاء الفعل ضادا نحو اضرب وثالثها ما يكون فاء الفعل طاء نحو
اطلب ورابعها ما يكون فاء الفعل ظاء نحو اظلم وبيان ذلك ان تاء اصلهما
فاذا تقرر عندك هذه القاعدة فنقول اصبر فى الصورة الاولى
لان اصله اصتبر فجعل التاء طاء للمنافرة بينهما لان الصاد من المستعلية
المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما منافاة وتضاد والجمع بين
المتضادين ثقيل فوجب ابدال التاء الى حرف من مخرجه توافقا
الصاد فى الاطباق فجعل التاء طاء واليه اشار بقوله وقرب التاء
من الطاء فى المخرج فصار اصطبر كما فى ست اصله سدس لان
تصغيره سديس فجعل السين الاخيرة والدال ايضا ثانيا تاء
لقرب التاء من السين فى المهموسة وقيل لما بينهما من التقارب فى
المخرج لان التاء من المخرج الثانى من مخارج الفم والتاء من
المخرج الثانى منها ايضا كما مر فلما واسطة بينهما وقرب التاء

من الدال في المخرج فاجتمع حرفان من جنس واحد ثم ادغم الاولى
في الثانية فصار يستبد بالتاء والتثنية في جعل الدال تاء يعني
بجعل التاء في اصطبر طاء لعلة ذكرناها كما يجعل الدال تاء في ستّ
لتلك العلة ونتصل انه لم يجعل السين الاخيرة تاء لقربها من التاء
في المهموسية اجتمع الدال والتاء وهما متضادان لان الدال من المجهورة
والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فوجب قلب احديهما الى جنس الاخر
من مخرجه لتوافق الاخرى فقلبوا الدال تاء وادغم الاولى في الثا
نية فصار ستّ قوله ثم يجوز لك فيه الادغام معطوف على قوله فصار
اصطبر اي بعد صار وزنه اصطبر يجوز لك الادغام فيه بجعل الطاء
صادا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في صفة الاستعلائية وان
لم يتحدا في الذات ولا في المخرج نحو اصّبر ولكن لا يجوز الادغام فيه
بجعل الصاد طاء على وفق القياس لعظم الصاد من الطاء في امتداد
الصوت لان الصاد من حروف الصفير والطاء رخو وقد مر

بحكاية جزء او رفع سدس او بالوقف وفي البعض ستا

ان حروف الصفير لا تدغم في غيرها اعني لا تقال اطّبر بتشديد الطاء ويجوز
البيان نحو اصطبر لعدم الجنسية في الذات ومن الصورة الثالثة وهي
ما يكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة نحو اضرب لان اصله اضترب مثل
اصطبر في جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد اعني يجوز فيه اضّرب
لانه يجب قلب التاء طاء لما ذكرنا في القاعدة فاجتمع الضاد والطاء فيجوز
قلب الطاء ضادا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في الاستعلا
ئية ثم ادغمت الاولى الاصلية في الثانية المنقلبة من الطاء فصار
اضّرب وايضا يجوز اضطرب بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا الى
عدم اتحادهما في الذات ولكن لا يجوز اطّرب بقلب التاء طاء وقلب
الضاد طاء ايضا وادغام الاولى في الثانية على وفق القياس لزيادة
صفة الضاد من حروف الضغير وقد مر انها لا تدغم في غيرها
قال بعض المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء وقولوا اطّرب لان
ادغام الضاد في الطاء لا يكون لو فعلت ذلك لاستطالة الضاد نشله

بالادغام ابا هما في الظا ومن الصورة الثالثة وهي ما يكون فاء الفعل
فيه طا نحو اطّلب لان اصله اطتلب فقلبت التاء طاء لانه لا يجوز فيه شيء من الوجوه
الثلاثة الا وجه واحد وهو الادغام اي ادغام الاول في الثاني فقط على
وفق القياس لاجتماع الحرفين من جنس واحد احدهما الطاء المهملة الا
صلية والثانية الطاء المنقلبة من التاء بعد قلب تاء الافتعال طاء لما
بينهما في الصفة لان التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون
بينهما تضاد وتناف فوجب قلب التاء الى حرف من مخرجه ليتوافق الطاء التي
قبله فقلبت طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج كما بينا في القاعدة والادغام
فيها هذا لانه واجب فلا يجوز اططلب بالبيان ومن الصورة الرابعة
وهو ما يكون فاء الافتعال ظاء معجمة نحو اظّلم لان اصله اظتلم فقلبت
التاء طاء للعلة المذكورة في القاعدة فصار اظطلم فيجوز الادغام
بجعل الظاء طاء اي بقلب الاول الى الثانية على وفق القياس قال ابو علي
هذا قول سيبويه والظاء ظاء اي بقلب الثانية الى الاول على خلاف القياس

١١٨

كما قيل في اصطلح اصّلح لمساواة بينهما في المخرج وفي الصفة ايضا لانهما من
المستعلية المطبقة ويجوز البيان اي كل من الطاء والظاء لعدم الجنسية بينهما
في الذات وهو اختيار ابن جني الاول مثل اطّلم بتشديد الطاء المهملة
ومثال الثاني اظّلم بتشديد المعجمة ومثال الثالث اظطلم بتقديم المعجمة
وروي على هذه الوجوه الثلاثة بيت زهير شعر ويظلم احيانا فيظطلم
قوله ونحو اتعد مبتدا وخبره محذوف وهو اصله اوتعد فيجيء فيه
لدلالة المقام عليه فيكون تقدير الكلام ونحو اتعد اصله اوتعد
فجعل الواو تاء بتخفيف من فوق وجوبا لانه لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء
لما قبلها من الكسرة ما قبلها وسكونها فيلزم كون الفعل مرة يائيا كما
في الماضي نحو ايتعد ومرة واويا كما في المضارع نحو يوتعد لعدم موجب
القلب اي لعدم موجب قلب الواو ياء في المضارع وهو انكسار ما قبلها
قوله او يلزم توالي الكسرات عطف على قوله فيلزم واو ههنا بمعنى الواو
اي لو لم يجعل الواو تاء تصير ياء فيلزم ما مر ايضا توالي الكسرات الثلث

ابن كيسان

في الماضي والاربع في المصدر لان الياء كسرتا فوجب قلبها تاء وادغامها
في تاء الافتعال مثل اتعد واتسر لانهم قلبوها اياها لكثرة المواخاة
بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة في وجاه ووراث ووخمة وما ذكره المص هو
اللغة المشهورة وناس يقولون ايتعد ياتعد وهو موتعد يلحقونه واعراب
قوله ونحو اتسر فجعل الياء تاء كاعراب قوله ونحو اتعد فجعل الواو تاء
وحاصله انه اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء تقلب تاء وتدغم في تاء الافتعال
كما انهم الافتعال من اليسر وانما فعلوا ذلك فرارا عن توالي الكسرات
الثلث في الماضي والاربع في المصدر لان الياء كسرتان وما قبلوها تاء واو
نحوها في تاء الافتعال لاجتماع الجنسين فقالوا اتسر اي لعب بالقمار
وما توجه ان يقال ان قوله اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء وتدغم
في تاء الافتعال فرارا عن توالي الكسرات منقوض بمثل ايتكل لان الياء فيه
وقع قبل تاء الافتعال ولم تقلب ولم تدغم اجاب بقوله ولم تدغم الياء
بقلبها تاء وان لزم الكسرات في مثل ايتكل اي في الافتعال الذي بني منه مهموز الفاء

نحو ائتمر وايتكل من الاكل اصله ائتكل قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها كما في ايمان لان الياء ليست بلازمة اي ثابتة في جميع تصاريفها يعني
تصير تلك الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا وقلت اكل او وصلته
وقلت واتكل ومن شروط الادغام ان يكون الحرف لازما ومن ثم
اي ومن اجل ان شرط الادغام ان يكون ثابتا لا يدغم حيي في بعض اللغات
مع انه اجتمع فيه حرفان من جنس واحد لعدم شرط الادغام فيه لان
الياء الاخيرة غير لازمة كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله
ولا يدغم حيي عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز ضعيف لعدم
المناسبة بين المعطوف والمعطوف اليه وبيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال
بني من مهموز الفاء من الاخذ كما بني ائتمر من الامر وايتكل من الاكل
فتكون الياء فيه غير لازمة كما في ايتكل واذا كانت الياء غير لازمة تكون
المنقلبة منه غير لازمة ايضا فينتفي شرط الادغام بلا ريب فيكون
الادغام فيه شاذا وقد تم تفصيله ولما فرغ من بيان الحروف

الاربعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية ادغامها في تاء الافتعال
شرع في بيان الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية الادغام فيها فقال
ويجوز الادغام اي ادغام تاء الافتعال فيما بعدها اذا وقع بعد تاء الافتعال
حرف من حروف تثذدزسصضطظ اي اذا وقع من هذه الحروف التسعة
عين الكلمة وبني منها افتعال يجوز لك ادغام تاء الافتعال فيها بجعل التاء
من جنسها والبيان واذا اجتمع مثلان نحو يقتّل من قتل اصله يقتتل وانما
مثّل بالمستقبل في هذا الباب ومثّل بالماضي في الباب المتقدم لان الادغام
في ماضي هذا والبيان في مثل اقتتل يقتتل وان كان القياس يقتضي وجوب الادغام
لاجتماع المتجانسين كما في مدّ لان تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدال في
مدّ وقد اشار المازني الى هذا الفرق وانما جاز الادغام في اقتتل
ووجب في شدّ ومدّ لان كل واحد من الدالين فانه يجوز انفكاكها عن التاء
الواقع بعدها وذلك في الصورة التي تكون في موضع العين حرف فيها
يجتمع فيه المتقاربان بالطريقة الاولى ويبدّ اصله يبتدّ اي بتع وبعته

اي نفي هذا الباب يخالف
اي جوزت بخلافه في ماضي باب
التفعّل وبخلافه في مستقبل هذا الباب
وانما ... الادغام ح

لا تنفك عن صاحبه بخلاف تاء الافتعال ح

جنس الثاني فجواز البيان ح

اصله يعتذر من العذر ويتّرع اصله يترتع ويثّم اصله يثتم ويتّم اصله يتتم
ويخصّم اصله يختصم ويفصّل اصله يفتصل وينظّر اصله ينتظر ويظّلم
اصله يظتلم قوله ولكن لا يجوز في ادغامها استثناء من قوله ويجوز الادغام
اي يجوز الادغام وتركه في هذه الامثلة لكن اذا ادغم لا يجوز فيها الا الاد
غام بجعل التاء مثل العين اي تاء الافتعال الى ما بعدها اذا لم يكن عين الكلمة
تاء وانما لم يجز جعل العين مثل التاء لضعف استدعاء المقدم التي هو التاء
المؤخر الذي هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخر ان يقتضي جعله مثل
نفسه بقلبه اليه وانما ضعف استدعاء المقدمة العين المتأخرة لان
التاء زائدة والعين اصلية فالاصلي اقوى والزائد ضعيف فلو جعل
العين تاء يصير القوي ضعيفا ولو جعل التاء عينا يصير الضعيف
قويا وليس جعل الضعيف قويا كجعل القوي ضعيفا هذا اذا كان استد
عاء مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله وذكر الفاعل متروكا ويكون
ان يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد

فافهم وعند بعض الصرفيين لا يجوز الادغام اى ادغام تاء الافتعال
في هذه الحروف في الماضي حتى لا يلتبس ماضي باب الافتعال بماضي باب
التفعيل لان التاء عندهم اى عند من لا يجوز الادغام تنقل حركة
التاء اى تاء الافتعال الى ما قبلها على تقدير الادغام وتحذف الهمزة المجتلبة
للاستغناء عنها ثم تدغم التاء الاولى في الثانية فيصير قتّل بفتح القاف و
تشديد التاء فلم يعلم انه ماض من التفعيل او من الافتعال فلهذا
الالتباس لم يدغموا وقس عليه ما عداه وبعضهم جوزوا الادغام
مع الالتباس مكتفيا بالقرينة الشديدة وعند بعضهم يجوز الادغام لان
طريقة الادغام عندهم ليس نقل حركة التاء الى ما قبلها حتى لا يلزم
الالتباس بل بينه بقوله يجيء اى الماضي بكسر الفاء ونحو خِصّم وقِتّل
بكسر الخاء والقاف لانه اى التاء عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين يعني
اذا قصد الادغام في الماضي من هذا الباب اسكنت تاء الافتعال
فالتقى ساكنان لانه فاء الكلمة ساكن ايضا والاصل في التقاء الساكنين

ان يحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن حذف احدهما لئلا يلتبس بناء
الكلمة فحرك الاول فحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا اذا قصد الاد
غام في قتل اسكنت ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك
القاف بالكسر على الاصل واستغنى عن الهمزة ثم ادغم التاء فصار قِتّل
بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس عليها ما عداها وعند بعضهم
لغة يجيء بالهمزة المجتلبة نحو اِخِصّم بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك
على الاصل وفتحها بنقل حركة التاء اليها وفتح الصاد وتشديدها
ولا التباس فيها ايضا فيجوز وانما يجيء الماضي بالهمزة نظرا الى سكون
اصله اى سكون الخاء في الاصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بها
لعارض فلم يحذف الهمزة ومع اثبات الهمزة يجوز في مستقبله اى مستقبل
اخصم واخواته كسر الفاء وفتحها معا اما الكسر فيحركها على الاصل
واما الفتح فبنقل حركة التاء اليها لا يجوز كسرها وفتحها معا في الماضي
نحو خَصّم بكسر الخاء وفتحها اصله اختصم اسكنت التاء للادغام فالتقى

ساكنان الخاء والتاء فحركت بالكسر على الاصل او نقل فتحة التاء الى الخاء
ثم قلبت التاء صادا وادغم الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه و
يجوز في فاعله اي في اسم الفاعل من هذا الباب ضم الفاء للاتباع اي
لاتباع حركة الفاء لحركة الميم مع جواز فتحها وكسرها ايضا لما ذ
كرنا في المستقبل نحو مخصمون بالحركات الثلث في الخاء ويجي في مصدره
اي في مصدر اختصم خصاما بكسر الخاء اصله اختصاما لانهم لما اثبتوا
التاء كلتيهما وحركتها اولهما بالكسر على الاصل يعني اذا قصد الادغام
في الاختصام اسكنت التاء ليمكن الادغام والتقى ساكنان الخاء والتاء
وحركت الخاء بالكسر على الاصل واستغني عن الهمزة ثم ادغم التاء في
الصاد فصار خصاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها وهذا
هو المذهب الثاني او بنقل كسرة التاء الى الخاء وحذف الهمزة للا
ستغنا وادغام التاء في الصاد كما هو المذهب الاول ويجي مصدره
اخصاما بالهمزة المجتلبة وكسر الخاء اعتبارا لسكونه الاصلي ويجي

خصاما

ويجي خصاما بفتح الخاء ان اعتبر فتحة حركة الصاد المدغم فيها

اي لم يحذفا

الهمزة بتحريك الخاء وان امكن النطق بها اعتبارا لسكون الخاء في الاصل
وعروض حركتها فلم يحذف في خصاما فتح الخاء على كلا المذهبين و
هو ظاهر لبنائه على ادراجه ويدغم تا تفعل وتفاعل فيما بعدها
جوازا باجتلاب الهمزة ليمكن الابتدا بها اذ لو ادغم التاء فيما بعدها
وجب اسكانها ليمكن الادغام فيتعذر الابتدا به فوجب اجتلاب
همزة الوصل كما مر في باب الافتعال اي كما يجوز ادغام تاء الافتعال
كذلك يجوز ادغام تا تفعل وتفاعل
فيما بعدها اذا كان ما بعدها حرفا من حروف تثدذزسصضطظ يجعل
التاء مثل ما بعدها اي حرفا من هذه الحروف التسع سوى الضاد و يجعل
التاء مثل ما بعدها من التاء قال ابن الحاجب واما تا تفعل وتفاعل
فتدغم فيما تدغم فيه التاء وهي الطاء والظاء والدال والذال والثاء والضاد
والصاد والزاي والسين واذا تقرر ذلك فلا يلتفت الى ما ذهب اليه
اي ما قال ابن الحاجب
الشارح من انه اذا وقع بعد تا تفعل وتفاعل حرف من هذه

حروف الشدّ ذ ز س ش ص ض ط ظ وهي اربعة عشر حرفا هنا والتاء
نحو التاني التسعة للدلالة على المبالغة من غير لبس لعلم السامع باصل
نحو اظّهّر بكسر الهمزة وفتح الظاء وتشديدها اصله تطهّر بتشديد الهاء
فاسكنت التاء وادغم في الظاء بعد قلبها طاء واجتلبت الهمزة فصار
اطّهّر وكذلك اثّاقل وادّكر وادّثر واصّبر واطّهر واسّمع واضّرب اصلها
تثاقل وتذكّر وتدثّر وتصبّر وتطهّر وتسمّع وتضرّب واتّابع بكسر
الهمزة وتشديد التاء اصله تتابع فقلبت التاء تاء وادغمت التاء في التاء
واجتلبت همزة الوصل فصار اثّاقل وكذلك اتّابع وادّاخر
وادّكر وازّاين واسّمع واصّابر واضّارب واظّاهر اصلها تتابع
وتداخر وتذاكر وتزاين وتسامع وتصابر وتضارب وتظاهر
ولا يدغم تاء الاستفعال فيما بعدها وان كان من الحروف التسعة التي
جاز ادغام التاء فيها لانّ ما بعد تاء الاستفعال لا يكون الا ساكنا
ابدا ومن شروط الادغام تحرّك الحرف الثاني فيمتنع الادغام فلا

يجوز حذف تاء استفعل

يدغم في نحو اسطّعم لسكون الطاء تحقيقا ولا في نحو استثبت لسكون
الثاء تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي تاء الاستفعال في بعض المواضع
ضع تخفيفا لثقلها نحو اسطاع بكسر الهمزة وان فتحت فهو بفتحه
فابدله بفتح الهمزة يسطيع بفتح الياء اصلها استطاع يستطيع فحذفت
التاء كما مرّ في ظلت اي كما جوّزنا حذف التاء للتخفيف عند امتناع
الادغام لسكون الثاني لان الطاء والتاء وان لم يكونا من جنس واحد
لكنهما لما اتحدا في المخرج كانا كانهما من جنس واحد فيجوز التخفيف
بالحذف وقد يدغم تاء استطاع في الطاء مع بقاء صوت السين فيقال
اسطّاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين الساكنين كذا قيل واذا قلت
اسطاع بفتح الهمزة بكون السين زائدة على خلاف القياس لان اصله
اطاع فلا يكون من باب الاستفعال لانها اي زيادة السين على خلاف
القياس في اهراق لان اصله اراق هذا ما ذهب اليه سيبويه فيكون
مضارعه يسطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالياء عنده

اظّهّر

اتّابع

اثّاقل

اذ ليس يفيد معنى وذكر ابو البقاء انهم زادوا التاء ليكون جبرا لما
دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع يطوع وحاصل ما ذكره
الشارح انه يوافق ان اسطاع تغيير كونه من باب الافعال وزيادة
السين بدل التاء ذهبت الهمزة وجعلها همزة القطع وحذف التاء
فضارعه يسطيع بالفتح

الباب الثالث من الابواب السبعة

في بيان المهموز قدمه على المعتل لان الهمزة حرف صحيح وان كان يشبه في ذاته
لكنها قد تخفف وتحذف في غير الاول ولهذا يقال له اي للمهموز صحيح
وان كان حرفه حروفا صحيحة لصيرورة همزته حرف علة في
التليين كامن واومن وايمانا ولذلك يقال له ملحق المعتل وهو
اي المهموز يجيء على ثلثة اضرب احدها مهموز الفاء نحو اخذ والثاني
مهموز العين نحو سال والثالث مهموز اللام نحو قرا وهذا حصر عقلي
اذ عند وجود الهمزة في كلمة ثلثية والاكثر على الغالب اذ يجيء
من الرباعي ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كاء وكلال

١٢٤

الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليفها لانها حجزت بين نجد وتهامة

وحكم الهمزة كحكم حرف الصحيح في تحمل الحركات الا انها قد تخفف لانها
حرف ثقيل اذ مخرجها ابعد من مخارج جميع الحروف لانه يخرج من
اقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع فكل واحد بالطبع يخففها قوم
وهم اكثر اهل الحجاز وصاحبه قريش روي عن امير المؤمنين علي
رضي الله عنه انه قال نزل القرآن بلسان قريش وليسوا باصحاب نبر ولولا
ان جبرائيل نزل بالهمزة على النبي ما همزنا وحققها الآخرون وهم
تميم وقيس فالتخفيف سوال اصل قياسا على سائر الحروف الصحيح
فتخفف عند لا قولهم بالقلب حروف اللين وجعلها بين بين اي بين
مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها فان كانت الهمزة مفتوحة
جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الالف وان كانت مكسورة جعلت
بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وان كانت مضمومة جعلت بين مخرج
الهمزة وبين مخرج الواو وهو بين بين المشهور وقد يجعل الهمزة
بين مخرجها وبين مخرج الحرف التي منها حركة ما قبلها وهو بين بين

الغير المشهور ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة
ضعيفة بين بين نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز فيه وقوع
الساكن غالبا فلا يقع في اول الكلمة قوله والحذف مجرور معطوف على قوله
بالقلب وجعلها بين بين على اختلاف المذهبين قيل الاصل في تخفيف
الهمزة ان تجعل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه
اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بغير عوض الاول وهو
القلب يكون اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها سواء كانا في كلمة او
في كلمتين وح تقلب الهمزة بشيء اي بحرف يوافق ذلك الشيء حركة ما قبلها
اي ما قبل الهمزة لتلين عريكة الساكن اي طبيعته واستدعاء ما قبلها
واذا كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة قلبت الفا نحو راس اصله رأس
بالهمزة الساكنة ثم قلبت الفا واذا كانت حركة ما قبلها ضمة قلبت
واوا نحو لوم اصله لؤم بالهمزة الساكنة واذا كانت كسرة قلبت ياء
نحو بير اصله بئر بالهمزة الساكنة وهذه الامثلة للهمزة الساكنة التي

بين بين اسم جعل كخمسة عشر ظرف كيوم يوم وصباح مساء وبين بين تسهيل الفوائد

والعريكة الطبيعة وفلان لين العريكة اذا كان سلسا اي لينا منقادا ... اي شديد النفس

وانما تعين القلب في هذه الصورة ... لان المشهور ... حيث لا يجوز ... ولا يمكن الحذف ...

وانما قلبت الهمزة اذا تحرك ما قبلها الى جنس ما قبلها لكون عريكة الساكن ضعيفة وما قبلها ... الانفراد

اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها ... الحركة ...

في كلمة واحدة مع حركة ما قبلها ومثال الهمزة الساكنة التي في كلمتين مع
تحريك ما قبلها نحو الى الهدى ائتنا والذي ائتمن ومن يقول ائذن لي الاصل في ائتنا
قوله ائتنا الى الهدى ويقال ايتنا بقلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
لان اصله ءائتنا بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة فسقطت الف الوصل
في الدرج فاجتمع ساكنان وهما الف الهدى والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل
فحذفت الالف لكونها في اخر الكلمة والتغيير بالاخر اولى وقبلها الدال
المفتوحة فصار داتنا من الهدى ائتنا بمنزلة الراس فقلبت الهمزة فيه
الفا كما قلبت همزة راس واما الذي ائتمن بالهمزة الساكنة التي هي فاء من
بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل ايضا في الدرج فالتقى ساكنان ياء
الذي والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها في الطرف وقبلها
الذال المكسورة فصار ذتمن من الذي ائتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء
كما قلبت في بئر واما من يقول ائذن لي اصله اأذن بهمزة ساكنة بعد همزة
الوصل وفاء اذن فسقطت همزة الوصل في الدرج فصار يقولوذن من يقول

ائذن لي بمنزلة لوم فقلبت الهمزة واوا كما قلبتها في لوم كذا حققه وكل ذلك
اي قلب الهمزة بشيء يوافق حركة ما قبلها في كلمة او في كلمتين جائز لا واجب
اذا كان ما قبل الهمزة غير الهمزة واما اذا كان ما قبلها همزة ايضا فكانت
في كلمة واحدة يجب قلبها نحو امن واومن وايمانا كما سيجيء والثاني وهو
تخفيفها اي الهمزة بجعلها بين بين المشهور يكون اذا كانت الهمزة متحركة وكانت
متحركا ما قبلها ثم ثبتت الهمزة في هذه الصورة اي لم تحذف ولم تقلب بشيء لانه
ثبت كما في عربيتنا اي لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك ما قبلها واقسام
ذلك تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى التقادير
الثلاثة ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم والحاصل من ضرب
الثلث في الثلاث تسعة فان كانت الهمزة مفتوحة فما قبلها اما مفتوح
ايضا نحو سأل او مكسور نحو مائة او مضموم نحو مؤجل وان كانت مضمومة
فما قبلها اما مضموم ايضا نحو لؤم او مفتوح نحو رؤوف او مكسور نحو
مستهزؤن وان كانت مكسورة فما قبلها اما مكسور ايضا نحو مستهزئين

او مضموم نحو سئل او مفتوح نحو سئم والقياس في الصورة التسع كلها
ان يجعل بين بين لان فيه تخفيف الهمزة مع بقية من اثارها ليكون دليلا
على ان الاصل الهمزة لكن في الصورتين منها لا يمكن جعلها بين بين واليه
اشار بقوله الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فان
الهمزة لا تجعل بين بين بل تجعل واوا اذا كان ما قبلها مضموما او تجعل
ياء اذا كان ما قبلها مكسورا نحو مير بكسر الميم وفتح الياء اصله مئر بفتح
الهمزة وهو جمع المئرة وهي العداوة وجون بضم الجيم وفتح الواو اصله
جؤن بفتح الهمزة وهي جمع الجؤنة بالضم وهي سليلة مغشاة
او ما تكون مع العطار وكذلك مائة ومؤجل وذلك لان الفتح كا
لسكون في اللين اي في بين عربيتها فتقلب الهمزة بشيء في حال الفتح كما
تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سئل والحال ان همزته
مفتوحة ضعيفة خفيفة وما قبلها مفتوح ايضا قلت فتحة صا
رت قوية بفتحة ما قبلها لان الجنس يتقوى بجنسه فلهذا لم تقلب الفا

ولنا توجيه ان يقال ان هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لا هناك المرتع

لان ما قبل الهمزة المفتوحة مفتوح مع انها قلبت الفا واجاب بقوله ونحو

لا هناك المرتع شاذ لان هناك اصله لا هنأك فقلبت الهمزة الفا على

خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم المكان من رتعت الماشية اي اكلت ما

شاءت هذا وقال المحققون انهم لم يجعلوا الهمزة بين بين في هذه الصورة

لانهم لو جعلوها بين بين المشهور تقرب من الالف لكون حركتها فتحة وما

قبلها الضمة او الكسرة وهما لا يجتمعان قبل الالف فكذا لا يجتمعان قبل ما قرب

منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لانه فرعه واعلم ان ما ذكره

المص من ان هاتين الصورتين مذهب سيبويه ومختار غيره المحققين ايضا

قال ابن الحاجب وحكى عن يونس جعلها بين بين في الصورتين المستثنيين

ايضا والحق ما قاله سيبويه **والثالث** وهو تخفيفها الهمزة بالحذف

يكون اذا كانت الهمزة متحركة وكان ما قبلها ساكنا فيحذف الهمزة جوازا

ولكن تلقي في الاول يجعلها ساكنة تلقي حركتها في الجملة قبل ذلك

للتلين بمجاورة الساكن اي بسبب مجاورة الساكن ثم تحذف لالتقاء الساكنين ثم

اعطي حركتها الى ما قبلها اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين

او مزيدتين لمعنى من المعاني اي لا يكون ان زائدتين للمد كالياء ونحوه بل

زائدتين لمعنى كالالحاق والتثنية وغيرهما او نا فسرناه به بقرينة مقابلته

بقوله واذا كان واوا او ياء مدتين او ما يشبه المد كياء التصغير جعلت مثل

ما قبلها ثم ادغم فيها وهذا ثلثة اقسام **القسم الاول** ما يكون ما قبله

الهمزة المفتوحة حرفا صحيحا نحو مسلة بفتح السين واللام جميعا وملك

بفتحتين ايضا اصلهما مسألة باثبات الهمزة المفتوحة قبلها سين ساكنة فا

سكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى السين فصار

مسلة وملأك باثبات الهمزة المفتوحة قبلها اللام ساكنة فاسكنت الهمزة

ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ملك من الا

لوكة وهي الرسالة قال الكسائي اصل ملك مالك بتقديم الهمزة من الا

لوكة وهي الرسالة ثم قلبت وقدم من اللام فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة

الاستعمال فصار ملك وقوله والاحمر باثبات الهمزة وسكون اللام على الا
صل مبتدا وخبره يجوز فيه لحمر بفتح اللام وحذف الهمزة تبعية لان الالف
اي الهمزة الاولى انما جيء لاجل سكون اللام وتعذر الابتداء به وقد انعدم
سكونها لانه نقل حركة الهمزة الثانية اليها بحذفها فلا التقاء الساكنين فتمكن
الابتداء به باللام فاستغنى عن الهمزة فحذفت فبقي لحمر وهو قليل ويجوز
الاحمر باثبات همزة الوصل وقد انعدم سكون اللام لطرو حركة اللام وعدم
ضمها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستغن عن الهمزة فهو الاكثر فعلى هذا
الوجه يقال من الاحمر بفتح النون وفي الاحمر بحذف الياء لالتقاء الساكنين حكما
بخلاف الوجه الاول اذ يقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر باثبات الياء
لعدم التقاء الساكنين اعتبارا بالحركة العارضة

القسم الثاني

ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واو او ياء ساكنتان اصليتان وهو على ضربين
احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة
في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى والمصنف لم يذكر للضرب الاول من هذا القسم

الصواب هنا وفي سائر الاقسام ان يقول المتحركة بدل المفتوحة لان ما ذكره خاص لكثرته وخفته واراد العام

مثالا ونحن نذكره نحو سوء بفتح السين وضم الواو وشيء بفتح الشين وضم
الياء واصلهما باثبات الهمزة وسكون ما قبلها فيهما فاسكنت الهمزة ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فيهما فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء فصار سو وشي
واخر مثال الضرب الثاني لعله نذكرها ان شاء الله تعالى

القسم الثالث

ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واو او ياء ساكنتان زائدتان لمعنى وهو ايضا
ضربان احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون
الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى مثال الضرب الاول منه ما يكون ذكره
بقوله وجيل بفتح الجيم والياء والاصل جيئل باثبات الهمزة مفتوحة بعد ياء
ساكنة وهو الضبع والياء هي زائدة للالحاق بجعفر لكنه بمنزلة الاصلية
في تحمل الحركات فخففت بالاسكان والحذف وتنقل فتحتها الى الياء فصير جيل
لا يقال ان الياء المتحركة اذا انفتح ما قبلها قلبت الفا فلم لم تقلب هذه الياء
الفا مع انها متحركة مفتوحة لانا نقول قال ابو علي انما امتنعوا من قلب
هذه الياء الفا لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية

قرية

وحركة اليا عارضية في حكم العدم فلذلك امتنعوا قلبها الفا وكذلك
حوبة بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوئبة باثبات الهمزة
المفتوحة بعد واو ساكنة وهي الغرارة الواسعة والواو هنا زائدة للالحاق
بجعفر ايضا لكنه بمنزلة الاصلية في تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان
والحذف ونقل فتحها الى الواو وقالوا ابو يوب بنقل الشدة من الواو
المفتوحة الى اليا الساكنة المضمومة من غير جازبيها وانما اخر هذا لكونه
لمناسبة قوله واتبعي امره في ان الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى
وهو مثال للفرع الثاني من القسم الثالث ذكره ابن الحاجب اصله اتبعي
امره بالعين المهملة من الاتباع فهو امر المؤنث والاستشهاد فيه اذ الهمزة
المتحركة فيه وكانت قبلها يا مزيدة لمعنى التانيث خففت بالحذف ونقل
فتحها الى اليا التي هي ضمير المؤنث وقيل اتبعي مره بنقل الشدة من اليا
المفتوحة الى الميم الساكنة اقول جاز ان يكون بالغين المعجمة امر للمؤنث
واسكنت اليا الاصلية ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما سيجيء في ارمي

١٢٩

بابين وان خففت الهمزة بالحذف في الاقسام الثلثة كلها لان حذفها
ابلغ للتخفيف وقد بقي منها عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقو
لة الى الساكنة التي قبلها وقد جاء في القسم الاول غير الحذف نحو مراة
وكماة بالالف خالصة اصلهما مرأة وكمأة باثبات الهمزة المفتوحة
فنقلت حركتها الى الساكن الذي قبلها فيكون متحركا وبقيت الهمزة ساكنة
فقلبوها الفا كما في راس وهو شاذ عند سيبويه والكسائي والفراء يجوزون
انه مطردا ويجوز تحمل الحركة على حروف العلة في هذه الاسباب يعني
جيل وحوبة وابو يوب واتبعي امره لعروضها اي لكونها زائدة بمعنى فقط
فتكون كانها اصلية ولطروء الحركة عليها هذا الكلام دفع لما يتوهم
بان من حروف العلة لا يجوز تحمل الحركة عليها اثباتا على ما سياتي
من نحو خطية واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة حرف مد حال كونه
مزيدا لمجرد المد نظرا الى ذلك الحرف فان كان واوا ويا مدتين
ان الواو واليا اذا كانتا متحركتين لا تسمى بشيء منهما حرف المد واللين لا

مرأة

حروف المد واللين

لشتاتهما عنهما بل يسمى حرف العلة واذا كانتا ساكنتين يسمى كل واحد منهما
حرف لين ايضا لان فيهما من اللين ما ليس في غيرهما لانهما تخرجان
في لين من غير خشونة على اللسان واذا كانت حركة ما قبلهما من
جنسهما اي ما قبل الواو مضموما والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد
ايضا لان فيهما من اللين مع الامتداد نحو يقول ويبيع والالف واذا لم يكن
ما قبلهما من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما ح واما الالف
فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد ابدا اذ لا يكون الا ساكنة ولا
يكون ما قبلها الا مفتوحا فبالاعتبار الاول يسمى حرف لين وبالا
عتبار الثاني يسمى حرف مد والحاصل ان الالف يكون حرف علة ومد و
لين ابدا والواو والياء تارة يكونان حرف علة فقط وتارة حرف لين
ايضا وتارة حرف مد ايضا فحرف العلة اعم من حرف المد واللين و
حرف اللين اعم من حرف المد فكل حرف مد لين بدون العكس اذا علمت
ذلك فنقول معنى قوله واذا كان ما قبلها حرف لين مزيدا اذا كان ما قبل

بان يكون

ولا يكون ما قبل الالف الا

١٣٠

الهمزة حرف علة ساكنة زائدة للمعنى مقصود بها لمجرد المد من غير تعرض
الى حركة ما قبلها ومعنى قوله فاذا كان واوا او ياء مدتين اذا كان ما قبل
الهمزة ياء ساكنة زائدة لمجرد المد واللين وما قبلها مكسورا او واوا ساكنة
زائدة لمجرد المد وما قبلها مضموما وقيده المذكور بالتصغير ذكر ابن الحاجب
ان ياء التصغير حكمها حكم المد في الزائد لمجرد المد لانها الزمت السكون لزوم
حرف علة مد ووقعت قبل الهمزة قلبت اليها وادغمت قوله جعلت جواب
اذا اي جعلت الهمزة المتحركة في الصور الثلث المذكورة مثل ما قبلها فيجتمع
مثلان فادغم المثل الاول في اخيه اي في ثانيه الذي هو المنقلب عن الهمزة
وانما خففوا الهمزة في هذا بالقلب والادغام ولم يخففوا بالحذف مع
نقلها الى ما قبلها لان نقل الحركة الى هذه الاشياء يعني الياء والواو
وياء التصغير يفضي اي يؤدي الى تحميل الضعيف اي تحميل الحركة الضعيف
وهو غير جائز وهذا التعليل لا يخلو عن ضعف اذ الحرف الضعيف
قد يحمل الحركة العارضة والاولى ما ذكره بعض المحققين من انه اذا كان

فان ياء التصغير شابه المدة لانها في مقابلة الكثير نحو رجال ور...

وجه المشابهة ان ياء التصغير في موقع الف التكسير نحو دريهم ودراهم والالف مدة كذا قيل

الحرف الضعيف قد يحمل الحركة العارضة

ما قبل الهمزة المتحركة واوا ويا من نحو كما لما خففتها بنقلها حرفا من جنس
الساكن الزائد قبلها وادغام ما قبلها لتعذر القاء حركتها على الواو والياء
حينئذ اذ الالف والياء من نحو مجرد بني لا يقبلان الحركة نحو اذ مد بهما يأبى تحريكهما
اذ لو حركتا زالت المدة عنهما مع انه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذي هو
اولى من الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز والا لم يخففوا
الهمزة هنا بجعلها بين بين لان في جعلها بين بين تقريبا من الساكن
وهم لا يجمعون بين الساكن وما يقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله
فيدغم فعل المجهول وقوله نحو خطية بتشديد الياء المفتوحة قائم مقام
الفاعل والاصل خطيئة باثبات الهمزة المفتوحة بعد ياء ساكنة
زيدت للمد والوزن فعيلة كصحيفة الا انهم ابدلوا من الهمزة التي
هي لام الكلمة الياء فاجتمع ياآن والاولى منهما ساكن فادغم في الثاني
فقيل خطية وكذلك مقروة بالواو المشددة المفتوحة واصله مقروءة
وافيئس بضم الالف وفتح الفاء وكسر الياء وتشديدها تصغير افؤس

خطية

الصحيفة الكتاب وجمعها صحائف وصحف والمصحف ما جمعت فيها الصحف والتصحيف الخطأ في الصحيفة صح

بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس مثل اكلب جمع كلب و
الاصل افيئس باثبات الهمزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع
ياآن اوليهما ساكنة وادغم فيما بعدها وقيل افيس فان قيل بل
تحمل الضعيفة ايضا اي كما في التقل في الادغام وهو الياء الثانية وانتم لم
تجوزوه قلنا الياء الثانية اصلية فلا تكون ضعيفة بخلاف الياء الاولى
والواو والياء
كياء جيئل اي كما لا يكون ياء جيئل ضعيفة لانها وان كانت زائدة لغرض
واو جوئبة
الالحاق فكانت كانها اصلية في تحمل الحركة اذ قد سبق ان الغرض من الا
في الفاعل
لحاق ان يعامل الملحق معاملة الملحق به في الاحكام اللفظية واما كان
ما قبلها الفا عطف على قوله وان كان ذلك ياء او واوا وان كان ما قبل الهمزة المتحركة
الفا زائدا لمجرد المد وقبله فتحة جعل الهمزة بين بين المشهور لا غير لان الالف
لا تحتمل الحركة اي لا تقبلها لكونها مدة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة
والادغام اي الالف لا تقبل الادغام ايضا لان الادغام يستلزم تحرك الثاني
الالف المبدل من الهمزة
وذا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت

بين الهمزة والالف نحو قرأة وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو
تسائل وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء نحو سائل وقائل وانما لم
يجز بين بين الغير المشهور لسكون ما قبلها فان قلت هلا امتنعوا جعلها بين
بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن
وما قرب منه قلنا سوّغ ذلك امران احدهما خفة الالف فكانه ليس قبلها
شيء والثاني زيادة المد الذي فيها فانه يقوم مقام الحركة كالمدغم كما ذكر
جاربردي **ولما فرغ** من بيان الهمزة الواحدة شرع في بيان الهمزتين الم
المجتمعتين مفتوحة والثانية فقال واذا اجتمع الهمزتان اي في كلمة فكانت
الاولى منهما مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية الفا وجوبا مطردا
كما في آخذ بوزن افعل اصله أأخذ بهمزتين اولهما همزة الوصل مفتوحة
وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
فقيل آخذ وكذا آدم وهو ابو البشر اصله أأدم بهمزتين الاولى زائدة مفتوحة
والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا فقيل آدم ولا يجوز ان يكون

همزتان

التفضيل

ادم
وهو ابو البشر

ان يكون الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر زيا
دتها اولا وقلت زيادتها حشوا والحمل على الاكثر اولى الثاني انه لو كان
كذلك لكان وزنه فاعلا كسالم فيجب ان يصرف فلما لم يصرف دل على انه
احمر كافعل ومن هنا علم انه لا يجوز ان يكون على فاعل بفتح العين كخاتم
بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن الهمزة لانه ح يجب صرفه ايضا الا
في ائمة بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كازمّة جمع زمام والاصل أأممة با
ثبات الهمزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى وبين الميم فنقلوا اولا
كسرة الميم الى الهمزة الساكنة ثم ادغموها في الميم الثانية فصار ائمة بفتح الهمزة
الاولى وكسر الثانية ثم جعلت همزتها الثانية الفا نظرا الى سكون اصلها
وانفتاح ما قبلها كما في آخذ فاجتمع ساكنان ثم جعلت تلك الالف
المنقلبة من الهمزة ياء للجمع الساكنين وبين الالف المنقلبة والميم المدغمة
ثم حركت من جنسها فصار ايمة هذا مختار البصريين وان كان مخالفا للقياس
لان قلب الالف ياء مع ان ما قبلها مفتوح ليس بقياس بل القياس ان يجعل

باب أئمة

الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع في كتب القوم وعند الكو
فيين لا تقلب الهمزة الثانية حتى لا يلزم اجتماع الساكنين في غير حده وقرئ
عندهم أئمة الكفر بالهمزتين وبإدغام الميم فإن قيل اجتماع الساكنين في حده
جائز وهو أن يكون الحرف الأول مدا والثاني مدغما فلم لا يجوز اجتماع
الساكنين في أئمة مع أنه حده لأن الأول مد والثاني مدغم كما في دابة قلنا
الألف المنقلبة من الهمزة في أئمة ليست بمدة لأن الألف إنما يكون مدة إذا كانت
حرف علة وإنما يكون حرف علة إذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس
كذلك لأنها منقلبة من الهمزة وإذا لم يكن الألف مدة فكيف يكون في أئمة
اجتماع الساكنين في حده مع فوات شرطه قوله وإذا كانت مكسورة عطف
على قوله فكانت الأولى مفتوحة يعني إذا اجتمع الهمزتان الأولى منهما
مكسورة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية ياء وجوبا مطردا لسكونها
وانكسار ما قبلها نحو إيسر بكسر الهمزة أصله ائسر بهمزتين أمر من أسر
يأسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

فصار إيسر وكذلك إيت أمر من أتى يأتي وإذا كانت الهمزة الأولى
مضمومة والثانية ساكنة قلبت الثانية واوا وجوبا مطردا أيضا لتناسب
حركة ما قبلها نحو أوتمن مجهولا من الائتمان بالمد وأصله اؤتمن بهمز
تين فقلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار أوتمن فكذلك
أومن مجهولا آمن وإنما لم يجوز والجمع بين الهمزتين في كلمة واحدة و
جيء التحقيق تنبيه تأنيثها لأنهم يحققون الهمزة الواحدة في الكثير
وإذا اجتمعتا ألزمت الثانية البدل لأن التلفظ بالثانية الساكنة
عسير كذا قيل في أصل ما ذكره المص أنه إذا اجتمع همزتان وكانت
الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الأولى وأما نحو
كل وخذ ومر فإنه جواب لإيراد وتوجيهه ظاهر وإلا أصله
اؤكل أوكل واؤخذ واؤمر بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة
لأن ماضيها أكل وأخذ وأمر فإذا أمرت منها يجتمع همزتان أولاهما
في الكلمة وهي ساكنة والثانية المجتلبة وهي مضمومة فلأنه كما هو

والأخرى

الباب الثالث فكان القياس قلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس فخففوا الهمزة الثانية
بالحذف فبقي ما بعد الهمزة المجتلبة متحركة فاستغني عنها فحذفت
ايضا فبقي كل وعلى هذا ما اراده المص لكن فيها تفصيل وهو ان مخالفة
لغة القياس في كل وخذ على سبيل الوجوب واللزوم واما مر
فساغ فيه القياس كقوله تعالى وأمر اهلك والسر فيه ان مر لم يبلغ
مبلغ باب خذ وكل في كثرة الاستعمال لم يلتزموا حذف الهمزة فيه ولم
يبقوا في قلة الاستعمال كما في باب اسر حتى التزموا اثبات الهمزة بلا خلاف
فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا
على القياس وحذفها على خلاف القياس لكن الاتمام اذا ابتدئ اوله كان
مر على ما هو افصح من أؤمر لاستثقال الهمزتين واذا وصل اي اذا ابتدئ
بغيره قبله كان أومر على الاصل افصح من مر لانهم اذا قالوا وأمر
فقد تخلصوا عن همزة الوصل المضمومة لاجل الدرج واتصال الواو

المفتوحة بالهمزة التي في الفعل فلا يستثقل وهذا الذي ذكرناه من انه
اذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق
حركة الاولى اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة واما اذا كانتا
في كلمتين بان يكون اوليهما في اخر الكلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى و
فيكون الاقسام اثني عشر الثانية متحركة وقبلها اربعة احوال
تتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء وعند بكت وبيد رز ولم يبرز ومكسورة
وقبلها الاربعة تتحقق بذكر لفظ ابل بعدها ومضمومة وقبلها
الاربعة تتحقق بذكر لفظ اولئك بعدها ففيها مذاهب وتخفيفهما اما
بفصل بينهما الف فصل وتحقيقها احد ما اختلفوا في هذا المذهب
الاخير فذهب سيبويه الى ان اي الهمزة خففت جاز وكفى حصول الخ
التخفيف بها واختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال انما
يحصل من اجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد ابدلوا
من الثانية حرفا لينا في مثل دينار وديوان اصلهما دنّار

وجواز التوسط بالواو والياء وكان ذلك للتخفيف كذا في الهمزتين واختار
الخليل خلاف ذلك واليه اشار بقوله تخفف الثانية عند الخليل لان
الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الا
ستثقال وقد جاء اشراطها اشار الى المذهب الاول بقوله وعند اهل
الحجاز تخفيف الهمزتين كلتاهما الاولى والثانية او في بمقصود التخفيف واما تخفيفهما
وعدم تخفيفهما لئلا فصل بينهما لعدم لزوم اجتماعهما اذ يتعلق احد
الكلمتين عن الاخرى فلم يذكره واما تخفيفهما مع فصل فقد ذكره
بقوله وعند بعض العرب تقحم اي تدخل على صيغة الجمع بينهما
اي بين الهمزتين الالف للفصل نحو قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء
بين جلاجل وبين النقا آأنت ام ام سالم الوعساء الارض اللينة وجلا
جل بالجيم المهملة المفتوحة واللام المهملة اسم موضع والنقا اسم
موضع اخر وام سالم حبيبة قال بعض المحققين انهم صرحوا على
اثبات الهمزتين فراد والقياس اهرباً مما اجتماعهما اثقال ولا يجوز

اثبات تلك الالف في الخط هرباً كراهة اجتماع ثلث الفات وذكر ابن الحا
جب في شرح المفصل انه شاذ لا يعني انجم الالف بين الهمزتين الا في مثله
آأنت وشبهه ولا تخفف الهمزة بوجه من وجوه التخفيف اذا وقعت
في اول الكلمة اي اذا ابتدئ بها واما اذا وقع الهمزة في اول الكلمة ولكن لم
يبتدأ بها بل يكون شيء قبلها جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزتين
معاً او ثانيتهما في مثله وقد جاء اشراطها مع ان الثانية وقعت في اول
الكلمة ولم تخفف اذا ابتدئ بها لقوة المتكلم في الابتداء ولانه لو خففت
وجعلت بين بين لتقرب الهمزة المبتدأ من الساكن فكره الابتداء بما يشبه
الساكن ولما لم يجعل بين بين وهو الاصل في التخفيف كما مر حملوا الباقي
عليه فلا يرد عليه نحو خذ تخفيف الهمزة الاولى ولا نحو كل و فحذف
اصله اؤكل لان خذ اصله اؤخذ لانه ماخوذ من تؤخذ فحذف حرف المضارعة
الدال على التكلم فصار ءخذ فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو
سكون التا فحذف الهمزة ولا لحقيقتها او نقول مسلّماً ان اصله

اصله اؤخذ لانه حذف الهمزة الثانية للتخفيف ثم استغنى عن همزة الوصل

وسكن اللام للجزم فصار قول فحذف الواو

لقوة ابتدائه

اعلم أن الأعلام باعتبار الألف واللام على نوعين نوع لا يدخله ونوع يدخله فالذي يدخله على نوعين نوع يدخله لزوما ونوع يدخله جوازا [illegible]

١٢٦

إلى الكسرة ثم نقل بنقل حركة الواو إلى الكاف فحذفت الواو لالتقاء الساكنين
فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم
الاحتياج إليها كذا ذكره الجاربردي موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله
وتخفيفها أي الهمزة بالحذف من أول الكلمة في ناس أصلها أناس شاذ
جواب عن سؤال وارد على قوله ولا تحذف الهمزة في أول الكلمة وأناس
جمع لا واحد له من لفظه كالنفر والرهط وكذلك الإله أي إله كأناس
في حذف الهمزة منه أوله على خلاف القياس لأنهم خالفوا القياس
فيه أيضا فحذفوا الهمزة من أوله تخفيفا لكثرته في الكلام فصار
لاه ثم أدخلوا عليه الألف واللام ثم أدغم اللام الساكنة في لام الكلمة
فصار الله علم اسم لله تعالى بمعنى فعول من أله يأله بالفتح إلهة
أي عبد الله مألوه أي معبود كقولك إمام بمعنى مؤتم به فعلى هذا في الألف
واللام مذهبان أحدهما أن يكون همزته للقطع حالة النداء حيث
يقال يا الله بالقطع وثانيهما أن يكون للتعريف لا للتعويض وهو

مذهب جمهور أئمة اللغة واستدلوا عليه بأنه لو كانت عوضا عن الهمزة
لما اجتمعتا مع المعوض عنه في قوله الإله وقيل للتعويض وللتعريف
ليشمل المذهبين هذا وقد جوز سيبويه أن يكون أصل اسم الله لاه
بغير همزة من لاه يليه أي تستر ثم أدخلت عليه الألف واللام أجري
مجرى اسم العلم كالحسن والعباس إلا أنه يخالف سائر الأعلام من
حيث أنه كان في الأصل صفة وقولهم يا الله بالقطع انقطع الهمزة
إنما جاز لأنه ينوى به الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم كذا
في مختار الصحاح وقيل أصله أي أصل اسم الله الإله فحذفت الهمزة
الثانية المكسورة تخفيفا فنقل حركتها أي كسرتها إلى اللام الساكنة
قبلها فصار اللاه فاجتمع حرفان متجانسان متحركان وأسكن الأولى
للإدغام ثم أدغم في الثاني ثانيا فعلى هذا لا يكون حذف الهمزة
شاذا لأن الهمزة إذا تحركت وسكن ما قبلها كان القياس في تخفيفها
أن تحذف الهمزة وتعطى حركتها إلى ما قبلها كما في مثل [illegible]

اى فى مضارعه اى مطلقا دون ماضيه اصله يرأى قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم نقلت حركة الهمزة بحذف حركتها فبقى الراء والهمزة
والالف المنقلبة من الياء فاجتمع ثلث سواكن اى الهمزة والالف والراء
فحذفت الهمزة واعطى حركتها التى هى الفتحة للراء الذى قبلها فصار يرى
وهذا التخفيف واجب فى يرى حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع
اليه الا فى الضرورة كقول الشاعر الم ترى ما لاقيت والدهر اعصر ومن
يتمل العيش يرأ ويسمع دون اخواته المرعو فان اخوانه الكلمة نحو الكلمات
التى فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة او لا لكثرة الاستعمال فى يرى
دون اخواته مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل من
الاسم فهذه شروط ثلثة فمتى اجتمعت هذه الشروط فى كلمة وجب تخفيفها
ومنه اى ومن اجل ان وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلثة لا يجب
ان يخفف وينقل نحو ينأى اى يبعد بل يجوز قلب الياء الفا ان يخفف
الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى النون قبلها ويجوز ابقاؤها لفقدان

شعر

وجوبا غير قياس لم يستخرج ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف

الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال ولا يجب ايضا نحو يسئل بحذف الهمزة ونقل
حركتها الى السين قبلها فى يسئل لفقدان الشرط الثانى وهو اجتماع حرف
العلة بالهمزة ولا مرأى بفتح الميم والسكون فى مرأى اسم مكان من رأى
بل يجوز بعد قلب الياء الفا ان يخفف بحذفها ونقل حركتها الى الراء قبلها
وان لم يستعمل كما يجيء وجاز ابقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو
اجتماع حرف العلة مع الهمزة فى الفعل وعلى ابقائها قول الشاعر فانه
جرى على حوقة الجند لا يسجى فانت بمرأى من سعاد ومسمع وتخفيفها
فى الحاق الضمائر مستكنة كانت او بارزة رأى رأيا رأوا ولعلك الياء
التى فى آخر رأى يجيء فى باب الناقص ان شاء الله فلم تذكر هنا المشتبه
من رأى عند الحاق الضمائر نحو يريان يرون وحكم يرون الحكم يرى
فى التخفيف والاعلال لكن حذف على صيغة المجهول الالف المنقلبة من الياء
الذى فى يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع ولم يحذف ذلك الالف فى
يرى فالتثنية لكن انا هذا الالف وواو الجمع بعدها فحذفت الالف
واصله يرأيون قلبت الياء الفا

شعر

لان الواو علامة وبقي يرءوون فلم يحذف هذه الالف في يرى لعدم التقاء
الساكنين ثم ثبت الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والواو فحذفت
الهمزة واعطى حركتها التي هي الفتحة الى الراء الساكنة قبلها كما في يرى فصار
يرون فثقل ويجوز ان يلين الهمزة اولا وحذفت ثم تقلب الياء الفا فيحذف وقيل
قال ان معنى كلامه ان حكم يرون في الاعلال كحكم يرى الا ان حذف الهمزة
في يرون لاجتماع الساكنين بسبب اتصال واو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال
فقط لفظا ومعنى كذا تركيب مثنى اعجمي فقد ضبط عشواء وحذف الياء كما في
يريان لفظا بعد تطرق الحركة يعني ان هذه الفتحة عارضة لاجل الالف فيما
لان ما قبل الالف لابد وان يكون مفتوحا ولولا الالف فيما كانت الياء
مضمومة كما في المفرد ولا تقلب الياء في يريان الفا مع وجود علة القلب وهو
تحركها وانفتاح ما قبلها لانه اذ قلبت الفا يجتمع ساكنان الف التثنية والالف
المنقلبة من الياء ثم يحذف فيلتبس بالواحد اي يلزم حذف الالف المنقلبة
من الياء لان الف التثنية علامة تبقى بها فيلتبس التثنية بالمفرد

في مثل لن يرى اذ لم يعلم انه مثنى او مفرد ثم يحذف منه حرفا وبقي حذفا منه
النون بدخول لن فحذفت لانه بدل الف وهذه الالف ثابتة في اللفظ لا في الكتابة
لان الف التثنية تكتب على صورة الالف لانها ليست منقلبة من الياء والف المفرد
تكتب على صورة الياء لانها منقلبة منها فقوله يريان بدل من قوله بالواحد فقدر
الكلام فيلتبس يريان بيرى في مثل لن يرى واصل ترين ترايين على وزن تفعلين
فحذفت الهمزة كما حذفت في يرى اي حذفت حركتها فالتقى ساكنان الراء والهمزة
فحذفت الهمزة واعطى حركتها الى الراء قبلها فصار ترين ثم جعلت الياء الاولى
التي هي لام الكلمة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترين بسكون الالف
والياء ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين في غير حده فصار ترين بفتح الراء
وسكون الياء ويجوز ان تقلب الياء الاولى التي هي لام الكلمة الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الالف والياء بعدها فصار
ترأين ثم نقلت الهمزة فحذفت واعطى حركتها الى الراء فصار ترين ويستوي
بينه وبينها جمع المذكر لانه يرجع الى ترين اي لم يفرق لفظا بين الواحدة

المخاطبة والجمع المخاطبة بعد تخفيف الهمزة واعلال الياء حيث هو يا تعال

فيها ترين واكتفي بالهمزة المتحرك كما اكتفى به في ترعين وبيانه ان الياء في الواحدة

ضمير كما في ترعين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة واما في الجمع فالياء لام الكلمة

واما الهمزة التي هي عين الفعل محذوفة فيهما فوزن ترين تفين ان كانت

واحدة وتفلن ان كانت جمعا وسيجيء هذا البحث في باب الناقص ان شاء الله

تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة في الشرط اي اذا اردت ادخال النون الثقيلة

على ترين الذي هو المخاطبة المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه كما في قوله

تعالى فاما ترين من البشر احدا اصله اما بكسر الهمزة ان ما فادغم النون في

الميم بعد قلبها الميم فهو شرط جازم حذفت منه النون اي نون الاعراب

اولا علامة للجزم فبقي الياء الساكنة ثم ادخلت النون الثقيلة فيجتمع ساكنان

الياء والنون الاولى فحركت وكسرت الثانية اما التحريك فلدفع التقاء

الساكنين واما الكسر فلما ذكره المص من قوله حتى يطرد بجميع نونات

التاكيد اي حتى يطرد النون الثقيلة الداخلة على ترين بجميع نونات التاكيد

اذا دخلت

مطلب امت

اما ترين

الداخلة على غيره من الافعال في كون ما قبلها مكسورا كما حذفت نون

الاعراب عند دخول نون الثقيلة وكسرت الياء التي قبلها في اخشين الا ان

النون فيه حذفت للوقف لانه امر الواحدة المخاطبة وفي مثل اما ترينها

حذفت للجزم بحرف الشرط ويجيء تمامه اي تمام الحذف والكسر في باب اللفيف

ان شاء الله تعالى الامر الحاضر من ترى ر كار وري ريا رين بمعنى لما وجب

التخفيف في مضارع راى كما مر يجيء صيغة الامر الحاضر بعد التخفيف

على هذا الوزن لانه لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقي ما بعدها متحركا

والياء سقط من اخره علامة للامر فبقي على حرف واحد مفتوح وهو الراء

وقس عليه التثنية والجمع وقد يجيء امر الحاضر منه على الاصل نحو ارأ

كارع لانه لو حذفت حرف المضارعة من ترأى بقي ما بعدها ساكنة

فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء سقط من اخره فصار ارأ ثم بعد ذلك

يجوز تخفيفه على هذا الاصل في مضارعه بناء على قلة استعمال الامر

بالنسبة الى المضارع لكن التخفيف افصح ولهذا لم يذكر المص مجيئه على

وان اجتمعا

الاصل كما ذكره الزنجانى حيث قال اذا امرت منه قلت على الاصل ارء
كارع وعلى الحذف ر وقس الامر الغائب على ما ذكرنا من جواز الامرين
فيجوز ليرء على التخفيف وليرء على الاصل ولا يجعل الياء الفا فى ريا مع وجود
علته وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها بتبعية ريان وقد مر انه انما لم تقلب
الفا لئلا يلتبس بالواحد فى مثل لن يرى فيكون امر المخاطب تبع التثنية
الغائب من المضارع ولو قال تبعية ريانا بالتثنية لكان ادق كما وقع فى بعض
النسخ لما ان التثنية امر المخاطب ماخوذة من تثنية المخاطب من المضارع
ويجوز استعمال هذا الامر بهاء الوقف لحن ره يعنى لا يجب استعمال هذا
الا يجب ... الوجوب ...
الامر على الوقف بهاء لكن اذا استعمل على الوقف وجب الحاق هاء السكت
فى اخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد الذى هو غير جائز لان
اى العرب
الابتداء لا يكون الا بالمتحرك والوقف يفضى الى السكون فلو كان الابتداء والوقف
على حرف واحد يلزم ان يكون الحرف الواحد متحركا وساكنا معا وهو غير
جائز واما اذا لحق بها السكت فلا يلزم ما ذكر لانه لم يجب التوصل الى

٢ ليرء

يجوز لا يجب

الابتداء والوقف على حرف واحد

٢ سمى بالهمزة دوال الوقف للتوصل بها الى بقاء الحركة قبلها ج

بقاء الحركة التى قبلها فى الوقف كما زاد واهمزة الوصل للتوصل بها الى النطق بالسكون
الذى بعدها فى الابتداء قوله فحذفت همزته اى همزة ارء كما حذفت فى يرء ثم
حذفت الياء من اخره لاجل السكون بان لا يجيء الامر الذى على حرف واحد
منه اى على الاصل يعنى حذفت الهمزة من ارء ونقلت حركتها الى الراء فا
ستغنى عن الهمزة فصار رء ثم حذفت الياء علامة للامر فبقى على حرف واحد
وتقول بالنون الثقيلة المؤكدة فى الامر الحاضر رين ريان رون بضم الواو
للجمع رين بكسر الياء للواحدة ريان رينان فجيء بالياء فى رين لانعدام السكون
يعنى ان الامر من الفعل الصحيح مبنى على السكون بسقوط الحركة ومن الناقص
بسقوط لام الكلمة لانه بمنزلة الحركة منه كما مر فاذا دخل عليه النون
المؤكدة يكون الامر من الصحيح مبنيا على الفتح فكما اعيدت الحركة المحذوفة
من الناقص لانه حينئذ انما يكون ليكون الامر ... فاذا د
خل النون عليه يجب ان يكون ما قبلها متحركا فاعيد ما حذف لاجل السكون
وهو لام الكلمة فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح فيقال رين بالياء

الا انه

... كما اعيدت الحركة من الصحيح اعيدت اللام المحذوفة ج

المفتوحة كما يجيء الامر باعادة الياء في ارمينّ لانعدام سكون ما قبل النون

ولم يحذف واو الجمع في ردنّ بضم الدال مع ان القياس الحذف كما في اضربنّ

كما حذفت في اغزن وارمن لانعدام الخ

وانصرنّ لانه يعني ضمة ما قبلها يعني ان يحذف واو الجمع من الامر عند دخول

الثقيلة من شرط حذفها ان

نون التاكيد اذا كان ما قبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة بتقدم الضمة لان

وههنا ...

الدال قبلها مفتوح فلو حذفت لم يوجد ما يدل عليها فلم يحذف كما يحذف في

الواو

اغزنّ لان ما قبل النون الثقيلة فيه مضمومة وهو الزاي لان اصله اغزووا

وارمن فانها حذفت فيها الخ

بضم الزاي والواو الذي هو لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فاسقطت

ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين لان الثانية علامة الجمع تبقى اغزوا بضم

الزاي ثم لما دخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والاولى من النون

الثقيلة فحذفت الواو وان كانت علامة لدلالة الضمة التي قبلها عليها

وتقول بالنون الخفيفة رينْ باعادة الياء وفتحها ردنْ بضم الواو رينْ بكسر

اسم الفاعل

الياء اسم الفاعل من راى يرى راءٍ اصله رائي فاستثقلت الضمة على الياء

عبارة التنوين

فاسقطت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين لان التنوين عبارة عن نون

ساكنة فحذفت الياء لان التنوين علامة التمكن فبقي راءٍ رائيان على الاصل

اي راءٍ وراءون رائية رائيتان رائيات ورواءٍ واصل راءون رائيون على وزن ضاربون

فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت ضمة الياء الى الهمزة بعد سلب كسرتها لاجل الواو

فصار راءون واصل رواءٍ رواءي على وزن ضوارب فاسكنت الياء للثقل

ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم عوض التنوين من الياء او من حركتها فصار رواءٍ

والبواقي جارية على الاصل ولا يحذف همزتها اي همزة اسم الفاعل مع انها مفقود

من المضارع وقد عرفت انه لا يستعمل بالهمزة في باب لا يحذف همزتها ايضا

لا يجيء في اسم المفعول عن قريب وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف

لا تقبل الحركة ولكن يجوز لك ان تجعل همزتها بين بين المشهور يجعل

الهمزة بين مخرجها ومخرج ما يجعل في سائل وقس على هذا اي على يرى

الياء

ارى يري اراءة يعني كما يجب التخفيف في مضارع راى لكثرة استعماله دون

اخواته قال ابن الحاجب ان الماضي من الرؤية على زنة افعل حذفت

الاراءة

الهمزة حذفا لازما في الماضي والمستقبل جميعا وقيل ارى يري فالزموا

في الاصل اكثر

كذا لا يجب التخفيف في اراى يرى دون اخواته

كلهم التخفيف لكثرته في كلامهم ولهذا لم يلتزم في قوله ناءى يناءى وناى ينئى
على وزن اعطى يعطي بل جرى في جواز التخفيف كغيره لانه لم يكثر تلك الكثرة
الى هنا عبارة المحقق الجاربردي واما كيفية التخفيف في ارى يرى فهو ان
اصلهما ارأى يرأى على وزن اعطى يعطي نقلت حركة الهمزة الى الراء الساكن
قبلها فيهما ثم حذفت واعلال الياء ظاهر وذكر في شرح الهادي انه يحتمل الحذف
هنا وجه اخر وهو انه اجتمع في ارأى همزتان بينهما حرف ساكن والساكن
حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية على حذفها في أكرم
ثم اتبع سائر الباب وفتح الراء لمجاورة الالف التي هي لام الفعل فلا يستقل
هنا اخفى همز ورفض واعترض عليه بعض الفضلاء بان هذه العلة
توجب الاطراد في مثل ينأى نهى نأى وقد عرفت انه ليس بواجب
واصل اراءة ارآى على وزن اكرام فخففت الهمزة بنقل حركتها الى الراء
وحذفها فصار اراءا فقلبت الياء همزة لوقوعها في طرف بعد الالف الزائد
فصار اراءا ثم عوض الهاء فصار اراءة هذا هو المعتمد فيه وان جاز غيره

لان الساكن حاجز غير حصين

اناءى ينئى ح

من الهمزة ح

واذا عرفت تلوناك كله ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من ان معنى
قوله وقس على هذا ارى يرى انه يجب التخفيف في مضارعه دون ماضيه
كما يجب في مضارع رأى دون ماضيه وانما ذلك المقصود نظيرهما على تخفيفهما
القوم واستعمالهم فاما تكثما من القاصر من اسم المفعول من رأى يرى
مرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء اصله مرءوي على وزن
مضروب فاعل بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون وادغم
الياء في الياء فكسر الهمزة للياء كما وقع الاعلال هكذا في مهدي اصله مهدوي
كما سبق واذا عرفت كيفية الاعلال في المفرد في اسم المفعول امكنك القياس
عليه سائر تصاريفه وهو مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات
وبابه ولا يجب بل يجوز حذف همزتها اي اسم المفعول لان وجوب
حذف الهمزة في فعله الذي هو يرى غير قياس بل التزموا لكثرة استعماله
ولهذا لم يجب في نأى كما مر وكل ما بني على حذف القياس لا يتبع
شيء اخر غيره فلا يتبع ذلك الفعل الذي هو يرى المفعول الذي

اسم المفعول

الاستتباع

نحو مُرئى وغيره من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة فى وجوب
التخفيف ومعنى قولنا يستتبع الشى انه يطلب ان يكون ذلك الشى تابعا
له كحذف الهمزة فى يكرم فانه يجعل حذف الهمزة من نكرم وتكرم وسائر
تصاريفه تابعا للنفسه فيحذف منها فاذا علمت معنى يستتبع
علمت معنى لا يستتبع وحذفت الهمزة وجوبا فى نحو مُرى بضم الميم
وفتح الراء وتنوينه وهو اسم المفعول من باب الافعال اصله مرئى
بوزن مكرم فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان
الالف والتنوين فحذفت الالف من التلفظ واعطى التنوين لما قبلهما ثم نقلت
الهمزة فاجتمع ثلث سواكن فحذفت الهمزة فاعطى حركتها لما قبلها و
بحذف الحركة
انتقل التنوين ايضا فصار مُرى هذا تخفيف بعد الاعلال ويجوز
بالعكس وتقدم نظيره وانما وجب ذلك مع ان وجوب حذف الهمزة
فى فعله الذى يرى غير قياسى لان رعو الكثرة الاستعمال ايضا لكثرة
مطلب التعليل
مستتبعه والتعليل بتبع الكثرة كثيرا وهو ارى يرى واخواتهما
[illegible]

كاسم الفاعل والزمان والمكان وان كان الحذف فيهما غير قياس بخلاف
مرئى فانه فرض فيستتبع له واحد فقط وهو يرى واسم الموضع من يرى
الذى هو الثلاثى مَرى بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها و
اصله مرئى على وزن مفعل فاستثقلت الضمة على اليا فاسقطت فالتقى
ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا من التلفظ واعطى التنوين لما قبلها
فصار مرأى والآلة مِرأى وهو كالموضع فى اصله وفى اعلاله ووزنه
لكن الميم منه مكسور واذا حذفت الهمزة اى اردت حذفها للتخفيف فى
هذه الاسماء وهو اسم الفاعل والمفعول والمكان والآلة من يرى الذى
هو الثلاثى يجوز لك الحذف قياسا بالنسبة الى نظائرها التى حذفت
الهمزة منها تخفيفا نحو مسلة وغيره الآلة اى حذف الهمزة فى هذه
الاسماء غير مستعمل فى كلامهم لجمعها من رأى يرى الذى هو الثلاثى
رأى يرى اذا الماضى لجمعها لا تخفيفا كما فى المعلوم والمضارع تخفيفا
كما فى المعلوم ايضا فيقال فى الماضى رئى يُرى وارئت وفى المضارع

الله

يرى يريان يرون ترى تريان يرين وكيفية تخفيف همزتيه ظاهرة مما
سبق وأما اعلال يائه كإعلال يا رمى يرمى وسيجي في باب الناقص
المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب باستقراء كلامهم وهو فاعل الجائي
السادس نحو أخذ يأخذ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع
ومن باب ضرب يضرب نحو أدب يأدب من المأدبة بمعنى الضيافة لا
من الأدب فإنه من باب حسن يحسن ومن باب فتح يفتح نحو أهب
يأهب ومن باب علم نحو أرج يأرج ومن باب حسن نحو أسل يأسل
ولا يجيء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء
من ثلثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرى ومن علم نحو سئم يسأم
ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام
يجيء من اربعة ابواب من باب حسب يحسب نحو هنأ يهنئ ومن فتح
يفتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم يعلم نحو صدئ يصدأ ومن باب
حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتمثيل مثال باب فتح على

مثال

مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لصحة عينها مما فيه واما تقديم
مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب
نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال
اعني أخذ ولا يجيء من المضاعف مهموز الفاء نحو أنّ يئنّ انينا لئلا يكون ذلك
بالاستقراء والتماثل ولا يقع الهمزة موضع حرف العلة والعرف
من هذا الكلام وما يتفرع عليه رفع توهم ان المهموز قسم من الا
قسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لشك التباين نأخذ الاقسام
وان فهمت الحكم وما يتفرع عليه ضرورة لا حاجة الى تعليله ومن
ثم أي ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء
في المثال الا مهموز العين واللام نحو وأد من باب ضرب ووجأ
من باب فتح وسمي باسم انتقال المثال لمهموز العين ومثال المهموز
اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز الفا واللام نحو أد من باب نصر
وجاء يجيء الاجوف المهموز الفا والاجوف المهموز اللام ولا يجيء

في الناقص الالمهموز الفا والعين نحو اري وراى ولا يجيء في اللفيف
المقرون المهموز الفا العين نحو واى مثال ضرب ولا يجيء في المقرون
المهموز اللام نحو اوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال
كونها في اول الكلمة على صورة الالف في الاحوال كلها اي سواء كانت مفتوحة
نحو اخذ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل وسواء كانت اصلية نحو
ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم
او همزة وصل نحو اضرب وانما خصت الالف لانها اقرب الهمزة في المخرج
وانها اخف حروف اللين فاستعملت الهمزة الف في الخط للتخفيف لان التخفيف
كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن
تخفيفها لفظا لما عرفت ان الهمزة في اول الكلمة لا تخفف لكن امكن تخفيفها
خطا فخففوها لانه ما لا يدرك كله لا يترك بعضه وقوة الكاتب عند
الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل
الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورة تنافي الاول الذي هو محل الحركات

وتكتب في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو راس و
لوم وذئب لانها اي الكلمة اي لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق
طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء كان ما قبلها
ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو
يسال ويلوم ويئس ونحو سال ولوم وسئم وانما نحو امثلة المتحرك
الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان
تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويس او بالادغام كخطية ومنهم من
يحذف المفتوحة بعد الساكن فقط نحو يسل والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو سال ومنهم من يحذفها في الجمع وانشاء
بالتلى الى هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان
كتابة نحو جؤن ومير على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة
على طريق اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على
وفق حركة نفسها لكان اولى لعدم شموله نحو جؤن ومير لانه على

مكان
بمعنى الوجود

عند الحاقي الكتاب لتمثيل الساكن قبلها وحكم ما بعد وجوده فقد علم
بطريقة آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستويين في تخفيفها الهمزة بحكم
اخواتها واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة تكتب على وفق
حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها
لان الحركة الطرفية عارضية والعارض كالمعدوم فصار كانها
لا حركة لها نحو قرأ ووطؤ واوتي ويعلم من هذا ان الطرفية اذا
كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يقرئ ولم يرد فاولى
ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كانت ما قبلها اي ما قبل الهمزة
المتطرفة ساكنا لا يكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة
نفسها لطرد حركتها ولا على حركة ما قبلها لعروض عدم الحركة
ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بلا صورة في الخط فان شكل الهمزة
وصورتها الخطية نون شكله احد حروف اللين واما الكتوب
في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة الهمزة وامارة لها ليعلم انه

هذا

هذا الهمزة في اللفظ تلفظ واما كتابته نحو البطؤ والوطئ بالواو
والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط
الباب الرابع في المثال قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعددة
لكثرة ابحاثه واشتغاله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل
الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين ويقال له معتل
الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه
اي الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف
العلة لما كانت في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا
من فاء اللام ولانه لا يجيء الاطراد في التسمية ويقال له مثال ايضا
لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير
للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة
ليس فيها حرف علة وبتقدير كونه مثله في تحمل الحركات كوعد
ووعد وقيل انما سمي مثالا لان امره مثل امر الاجوف في

الوزن نحو عد من نعف وزنه من ترنهن قرن عد يزنه تجيء موازنا
لهم في الوزن وهذا اى المثال يجيء من خمسة ابواب من باب ضرب
وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب
يوهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجيء المثال من فعل يفعل
اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كما في لغة بني عامر وفي
لغة غيرهم من باب ضرب لحذف الواو في يجد اى اصله يوجد في تلك
اللغة لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذا اى يجد في الضم
لغة ضعيفة لحذف جماعة النحاة واستعمال الفصحاء اذ يجيء
يوجد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع للاصل على
طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح
في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين
نحو وعد ووعد ووقر [illegible] الوقر هو ثقل الاذن وهو منعه
لامن الوقور بمعنى الثقل في البدن ولامن الوقار وهو الرزانة

لا شبها

لاشتباه الاجوف وقوله وفي يسل على انه منعد ويبح وييع ولم يورد من
الياء الامثال واحد تنبيها على قلته ونظائرها نحو ووطفا ووطف و
يسر ويسر فلانها لا تعل لانها في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال
انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم
اذ ولم يعرض له فتور وعي في التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل
وقيل انما لا تعل لانها في الاول اذ الاعلال قصد المجهول اى كون الحرف
معلا قد يكون بالسكون او بالقلب اى بانقلابه الى حرف العلة او
بالحذف اى بكونه محذوفا وقيل اشتباه لا تمكن في الابتداء بالساكن وكذلك
اى كذا لا يكون القلب منعقدا لان المقلوب به غالبا احتراز عن بعض
حروف الابدال يكون بحرف العلة يعني الالف الياء اذ ليست في المضموم
للتاكيد والمقام يقتضيه وحروف العلة اى الالف لا يكون الا ساكنة
وان لا يمكن الحذف فلنقصانه اى فلزوم [illegible] النقصان
من اللفظ الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوائد منه

وانما يلزم ذلك النقصان فيما الصحيح ومضاف الى المفعول ولا يعوض
اى لا يقع التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم
ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضي بالمستقبل بالتعويض في الاول
نحو نعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس الحروف وانه
اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمة اى ومن اجل ان عدم التعويض
بالتاء في الاول لئلا يلتبس المستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول
عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الاخر لان اصله
وعدة وهو عد بكسر الواو فنقلت كسرة الواو الى العين لثقلها
عليها مع الاعلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها
وقيل اصلها وعدة وحذفت الواو لمثل ما ذكر ولزوم التاء
كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا يحذف ولذا لم يحذف
من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعله نحو
يواصل للالتباس اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال

ولزوم التاء كالعوض

قوله التكلان اسم من التوكل وهو اظهار العجز والاعتماد على الغير

التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل و
هو التعويض الى الغير اصله وكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان
المستقبل لا يجيء على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء
التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك عد
الامر الذي وعدوا في الحذف قاصدا على الامر اذ اصله عدة يقول انتم الذين
اخلفوا ما عدوا والتاء التعويض من الامور الجائزة عنده لا من الامور
الواجبة فلا يلزم من حذف العوض حذف ور وعند الفراء لا يجوز الحذف
اى حذف التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو
الواو في العدة ولو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف
فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة
تقوم بسبب تشديد امر المضاف اليه مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها
وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر
على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو حال
اضافة

شعر
ان الخليط اجدوا البين وانجردوا
واخلفوك عد الامر الذي وعدوا

اى ان لم يتسلط الى الصواب او تطبيق الدليل بالمدعى

الاضافة ودعوا مطلقا فلم يثبت يوحلم ثم التعريب وكذلك اى ومثل العدة
حكم الاقامة اصله اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت
احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء فى الاخر
كما فى العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوها كالاجابة والاستعانة ومما
اى ولاجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء فى قوله تعالى واقام الصلوة اصله
اقامة الصلوة للاضافة كما حذفت فى عدا لامر وتقول فى الحاق الضمائر وعد
وعدا وعدوا الخ ويجوز اى يجب فى عدن ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجيهما
فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب للادغام المستقبل يعد لان اصله يوعد
الخ بدليل ان حروف ماضيه حروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب
ان يكون الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل
يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة المقدرة على الياء
الى الضمة المقدرة اى الواو ومن الضمة المقدرة الى الكسرة التحقيقية
التى اى كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لبيونة

الواقعة بين المفتوحة والمكسورة الاصلية وكذا تحذف فاء كل واو وكذلك

١٤٩

الخفة بين الانضمام ما قبلها فلذلك تثبت فى احدهما وسقطت فى الاخر وهذا
التعليل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لم يمكن حذف غير
الواو عينا الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالى الكسرتين الا ان ذلك اهون من
فان حذف الاخرين ومن ثمه اى ومن اجل ثقل هذا الخروج لم يجئ لغة
على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة
وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة وليت جعلوا هذه
الصيغة فى الفعل لمعنى غير فعلها معلوما كما مر الا حبك بكسر الفاء وضم
العين ودئل على العكس فلما استثقل احدهما وحذف فكيف اذا اجتمعا
وحذفت الواو فى يعد واخواته ايضا اى كيعد وان لم يوجد العلة
المذكورة فى يعد فيها للمشاكلة واطراد الباب وحذفت الواو فى مثل
يضع ويقع ويسع ويدع ويطا لان اصله يوضع بكسر العين وكذا
اصل امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة فى يعد ثم جعل يضع مفتوح
العين وكذا امثاله نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون فتحة

او لو حذف فاء الثانى لبطل معنى المضارعة
ولو حذف ما حذف العين لالتبس
ولو حذف ... الالتبس بالمبنى للمفعول

العين فقط ومنه لم يتكلموا الا انه يرد عليه انه لم يحذف الواو بعد زوال المانع
اعني كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يسع فان اصله وسع مكسور العين
فلم حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ والجواب انه وتمامه
هذه الافعال بمعنى وقته الواو ومتوحدة العين فذكروا ذلك الا وقيل لئلا
يلزم خرق قاعدتهم والاقيستهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا
الفن فانها من تسلات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ
هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله
ياوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت الهمزة المقدرة
مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلبها واوا في يوسر
لانه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة
فلم يترك الاصل وذلك الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات
الامر عد وانما لم يذكر الحذف في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه
من حكمه اولانه ماخوذ من تعد بلا واو والفاعل واعد بسلامة الواو

والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو على وزن مفعل
بفتح الميم وكسر العين والالة ميعاد اصله موعاد على وزن مفعال بكسر الميم
وفتح العين فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وهم اي الصرفيون يمثلون بها اي
الواو والياء مع الحاجز الثاني في نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب
نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز
اي في موعد يكونون اي الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز اي بطريق الاولى
واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حصينا حكم بان قلب
واو قنوة ياء شاذة لعدم كسرة ما قبلها وبعضهم عده كتنبيه همزة
خبئ بالالف وبئر بالواو وذئب بالياء ونقل السيد ركن الدين رحمه
الله عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت
فان مصدر قنوة فعلى القولين لا استشهاد في قنية الا انه الظاهر
من كلام الزمخشري لما كان كون يائه منقلبة من الواو وان هذا القلب
على القياس تبعه المص في ذلك ولعله فيما ذهب اليه الزمخشري والمص

المراد يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في شملال وعدم جوازها
في عنبا ويرد على المتقوا من ابن القطاع انه مجئ قنية قنية لا يمنع من
استعمال قنية من قنوة بالقلب ايضا **الباب الخامس في الاجوف**
اي المعتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير
في الاخبار على ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة
مقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص
يقال له اي يسمى اسم الاجوف الاجوف لخلو جوفه اي ما هو كالجوف له عن
الحرف الصحيح اي لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة
لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم في الماضي وتسمى غيره ببعض الثلثة
نتعالج ولما كان المتكلم منها على غيرها كما عشرة في صيرورته على ثلثة
احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان عد حالة الثلث
الصرفيين يتوهمونه الفعل الماضي لانهم لشدة اتصال الضمير المرفوع
بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو الاجوف يجيء

الاجوف يجيء

من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب
نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن فلم يجئ
منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبر قال بعض الصرفيين اصلا ضابطا
شاملا فقوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة
قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير
قال بعض الصرفيين في باب الاعلال اصلا شاملا لجميع انواع الاعلال
فحينئذ صلة الشمول الحالة صلة قال عليها وانما صفة بعد صفة
لاصل تحرره اي يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال
منه اي من ذلك الاصل وهو ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في
حروف العلة حال كونه في غير الالف الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله
شئ حتى يدخل في ستة عشر وجها وان الالف الذي لم يقع في الابتداء
فهو داخل فيه لخصوصه ومعناه انا نقول فيه ستة عشر وجها لانه
اي لانا نقول في حروف العلة التي هي غير الالف الابتدائي اربعة

اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اى كما يتصور فى
حروف العلة كذلك اى مثل ما يتصور فى حروف العلة من الحركات الثلث
والسكون فاضرب الاربعة الاولى التى هى احوال حروف العلة من الحركات
الثلث والسكون فى الاربعة الثانية التى هى احوال ما قبل حروف العلة
من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اذا كان حرف
العلة الساكنة التى فوقها اى ما قبلها فكان ما قبل الحروف فوقها ساكنا
كان لغوا لاجتماع الساكنين فبقى لك خمسة عشر وجها الاربعة منها
حاصل اذ الاول ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مفتوحة وحرف العلة
مع احد الاحوال الاربعة نحو قولا مصدر رويع وخوف وطوا ودلو
اما الصورة الاولى وهى ما كان حرف العلة ساكنا وما قبلها مفتوحا
نحو قولا فلان حرف العلة اذا سكنت اى وجدت على صفة السكون
جعلت من جنس حركة ما قبلها اى فى جميع الاوقات للتجانس بكون
الساكن والتبع ما قبلها اعنى الحركة لان الحركة بعد الحرف ذكر

١٥٢

فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن الصامت اذ الالف مصوت اعنى حرف
مد ممتنع بالاتفاق واما الابتداء بالساكن الصامت اعنى غير حرف المد فقد
جوزه قوم ولا شك ان الحركة ابعاض المصوتات لما ذكر فى ذلك العلم
فكما لا يمكن الابتداء بالمصوتات لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت
الساكن فيجوز ان يتقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة
على الحرف ولا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع بالاتفاق نحو ميزان اصله موزان
قلبت الواو ياء وبيوسر اصله ميسر قلبت الياء واوا لان اذا انتصف قبلهما اى
الواو والياء ما قبلها فالمناسب ان تجعل من جنس حركة ما قبلها
لخفة الفتحة والسكون يعنى ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف
العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة ولا حاجة الى
القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية
وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاءت الياء فيقبل ذا بتيمنا
الياء فتقبل صامتى اى نونتى وصومتى ذكر الواحدى فى تفسير

قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضي الله عنه هي لغة
بلحارث وهي قبيلة من اليمن ويجعل نحو اغزيت اصله اي اليا واو بعد كسرة
اذ اصل اغزيت اغزوت فقلبت الواو يا وان لم تكن كسرة ما قبلها
سود تبع لغيره كما يجي ان شاء الله تعالى وطرد الباب كيلا يكون
تبع الاكثر وكتبهم تبعا له واطراد الباب لا يقتضي اصالة المتبوع وفرعية
التابع كما في اي الكتاب ويجعل نحو كينونة اذ اصله كوينونة بالواو لانه
ماخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها
وانتم قلتم اذا كان كذلك لا يجعل لان اصله اي اصل لفظ كينونة كيو
نونة عند الخليل بوزن فيعلولة اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء فصار كينونة
كما ادغمت في ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء ثم ادغمت
الياء في الياء فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل
لانها لما تغيرت بالقلب من الواو انسهم هذا التغيير الثاني بالحذف لانه

لان التغيير يؤنسهم بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت
الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث
ولم يلتزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة مغير
عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة
فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل
عودها اي الياء في قوله حتى تعود الوصل كينونة ووجود فيعلولة
كخيتعور وهو كل شي لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب
قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها اية الحب حبها خيتعور وقيل
اي قال الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف على
وزن سرجوجة وهي الطبيعة ثم فتح الكاف اي غير بابدال ضمة اوله
فتحة ثم بابدال الواو يا لا عند البصريين حتى لا يصير الياء واوا في
نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب
والقيلولة مصدر قال يقيل اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم

ميت

خيتعور

صَعْفُوقَة كَيْنُونَة صَيْرُورَة سُرْجُوجَة دَيْمُومَة سَيْدُودَة هَيْعُوعَة

لئن تقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي ثم جعلت
الواو في الواويات تابعة لليائيات ولم يعكس لكثرتها اي اليائيات
بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله حتى لا يصير
الى اخره وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من ان الامر في هذا
لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه
وعدم اشارة الى ما نقضه قوله لكثرتها لا اليها اي ولاجل خفة الواويات
قيل لا يجئ من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم
والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع
بمعنى قاء قال الامام ابن الجني في الثلثة الاخيرة في غير ما كان فا قبل
حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف
وطول فيسكن حرف العلة فيها للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب لقا
قوله لا استدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضي وقوله ولها عريكة
الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يحصل بشروط

سبعة اشارة الى الاول بقوله اذا كان اي حرف العلة في فعل لتعلله او في
اسم على وزن فعل لتشبهه بالفعل والى الثاني بقوله اذا كانا متحركا
لقوله اذ كان حركتها غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة
فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ويكون مفتوحا ما قبلها في
حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة قوة الاستدعاء للواو والعطف
والجملة الحالية عطف على الاول لان الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه
عليه فيكون تقديره اذا كان في فعل وفي حال كون حركتها غير عارضة
وحال كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب
في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة للدلالة على الاصل واشار
الى الرابع بقوله ولا يكون اي لا يوجد في معنى الكلمة اضطراب وحركة
اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب
معناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلا
لان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلتقي فيه حروف

الحال في معنى الظرف

عطف الجملة الحالية

٧ وحال عدم اجتماع الاعلالين في الكلمة وحال عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارع فعل اي ماضي فيه حرف العلة وحال عدم التقاء اعلال حرف العلة

العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو معوض
والى السابع بقوله ولا يترتب الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت
الغرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط الاول اذ هو
متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة
او حركة ما قبلها او بعلتها من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة
واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل باقي الشروط تابعة له ظاهرا
او حالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس
حرف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها
وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا فهو الثاني وجودي
لان قوله غير عارضة وان كان عدميا بحسب الظاهر لكن المراد
منه التحصيل على ما نشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على
الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها
بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم

الشروط الاربعة الاولى على الثلاثة الاخيرة لان الاربعة الاولى
متعلقة بمقابلة المحل واهلية الاعلال والثلاثة الاخيرة متعلقة
بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في
ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس لان الفساد في نفس
الكلمة والسادس الفساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان
دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ
الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير
عارضة ونبه بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين
تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية
وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف التي فرض ورود الاعلال
عليها والتعلق بغيرها وعدمه اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة
نقل اذا اختلت جملة الشروط السبعة المذكورة نعل نحو قال اصله
قول ونحو دار اصله دور واسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود

الشرائط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل
ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والثالث ان يؤخر قوله ويعل
مثل ديار مع ثياب الى قوله للمتابعة عن جميع ما لا يعل فيه حرف
العلة لانتفاء الشرط ليتبع الفصل بين ما يعل لاجتماع شرائطه
وبين ما لا يعل لانتفاء شرائطه الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر
ورعاية للمناسبة لما تقدم في كيفية الاعلال واصل ديار دوار
اعل تبعا للواحد يعني دارا وهو اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله
قوام تبعا للفعله اعني قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط
اصله سواط تبعا للواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا للواو
واحده ولم يقل تبعا للواحد كما قال في ديار لان واحده لم يعل
بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي اي واو سوط وانما يعل الا
انها مشابهة بالعادة في كونها ميتة اي ساكنة والميت قد اعل
فكان سوطا قد اعلت بسبب ما اعل اعني تعل هذه الاشياء

التي هي ديار وقيام وسياط فانه لم تكن افعال على وزن افعال و
حتى الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن افعال ولا على
وزن فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم
ان هذه الاشياء التي هي علت بالتبعية وانه لا تكون [illegible]
[illegible] بتتبع
[illegible] من عطش
[illegible] ان الثلثة
[illegible] جمع لا يعل نحو
[illegible] وهو الحمار الذي
الحوكة جمع حا[illegible]
يميل عن ظله لنشاط وصوان [illegible] قرب المدينة لانتفاء
الشرط الاول فيها وهو احد اللام بها اما انتفاء اللام الاول اعني كون
حرف العلة في افعال فظاهر فلذلك لم يتعرض المص له واما انتفاء
اللام الثاني اعني كونه في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله نحو وجهة

الشرائط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل

ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والثالث ان يؤخر فود ويعل

مثل ديار مع ساتة الى قوله للمتابعة عن جميع ما لا يعل فيه حرف

العلة لانتفاء الشرط لتابع الفصل بين ما يعل لاجتماع شرائطه

وبين ما لا يعل لانتفاء شرائطه الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر

مثل سياط

وانما قال تبعا للواو

قال في ديار لانه واحد لم يعله

علة بسبب واوه ويا اي واو سوط وانما نعل الا

انها مشابهة بالعادة في كونها منه اي ساكنة والدار قد اعلت

فكان سوطا قد اعلت بسبب ما اعل اعني نعل هذه الاشياء

الرابع ان تقلب ياء لاجتماع خمس شرائط ان يكون في الجمع وان في واحده ساكنة مكسور ما قبلها وان يكون بعدها الف في فعال وان يكون اللام في الفعل صحيحا وقد اجتمعت هذه الشرائط كلها في حياض وسياط

الخامس ان يقلب ياء وهي عينا في المصدر لاجتماع ثلث شرائط ان يكون فعله معتلا وان يكون قبلها كسرة وان يكون بعدها الف وقد اجتمعت الثلث في صيام وقيام لان فعليهما صام وقام وقد اعل عاية

التي هي دار وقيام وسياط وانما لم تكن افعال على وزن افعال و

حتى الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن افعال ولا على

وزن فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي دار وقيام وسوط واعلم

ان هذه الاشياء التي هي علة بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاخيرة

التي اشار ابن الحاجب في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لما استثنيها

في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها بقوله ولا يعل عطف

على قوله يعل في قوله ومنه لم يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة

الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة اجمع لا يعل نحو

الحوكة جمع الحائك والخونة جمع الخائن وحيدى وهو الحمار الذي

يميل عن ظله لنشاط وصوري اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء

الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اعني كون

حرف العلة في افعال فظاهر فلذلك لم يتعرض المص له واما انتفاء

الامر الثاني اعني كونها في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله نحو وجهت

عن اوزان الفعل بعلامة التانيث وبين الثاني الاولين والاخرين فى
الاخيرين وقيل انما لم يعل حروف العلة فى هذه الاشياء حتى يدل
هذه الاشياء اى حروف العلة فى هذه الاشياء على الاصل اى على ان اصل
حيث ياء واصل غيره واو ولو اعلتا لم يعلم انها واوى واى يائى
ومن ثمة لا يعل نحو عور القوم لطرو حركته بسبب الفك التركيبى
فلم يوجد الشرط الثانى اعنى عدم عروض حركة حرف العلة
ومن ثم لا يعل نحو عور واجتور لان حركة العين فى عور و
حركة الثانى اجتور فى حكم السكون لان العين والتاء فى حكم الساكن
اى العين فى عور فى حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء فى اجتور
فى حكم الثانى تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون
فتحة ما قبلها فى حكم السكون واما حمل الثلاثى هنا على المزيد لان
نهم يقولون الاصل فى الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل
اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل

لا يعل نحو عور

الاصل فى الالوان والعيوب

الاصل وهذا عكس ترتيب الابواب فان ترتيب الابواب يتبع المزيد للمجرد
وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لا يلتجى الى عدم اعلال الاصل الذى
هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار خالفهم وسائله يظهر
العيب عنى عارت عينه لم تعار اى ان الهمزة فى اعارت للاستفهام والالف
فى تعار بدل من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال فى الاقليد
لقوله اعارت وجهه عندى هو انه اسند الفعل الى العين عند ان
عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان
العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقص
رتبة العيب ههنا لا يلتفت اليه فى كونه عيبا حتى كان عار ليس
من افعال العيوب فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب
الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قلبها الفا ان تكون متحركة وما
قبلها مفتوحة ومحمول على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحا
جب وهو مستاليس كذلك اذ لا شئ يحمل هو عليه اصلا هو اصل عور

شعر

وسائله يظهر العيب

كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الذي ابن الحاجب نادقص
تقتضيه قال ولم يعل باب اعور واسود لبيان ان الواجب انه بني لعدم موجب
الاعلال وهذا الذي ذكره ابو اسحاق في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور
لسكون ما قبلها الكلم الا ان يقال انه تنظر الى ان اعور ثلاثي واعوار سداسي
فالثلاثي اصل للسداسي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل
انه نظر الى جانب اللفظ والى جانب المعنى نظر ههنا علة الى انه كلمة من باب
خاف فهو جدير موجب الاعلال فاعل ثم يكون ما قبل الواو في اعور
في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والاستعمال الا انه لم يعل لئلا
يلتبس بعض عنا فاعل ولم يعل نحو عور لعدم موجب الاعلال لسكون
ما قبل الواو ولم يستعمل ما يعل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار مع
ان الاعلال لا يقبل الحركة اليه ولو لم تغير نحو الجيم في تجاور على ان الساكن
ليس بحاجز وقلب الواو الفا لان تحذف احدى الالفين لالتقائهما والساكنان
فيلتبس باب علم في الوقف ومنها انه لا يعل نحو الحيوان حتى يدل حركته

حيوان
والحيوان مصدر ... سمي به ذو الحياة واصله حييان فقلبت الياء الثانية واوا ...

على اضطراب ان معناه لانه في معناه اضطراب وحركة فلم يوجد الشرط الرابع
وهو عدم وجود الاضطراب في معنى كلمة ولحوق جهة عن وزن الفعل بزيادة
الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره الملخص لان مقصوده
بيان انتفاء الاعلال بانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبعة والمؤلف محمولا
عليه اى على الحيوان في عدم الاعلال فانه لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه
والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكر فيها انتفى فيه الشرط الاول لكان اوجه الا
انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه
كما في ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه
وراعى صنعة الطباق ومنها انه لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه اعلالان
لانه قد اعل طوى مرة اصله طوي قلبت الياء الفا فلم تقلب الواو الفا
لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين فانه يستلزم الاعلال ولم يعكس
لان الاعلال بالاخر اولى ولم يعل طويا لانه محمول عليه اى طوى في عدم
اعلال الواو فانه لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل نحو حيي بقلب الياء الاولى

الماضى لا يلزم منه ضم الياء فى المضارع اى فى مضارعه لانتفاء الشرط السادس
وهو عدم لزوم ضم حرف العلة فى مضارعه يعنى اذا قلبت الهمزة من حى الفا
وقلنا حاى يحى مستقبله يحاى يعنى وجب القلب فى مضارعه ايضا تبعا
للماضى كما مر فى خاف يخاف ومنهم لا يعمل نحو العود والصيد حتى يدل
على الاصل يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل
يعنى لو قلبت واو العود الفا وقيل العاد لم يعلم انه واوى او يائى وكذا
القيد الرابعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها
اى ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو قيس
وبيع ويغزو ولم يبيعوا بجعل حرف العلة فى الصورة الاولى اعنى
قيس واوا والضمة ما قبلها وليا عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة
فى الصورة الثانية اعنى بيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا
بعد الضمة ثم بجعل واوا والضمة ما قبلها وليا عريكة الساكن فصار بوع
وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء فى الصورة

فى الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكينها حرف العلة كما هو الاصل
فى اعلال الياء ولسنا كالبيع افصح فصار بيع وهذا افصح وحرف العلة
تسكن فى الصورة الثالثة اعنى يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو وفصار
يغزو بسكون الواو ولا تعل حرف العلة فى الصورة الرابعة لخفة الفتحة على
الواو والمقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومنعه اى
ما جل ان الفتحة خفيفة لا يعل نحو غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة
غائب ولا نومة بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك
كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل
حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو موزان واعوذ
ورضوا ويرمى وفى الصورة الاولى اعنى موزان يجعل حرف العلة
وهى الواو يا لما مر من ان حرف العلة اذا اسكنت جعلت من جنس
حركة ما قبلها وفى الصورة الثانية وهى اعوذ يجعل حرف العلة وهو
الواو يا لانكسار ما قبلها وليا عريكة الفتحة لكونها اخت السكون

وجمع الغائب غيب وغياب وغيب وان نما شئت الياء مع التحريك بالالف نحو جسد وان الالف جمعا وصيد مصدر قولنا بعير صيد الاان فينبوء لا بد المصدر صحاح الجوهرى

فصار ادعينه ولا يهل مثل دعوا مع انه من الصورة الثانية لان الا
سما التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها لبعدها من الفعل
الثقيل الا اذا كان اسم منها على وزن فعل نحو باب نحو دور وهواى الدوا
ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفى الصورة
الثالثة وهى ضربوا اسكن حرف العلة الخفيفة لثقل الضمة عليها ثم حذف
حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم ضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغير
فصار ضربوا والصورة الرابعة وهى ترمين مثلها اى مثل الصورة الثالثة
فى الاعلال اى سكنت الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم حذفت لاجتماع
الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها كائنة اذا كان قبلها
اى ما قبل حرف العلة حرف صحيحا ساكنا او ما هو فى حكمه مع حركات
حرف العلة نحو يخوف ويبيع ويقوا تعطى حركاتها اى حركات حروف العلة
فى هذه الثلثة الى ما قبلها لضعف حروف العلة لانها تتولد من الحركات
وقوة الصحيح ولكن تجعل حرف العلة فى نحو الف الفتحة ما قبلها بسبب
الحرف

تثقل فتحة الواو والياء وليس عليكم التاكيد الطارض لسكونه وان قال العارض
لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة
اذ الحركة ثابتة فى التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو لحوف
فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلى فقرى
نحو اى وبيع وبيتا ولا يعل نحو اعين جمع عين واد وار جمع دور واقوس
واثوب وانيب مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال
فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا
انقسم الاحاد الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من
الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل
اعين التبس بكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا لو اعل
ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمضارع دار يدور وقيل
نحو مجيد مع انه من تلك الصور حتى لا يبطل الالحاق فانه
ملحق بجعفر وكذا يعل نحو قوم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس

الاعلال في الاعلال اذا اصله قووم فلو نقل حركة الواو الثانية الى القاف
لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الحق بالجند بقوى وقلبت الفا يلزم
ان يقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة
غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا يكون ثابتة مستقرة ويكون
في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم اذ لو قلت
دعوا زيدا او وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف
حركة الواو الاولى بعد التحرك بها ونقل الثانية وان كانت عارضة
الا انها لم تنفك عنها بل صارت احد حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة
ولذلك جاز ادغام بالمجتلبة مع كسر الحاء ولم يجز ادغام مع المجتلبة
وفتح الحاء كما مر وانما لم يكتفيا بهما حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين
بلا فصل حتى لا يلزم الاعلالين لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال
الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو التقي مع انه من الوجوه الثلثة
حتى لا يلزم الحرف الساكن في اخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت

معرض بفتح الميم موضع مثا عرض يعرض اى ظهر وهو من باب ضرب بقرب الانقع وقف ظهور الذوال

ان الحركة المنقولة لما صارت احد حروف الكلمة كانها اصلية بخلاف الحركة الخارجية جاز ادغام بالهمزة بلا اعتبار حركة الحاء اذ هي عارضة الخارج لالتقاء الساكنين ولم يجز ادغام بالفتح بل وجب اثبات همزة لان حركة الحاء عارضة من التقاء فاستغنى عن الهمزة ووجب فتح الحاء كما مر

١٦١

حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل
وكسر الميم في الجر لان المنقوص سوا الكثرة ح ولا موجب لتغييره وابقى الياء على حاله
لموافقة حركة ما قبله اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا وابدل ضمة
كسرة لصيانة الياء يلزم في اخر محرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل
الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوى عليه
كما حصل اذا اسكن هو نفسه بخلاف العصا فان هو ساكن فيه وبخلاف
نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محذور ولا يعل نحو سوم وبيان
وعفوال ونحيا طامع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيما يتصف به الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور
في نفسه ومحذور للاشتباه محذوف وراخر وهو الالتباس في كل واحد
منها اما في سوم فلانه لو اعل وحذف لاجتماع الساكنين وقيل
سام يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر في الوقف
واما في البيان فلانه يلتبس بنا مالم يسم فاعله من مضارع بان بين
لو اعل وحذف لاجتماع الساكنين

في الصورة او بنا ما لم يسم فاعله من مضارعه يتعمل في الصورة واما

في مقوال ومخياط فلم يبن لا منعل هو ام مفعال واما معول ومخيط فلم

يعل مع اشتماله الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال

لانه منقوص من المقوال والمخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فنقص

فلا يعل مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا له اى لمخياط فان قيل لم يعل

الاقامة بالنقل والقلب واصلها اقوام مع حصول اجتماع الساكنين

فيها اذ العلة كاعلال اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام

فانه ثلاثى اعل في الاعلال اى بالضرورة البغية محذور كخلاف اخواتها

فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثى اصيل في الاعلال قلنا

لانه ابطل قوله اى القائل وقوله تقويم مثلا اتقوا استتباع قام للتقويم

اى ابطل قوله انه يطلب ويستدعى قام بتبعية التقويم في الاعلال وان كان

ثلاثيا اصيلا في الاعلال فرق بين الجمع مع التقويم لانه فعله وهو

مصدر وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يتبعه

نحو قوله في الاخوة

وانه قد يجعل الاول اذا الاول غير البيان مكسورة

عند الجمهور وانما قال الاعلال عند الجمهور كان الكافي قال الاصل اقوامة لكذا في الديوان

اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس لحذف احد السببين الاولين يعود بعد

قوله بعد فلا يلتبس بالامر صورة

لان لا تلفظ في الاذهان ومثله بالتصريح وقوعه مقولا كقوله ثقال ابراهيم

اذا اصل فلما صار افعلن كما مر واصله امر افعولن كما انهم يعتبرون

الاشتراك الضمني في بعينا وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اى كالاشتراك

قليلا واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما

بيعن بفتح الفاء والعين ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الا

شتراك بين الماضى وبين الامر في مثل قلنا من غير فرق الواضع اى عنا

غفلة من الوضع الاول بانه وضع لمعنى اولا قصدا وكذلك ثانيا

قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى

من غير قصد الاشتراك وهذا اما يكون على تقدير ان يكون الواضع

غير الله كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب في وقوع الاشتراك في

اللغة هو الغفلة واما على ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب

الاشعرى فلا يتمشى فعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما

وقع الاشتراك بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك من تلك

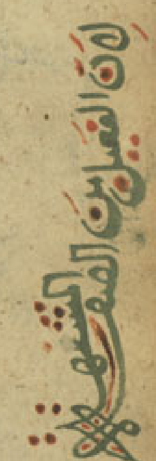
الغزو على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من الامر والماضى

هذا دليل اخر على عدم الفرق بين الماضى والامر يعنى انه لم يفرق بينهما فيه لان الاشتراك مما يغتفر الواضع وغفلة ونسيانه عند

والغفلة والغافل

البهشمية منسوب الى ابي هاشم

الواضع



في تفعّل تفعّلوا تكسّر تكسّرا تكسّروا وفي الامر وتكسّر تكسّرا تكسّروا في الماضي ونا

على نحو تباعد تباعدا تباعدوا والامر وتباعد تباعدا تباعدوا وا

ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا ماضيا وامرا

ولا فرق بين الاعلال بين فعُلت بضم العين وفعَلت بفتح العين

نحو طلت اصله طولت وقلت اصله قولت لانه اي الشان لا يعلم من

الطويل ولم يقل لانه ليس على وزن فعل ان اصل طلت طولت

بضم العين لا طولت بفتح العين لان التفضيل من الصفة المشبهة

يجيء من فعُل بضم العين غالبا ومن فعَل نادرا كالشريف من باب

نصر ولا يجيء الصفة المشبهة من طلت على طويل علم انه ليس من

طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين

خفت وبعت من مستقبلهما اعني يعلم من يخاف ان اصل خفت

خوفت بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من

حروف الحلق عينا او لاما وليس في خفت حرف منها عينا او لاما

فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجئ فعُل بالضم يفعَل بالفتح فعلم

ان اصله خوفت بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل بعت بيعت لانه لا

يجوز ان يجيء من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجئ ايضا فعل بالضم

يفعل بالكسر فتعين ان اصله بيعت بفتح الياء المستقبل من قال يقول الخ

اي يقول يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين

تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر واعلاله هو وهو ان حركة

حرف العلة اعطيت الى ما قبلها فحذف الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها

ما يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل اصله اي قول قولا قولوا

قولي قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف كما

في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة

الوصل لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما بعدها فقدم حذف الواو

على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين

مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج اليها لكن بسبب

كانه قيل زمان اخذ حركة الواو زمان اعطاء حركة الواو الى الثاني واحد فلذا قال اخذ حركة الواو مقدم على اعطاء الحركة الى الثاني
فاجاب بان منع التقدم الزماني لا يستلزم منع التقدم الذاتي فان زمان اخذ حركة الواو مقدم على زمان اعطاء الحركة الى الثاني
بالاعتبار الذات لا باعتبار الزمان وتقدم الزمان على الزمان باعتبار الذات جائز بالاتفاق والخلاف في تقدم الزمان على الزمان بغير اعتبار
الذات

اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على ترتيب عدم الا
جتماع لهما اعنى اعطاء الحركة الى الثاني ضرورة ولو منع التقدم الزماني
فلا يمنع التقدم الذاتي وبهذا دفع بقاء الساكنين امر ضروري
ولا ضرورة في حذف الالف وبحذف الواو في قل الحق وان لم يمنع
فيه الساكن لا يجب الظاهر على تقدير ثبوت الواو وبان يقولوا قولوا
الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو لام التعريف في الحق
فيكون حركة اللام في قل الحق في حكم السكون لان العارض كا
لمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه
بخلاف قولا وقولوا لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق
اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو اي بمنزلة الداخلين ولذلك
قال وهو بمنزلة الداخلي وانما قال بالداخلين للمبالغة في
لعل هذا سهو من قلم الناسخ والصواب هو المناسب
كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون
الف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل
في بحث الضمائر بعد قوله

ومعلوم ان ما سببه مقدم مقدم على ما سببه متأخر

كانه قيل اذا كان الاخذ قبل الاعطاء يلزم منه اجتماع الساكنين فالان لا يلزم فاجاب بان ذلك الاجتماع

فلذا لم يذكرها واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فتعرض له بقوله
وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخلي لانه يحقق معنى الفعلية لان
التاكيد في الحوادث يكون ومن ثمة اي من اجل كونه بمنزلة الداخلي
جعلوا معه اخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب
الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار اخره وسطا ولا اعراب
لان سببه وهو المشابهة بالاسم حصل بسبب حرف المضارعة
في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابهة بالتنوين في
كونه في اخر الكلمة والتنوين لا يقع محلا للاعراب اذ ليس من الكلمة
ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب ويحذف
الالف في ادعنا اصله ادعون قلبت الواو الفا فحذف الالف لا
جتماع الساكنين وان حصلت الحركة في ادعنا بالف الفاعل
الذي بمنزلة الداخلي لان الالف فيه ليست من نفس الكلمة لانها
جيئت بها لبيان تثنية الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان
تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها

فان قيل ان نحو يسلمان له حرف في الوسط
قلنا المراد الاخر الحقيقي

من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان فلا يرد بهى ان
الحركة والمحرك كليهما عارضان فى دعوا فكانت الحركة فى حكم السكون
والحركة وان كانا عارضة فى قولك الذان المحرك ليس بعارض بل هو
اصلى فيقوى الحركة بهم وضا فلم يكن فى حكم السكون ونقول فى اللام
بنون التأكيد قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان
قلنان ونقول فى الخفيفة قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر
على قياس الصحيح الفاعل ذلك آت قائل قائلون قائلة
قائلتان قائلات وقوائل اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت فى كسا اصله كساو ومن الكسرة
وجعل واوه الفا لوقوعه فى الطرف وعدم اعتبارهم بالالف
حاجزا فصار لان الواو ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او لان ليهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا
حذف احدهما وحرك الالف الاولى لئلا يعود الممدود

الفاعل

مقصورا

مقصورا والمقصور اسم الفعل اللازم يكون ما قبل آخر نظائره مفتوحا
الصحيح نحو كعصا وهو نظائر فرس والممدود واسم الفعل اللازم يكون
ما قبل آخر نظيره من الصحيح الفا كالكساء وهو نظائر كتاب فاذا حذفنا
احدى الالفين فى كساء وحرك الاولى لم يعلم انه ما قبل آخر الثانى
الاصل ام لا هذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لم يمكنه حذف
احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا
لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار
لالف اسم الفاعل لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة متمكنة فلا
يمنع من كون الثانى ما قبل الواو والثانى مفتوحة فقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الالفان وهو التقاء الساكنين
ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لدفعه لانه اى اسم الفاعل
يلتبس بالماضى ولا يمكن الاعراب فارق لانه ينزل بالوقف
وكذلك اى كالالف الاولى الالف الثانية فى عدم امكان سقوطها

١٦٥

المقصور والممدود

للالتباس بالماضي في تحرك الاخيرة فصار نهجريه ولم يحرك
الاولى لئلا يلزم تغير العلامة اذ هي علامة لاسم الفاعل او
حملا على كساء ونظير هذه المسئلة لا تنقيط الحروف في الرسالة الرقطا
وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة
في ذلك حتى قال قائل بها يبني خطأ وحكي ان ابا علي الفارسي
دخل على واحد من المشتغلين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب
ذلك بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال
خطأ فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطوتنا
في زيارة مثله فقام وخرج من عنده ويجيء اسم الفاعل
في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو هاع
من الهوع وهو القيء ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة
واحد المثنى القلب والاصل هايع ولايع حذف الالف
المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع بوزن فال

هوع

قلب المكان

ومنه اي ومما يجيء بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي
هائر اي منهم بحذف العين لما مر ويجيء اسم الفاعل في بعض الا
جوف بالقلب المكاني وهو نقل حرف باعتبار عارضه من الحركة والسكون
مكان حرف اخر وكل واحد منهما معروض بعارض الاخر نحو شائك
اصله شاوك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله
شاوك من الشوكة وهي تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع
اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز
فعلى هذا يقال جائني شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا واما من قال
جائني شاك بالرفع ورأيت شاكا بالنصب ومررت بشاك بالجر فقد
حذف حرف العلة التي هي عين الفعل طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب
الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحاد اصله واحد
فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء
عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يحتملها في

ذكرها هنا على سبيل الاستطراد لذلك

لتعذر الابتداء بالساكن مفتاح

الا بعد الدال

وفائدة هذا الكلام مع حصول العلم بمضمونه مما قبله دفع وهم اختصاص القلب باسم الفاعل المذكور

في قلبه استبعاد القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلا نحو القسي
بكسر القاف والسين اصله قووس جمع قوس فقدم السين الى موضع
الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية
في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام ثم اذ الاعلال جرى عليه فرعه
فلوع مثل عصو وجمع عصا اي جملة قسي بضم القاف اي قلبت الواوان
اعني واو فعول والواو التي هي اللام يائين لوقوع الواوين المذكورين
في الطرف في جمع والاولى منهما زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو
التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في التقدير قسو بواو واحد او نزل
الواو التي هي المدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها
في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء الثانية ساكنة فقلبت الواو
ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء لتسلم ثم كسر القاف اتباعا
لما بعدها فصار قسي كما فعلوا هذا الصنيع في عصو ثم حذف النقل
بالنقل فصار عصي وزنه فعيل والاصل عدم الابدال فيهما او

جمع عصا

منه اي من القلب المكاني اينقا وزنه اعفل اصله انوقا جمع ناقة على
وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة فصار اونقا
ثم ابدل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصار اينقا المفعول مقول اصله مقوول
فاعل اعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع
الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد
اولى لا بغيره وحذفت الواو الاصلية اي عين الفعل دون واو المفعول
عند ابي الحسن الاخفش لان الواو الزائدة اي واو المفعول علامة للمفعول
والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه اي الاخفش اي في جواب
دليله لا نسلم ان الواو علامة المفعول بل هي لاشباع الضمة لرفظهم
مفعلا لما قد والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة للمفعول
في المزيد فيه مما غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكنا لا نسلم
ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم توجد هناك
علامة اخرى غير المحذوف وقد وجدت اي في المفعول توجد علامة اخرى

المفعول

للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مفعول عنده اي عند سيبويه
مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه
مفول بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي
فالمحذوف هو الاصلي كما في مقتض مع التنوين واذا التقى ساكنان
والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلت هذا ذلك ان
يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك
بل هو حرف علة وكذلك اي كمفعول مبيع اصله مبيوع يعني اعل كا
علال بيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء
والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو لانه زائد عند سيبويه
على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة
لان الحذف بالزائد اولى
واحدة حتى يسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا والضمة ما قبلها
ويسلم البناء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اعني
العين على اصله لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى

لان الزائدة علامة والعلامة لا تحذف

ما نسخ من آية النسخ ازالة الشيء بالشيء فعلى هذا القرآن بعضه ناسخ وبعضه منسوخ ويكون
النسخ بمعنى التحويل والنقل فعلى هذا القرآن كله منسوخ لانه نقل من اللوح المحفوظ
والنسخة عبارة عن ... الكتاب

القياس لثقل التقاء الساكنين فصار مبوع فاعطي الكسرة الى ما قبلها لتدل
عليه ولا يلتبس بالواوي كما مر في بيع هكذا وقعت النسخة التي رايتها
والصواب ان لفظة مر وقعت سهوا من الكاتب لان هنا حق الكلام تعينا اي كما
اعطيت الكسرة لما قبل الياء في بيع اذ اصله بيع نقلت الياء الفا فاجتمع
ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي
فصار مبوع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل
ياء في ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند
الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع فمثال اصله مفعل بفتح الميم والواو
فاعل كما اي كالاعلال الذي في يخاف اي ينقل حركة الواو الى ما قبلها
ثم قلبها الفا وكذلك اي كمثال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء
وكسر الياء فاعل اي وقع الاعلال فيه كما وقع في يبيع بلا فرق ولكن
بالفرق المقدر في مبيع بين الموضع اي اسم المكان وبين اسم المفعول
فان الثاني اسم مفعول مبيوع والاول مكان مبيع كما مر وكيف لا يكفي

الموضع

بيوتا اي الفرقة التي هي معتبرة عندهم وذلك كما اي اغتبط ادم ابناءه
في الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانه اذا قدرت سكونه اي سكون
عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون جمع اسد بفتحتين
يكون اي الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان
جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بها للافراد
والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون وفي مثله ولذلك قال المص
اي اذا قدرت سكونه في موضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك او جرت
لكونه بمعنى السفينة كما في الفلك التي تجري في البحر ولا يصح جرين على جرت
لثبوت الايام تعطلها واذا وجب ان يقال جرى ح لان ضمير الجمع لا يرجع
الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء
مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى في الفلك
المشحون فان الفلك ههنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة
او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير

فلك

اسد

لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد

والثانية

الثالث المجهول منه قال

والثانية والثالثة مفعول ومفعل وقد تقدم انهما لا يعتلان ولذلك
لم يذكرهما المص المجهول منه قال قيل اي اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة
لان الكسرة ثقيلة على الواو وخصوصا مع ضمة ما قبلها فصار قول الى
قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي
لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره
لانه لان اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام
في العكس فصار قيل بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء
لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ
اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم
مطابقة في نسخة قصدا الى موافقة ما ذكره صريحا وهذا افصح اللغات
اذ لا ثقل فيها وفي لغة اخرى تشم كسرة ما قبل الياء او يبرهن الا
شمام بتذكير شم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح
لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اي ضمة

لان الحركة لا تستلزم الاعطاء اذ يمكن وجود الحركة بدون الاعطاء بان يتوصل بسبب خلاف الاعطاء فان لو وجد الاعطاء بدون الحركة لانتزاع ارتباط المربوط واحدهما وهو محال

جواب عن اعتراض المفتاح

حقيقة الاشمام

مثل المضموم بمعنى الضمة او يريد ان ما قبلها مضموم في الاصل و
وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء ال
ساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة
والقراء فيه وقع الاشمام في غير اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الا
سكان لا في الوقف فان الاشمام في الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف
المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط منه اذا اردت ان تشم
في وقفك شيئا من سكون النون وتضم الشفتين بعد اسكانها من غير حركة
وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد وكذلك قيل وبيع اي ما اتصل
ما يسكن لامه وحذفت العين لالتقاء الساكنين منه نحو اخترن وانقدن له
فالكسرة فيه اتصل به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص
والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعني يجوز فيهن
اي في بيع واختير وانقيد له وقيل وبيع ثلاث لغات ذكرها ما قبل الياء المطردة
وضمه في كليهما والاشمام في كليهما ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لا بعد ام

والاطراد التلازم في الثبوت

ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم واذ لا ضمة لا اشمام ولا يجوز ان يقول
اقوم بالواو الساكنة ايضا اي كما لا يجوز الاشمام لا يجوز الواو وكان
كما يجوز في مجهول قال نحو قيل
لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود في اقيم لما عرفت
ان اصله اقوم بسكون القاف وسوي في مثل قلنا وبعنا بين المعلوم
لا وقع التسوية
والمجهول اما في قلنا فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالا
قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة
قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف والسكون ايضا فوقع التسوية
بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في
المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن بكسر القاف واما في بعنا فعلى
لغة بيع في المجهول تقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بعنا
بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر
الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية
اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم

بالضم كتبت يا الغزو النقد يرى فان اصل قلنا في المعلوم قولنا بفتح القاف
وفي المجهول قولنا بضمها وكذلك اصل بعنا معلوما بيعنا بفتح الباء و
مجهولا بيعنا بضمها فالضم والكسر في المعلوم عارضان وفي المجهول
اصليان واصل يقال في مجهولا يقول يفعل كنصر فاعل كاعلال يخاف اي بنقل
حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

باب الناقص

في الناقص اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه
في الاخر اي من بعض الحركات كما في حال الرفع نحو يرمي او من الحرف كما في
حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف
في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية القبيح بذي الاربعة اذ لا يجب
الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد يعني في الاجوف وهو كثير
فهو لا يجيء بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم
منه تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية نحو رمى يرمي وغزا
يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو ونحوها في الى ان الفعل

رمى اه رميا بعوا رمار فنا رمي اصله رمي فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصله رمو واقبلت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان قلبت الفاء يلزم اربع حركات
متواليات موجبة لزيادة الثقل لان التخفيف لا حركة لها وحركة ما
قبلها وان لم تقد بهما ان هي الياء لانها متحركة متكسرتين ولم يعتبر واحركة
ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغير وثلث حركات
متواليات ثابتة في تلك المرتبة من الثقلة فلهذا جوزوا ضربوا ولم يجوزوا
ضربت وكذلك الواو وما قبلها فصار رموا فاجتمع ساكنان فحذف الالف
دفعا لالتقاء الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا
بفتح الميم وكذلك اي مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا
الا انهم ضموا الضاد فيه اي في رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل
حتى يصح واو الجمع ولا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل
فان اصله رضيوا بدليل الرضوان قلبت الواو بالتطرفها وانكسار ما

فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع الساكنان
فحذفت الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد
وسكون الواو فضمت الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم ينقلب ياء لسكو
نها وانكسار ما قبلها ولثقل الخروج من الكسرة الى الواو فصار
رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلت وحذفها في رموا ويحذف الياء بعد
القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اي رماتا
يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه مر في قوله حيث قال هذا الاولى وحذفت
(في فصل الماضي)
الالف في دعتا وان حصلت الحركة بالتاء الفاعل لان التاء ليست من نفس
الكلمة بحذف اللام في قوله ولا يعل حرف العلة في رميا ما مر في الفوا
من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا
كان ما قبلها مفتوحا لا يعل لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي اصله

يرمي كيضرب فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء
باسقاطها في يرميان لان حركتها وهي الفتحة خفيفة ولا صل يرمون يرميون
فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركتها ثم حذفها لاجتماع
الساكنين فصار يرمون وتعليلات اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت
فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة
لواو الجمع وكلام المص ظاهره هنا في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال
كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في اعلال رمو
ثم ضمت الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا بين جمع الرجال وبين
جمع النساء في مثل يعفون في الغيبة من الناقص الواوي نحو الرجال
يعفون والنساء يعفون لكنه بالفرق التقديري وذلك ان الواو ضمير في جمع
الرجال وفي جمع النساء اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو
على وزن ينصرن والنون فيه علامة التانيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه
يفعلن وعلم منه ذلك ان الواو في يدعون اذا كان جمع الرجال زائدة

ليس مثل الوزن والمجي دعفو

والنون علامة التانيث

دخول الجازم

وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا تسقط في الجزم والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا واصله يغزووا مثل ينصروا استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون ووزنه يفعون ومنه اي ومن اجل ان النون في جمع المؤنث علامة لا تسقط في قوله تعالى الا ان يعفون اي المطلقات ولو لم يكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين وبقي الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وتستوي ترمين مشتركة في اللفظ مع جماعة المؤنث اكتفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع المؤنث ترميْن بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا اذ دخلت الجازم على يرمي تسقط الياء منه علامة للجزم فيقال

مطـ

لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح ومنه اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء

فكما تسقط الحركة في الصحيح كذلك تسقط الياء في الناقص تامل

الفعل المعرب

كما

في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري كسقوط الحركة له في الصحيح نحو اضرب وتنص ان الياء اذا دخلت على يرمي الناصب تقول لن يرمي لان المضارع معرب كما مر لحقه النصب لتعلق الناصب الاعراب من الجزم والنصب والرفع لان المضارع معرب كما مر ولم تنصب ان الياء بعد تلبسها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة اي لا يتحملها كقوله ولو لا يحسبون الحلم عجزا لا عدم للسيئ احتمالي اي تحملي اذ لو حركت لخرجت عن وضعها

الا لو وجد لان نفي النفي اثبات تامل

وهو السكون الامر متمار اصله ارمي بسكون الياء فحذف الياء علامة للجزم فبقي ارم هذا لمن الكلمة قوله واذا ادخلت الجازم تسقط الياء

الا قوله بالجزم

علامة للجزم والا فالوجه ان يقال للوقف او للسكون كما في بعض

لانه من الابواب البناء فافهم

النسخ واصل ارموا ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما في يرمون بلا فرق واصل ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة

بنقط شرح بين الاعراب والبناء

تقديريات لان هذا الباب ماهو علامة للفاعلية والمفعولية والاضافة والفعل لا يكون كذلك لان الاصل انه حاصل وان لم يكن معربا بالاصالة لكنه معرب بالمشابهة فاطلقت تلك الالقاب على حركاتها وان لم توجد تلك المعاني لانه تابع تامل وهو الفاعلية والمعولية الخ

شرح

الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية
ولذا لم يذكره في اعلال ترميين الثالثة ذكره ههنا لئلا يتردد السامع
في بادي الامر من اطلاق لفظ اي الياءين سواء الساكنة والمحذوفة
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول
بنون التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارمينّ بالفتح ارمنّ
بكسر الميم ارميانّ ارمينانّ وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمنْ بالفتح
ارمنْ بكسر الميم

الفاعل

الفاعل رام اصله رامي على وزن ضارب فاسكنت
الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة
تتبع حركة الآخر اي تأتي بعد الحركة لكونه حسنا فانها
قبل الحركة فاذا صار الميم آخر تتبع حركته وتأتي بعدها وليست
بعارض الحدوث كالحركة بل حرف مستقل زيدت علامة للتمكن
والملائمة لا تحذف ولا تسكن الياء في حالة النصب بل تتحرك بها

التنوين حرف مستقل

لفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اي الفتحة على الياء
وان كان النصب على المشاكلة وهذا كثير في كلامهم واصل رامون را
ميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء اي حذفت حركتها لما مر ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء
صيانة الواو الضمة واذا اضفت الى التثنية اي تثنية رام الى نفسك
اي الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط اي فقد قلت راميّ اي في حالة الرفع
اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها تؤذن
بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها دون المضاف اليه فلو لم
يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار رمياي وقلت
راميّ في حالة النصب والجر ايضا بان اصله راميين فلما اضفته
الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم قلت راميّ بادغام علامة
النصب والجر اعني الياء الثانية في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة
فاذا اضفت الجمع اي جمع رام الى نفسك فقلت راميّ بياءين في جميع الا

الاحوال اي حالة الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي
اصله راموين سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم اي وقع
الادغام في راموي لانه اي لان الشان اجتمع الحرفان اي الواو والياء من
جنس واحد في العلة اي كونهما حرفي علة وسبق احدهما على اخرى
بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار راميي فادغم الياء الاولى
في الثانية فصار رامي ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامي واما في حالة
النصب والجر فاصله راميين فلما اضيفا الى ياء المتكلم سقطت النون
فصار راميي ثم ادغام الياء الاولى في الثانية فصار رامي المفعول مرمي
اصله مرموي فادغم كما في رامي في حالة الرفع بلا فرق واذا
اضيف تثنيه اي تثنية مرمي الى ياء الاضافة فتقول مرمياي في حالة
الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وتقول في النصب والجر
مرميي باربع ياءات اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام
الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة فتقول واذا اضيف

المفعول

مرميي

الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم الى ياء الاضافة فتقول مرميي ايضا اي كالتثنية
الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل
الاحوال اي في حالة الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله
مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرموي فاعل
كما في راموي فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المكسورة واما في حالة
النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مر
ميي فادغم الثالثة في الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية المدغم
فيها الموضع مرمى نحو المرمى اصله مرمي قلبت الياء الفا وحذفت
لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اي في مرمى انه ياتي على
وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا عن توالي
الكسرات فتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان الالة مرمى بكسر الميم
الاولى وفتح الثانية اصله مرمي فاعل مرمى المجهول رمي يرمى
مثل ضرب يضرب الى اخرها ولم يعل رمي بسلب حركة الياء لخفة الفتحة

الموضع

الالة

المجهول

عليها كما فى برهانا واصل يرمى يرمى كيغزو فقلبت الفا كما قلبت فى رمى

معلوما وحكم الناقص اى الواوى نحو غزا يغزو والحكم الناقص اليائى

مثل رمى يرمى فى كل الاحكام التى ذكرت فى اليائى الا فى هذا الحكم وهو

انهم يبدلون الواو يا فى نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزى اصله يغزوى

قلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر فى اوائل باب الاجوف

وانما اخر الواوى عن اليائى مع ان الاصل تقديم الواوى لقوة الواو

لان الواوى لا يجى منه افعل التعجب والمضارع واليائى يجى منه ولتفرع عليه

بحث الابدال بمناسبة ابدال الواو يا ولذا قال مع ان اليا من حروف

الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف

نحو تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره رد واو ابو واخ فى التثنية و

بقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها

اى حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف

اليها اذ المصدر بتاويل الكثير ويمكن ان يراد بالابدال بمعنى اسم جمع

تعريف الابدال

المصدر بتاويل الكثير

بدل واضافة الحروف اليها بيانية اى الحروف التى هى البدل لان كما فى قوله

وحروفها صطضط خفف عند الزمخشرى وعند البعض خمسة عشر وهى ما

جمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة

صال اى حمل من الحملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشرى ثلثة عشر

وهى ما جمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح به فى المفصل حيث قال

فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاى

ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى ههنا عبارته بعينها فى الكتب

الصحيحة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاى فى المفصل ايضا نعم منا

الناس من يقول انما ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم صال بل منهم

من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة وهى غير السين واللام

وثلثة من غيرها وهى الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة

عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل نحو انصت اى اسكت ويوم ظرفه

وجد مبتدأ مضاف الى طاه وهو اسم رجل وزل من الزلل

خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة اي في هذا الباب واعترض على ومن

الستة اما من حروف الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اورد اسجع

وردوا اذكر واظلم بمعنى ان المراد ما يكون للادغام والا لاورد اذكر واظلم

اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا

ولعل الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض

العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احد التائين

سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان الطاء فنظر بعض

من سيبويه في استخذ كما يجيء ان شاء الله تعالى ثم شرع في بيان اي حروف

من الحروف المذكورة من اي حرف تبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف

المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز غيره

مطرداً غير موقوفة على السماع في اجاد اي في نحو من الالف في نحو صحراء

اي في نحو الالف الممدودة لان الهمزة فيها الف في الاصل كالف سكرى

لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الفا

لزيادة

الهمزة

معنى مطرداً

صحراء

لزيادة المدة فتلك للتانيث للذوقهما صارت كمام الفعل ففي ان زيادة الالف

قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا

كما كان وضاع العمل ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف

زائدة فعلى هذا للف التانيث ولو الزائدة لزيادة المدة لبقي على ما هو ولا

يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع انهما اشبه

حروف العلة بعضها لبعض لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها

همزة كما في كساء ورداء لكونها قبلها الف فيهما فيضيع العمل فنقص للتانيث

ومنها اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل وليست باصلية لا

يجوز جعلها اي همزة صحراء همزة اي ابدا وهي همزة في نحو صحاري بنحو

الدال جمع صحراء واذا اردنا ان نجمعها ادخلنا بين الحاء والراء الفا وكسرت

الراء كما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومت وجعافر فتقلب

الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وينقلب الف التانيث ايضا ياء

لانكسار ما قبلها وتدغم احدى الياءين في الاخرى فصار صحاري بياء

مصابيح

جعافر

المشددة ثم حذفت الياء المدغمة للتخفيف كما في سيّد وابدلوا من الياء الباقية الفا
للتخفيف في الجمع الثقيل فلذا فتح الراء فصار صحارى يعني لو كانت همزة صحراء
في الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة بعد الياء في صورة فا اي في صورة من
الصور من هذا النحو على مثال جحاجح مع انه لم يجز كما يجوز جمل
الهمزة في نحو خطيئة اذ يجوز خطايئ بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء
ليست باصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي فاء وجوبا مطردا في نحو

اواصل

اواصل اي في كل ما اجتمع فيه واوان متحركتان في اول الكلمة واواصل جمع وا
صلة اصله وواصل الواو الاولى هي فا والثانية منقلبة من الف اسم
الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف احدهما
للالتباس ولم يقلب الثانية ياء لئلا يلزم علوي اي لا يقلبها بسبب ثقل الياء والكسرة
واذا وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوين عند العطف مع ان الواو فيه
اذا تحركت احديهما من الاستثقال ما يوجب ازالته ومن الواو التي
هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل اي اسم الفاعل من الاجوف الواوي

اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو التي هي العين لعلة مرت بها هنالك ومن الواو التي
هي عين مضمومة واحد على وزن الفعل والدار جمع قلة الدار اصله ادور

ادور

قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل مع كونه واحدا على وزن
فعل الثقيل وانما لم يزل هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا
يلتبس بحكم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر وانما قلنا مع كونه واحدا
على وزن الفعل احترازا عن اعاد ورجع دور فانه لم يجز قلبها همزة لانه
خفة الاسم قاومت ثقل الحركة وان الذي واحد على وزن الفعل فهو ثقيل
بسبب كونه واحدا على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن
الواو والزمخشري عد ادؤر من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب

كساء

سكون ما قبله وسكون وسط واحد وان كان بعد الاعلال ومن الواو
التي هي لام في كساء اي في اسم معرب اخره واو وقبله الف كساو وان قلبت الواو
همزة في هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم كونه

القلب ثم ان المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة فقدم اواصل على قائل وقدم
قائل على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالاواخر اولى
فقدم كساء على قائل وقدم قائل على اواصل
وابدلت الهمزة ايضا من اليا وجوبا مطردا بائع اى فى اسم الفاعل من الاجوف
اليائي اى كابدال الذي مر فى قائل واعلم ان الهمزة فى قائل وبائع وكساء ورداء
كانت مقلوبة من الالف كما ذكره فى الاجوف الا ان تلك الالفات كانت مقلوبة
من الواو والياء جعلها هاهنا مقلوبة منهما فقد الغت فيه كما صرح صاحب المغرب
في الابدال
بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء
واشار الى مذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف
التي هي بدل عن الواو والياء فى قائل وبائع وكساء ورداء وبعضهم يزعم ان الهمزة
منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار هنا الى مذهب
في الابدال
الاخير اذ المصنف ادرج فى عبارته هنا ابدالهما همزة من نفس الواو والياء واشار
فى الاجوف الى المذهب الاول حيث قال قلبت الواو الفا ثم جعلها همزة وابدلت
الهمزة جوازا اى ابدالا بعضهم ادؤب وبعضهم ادؤر باتيان الهمزة على اصلها

والمراد من المطرد ما لا يكون موقوفا على السماع ومن غير المطرد ما يكون موقوفا على السماع

وجوه

مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على
الواو ولم يجب لعدم كونها واجبا على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد
من الواو الغير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو واصله
وشاح ومفتوحة احد احد فى الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره
كما لا يذكره فى اليا اصله وحد وحد روى ان سعد بن ابي وقاص كان يشير فى التحيات
يعني هذا بقوله وابدلت الخ
باصبعيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم احد احد اى اشر باصبع واحدة و
لان الله واحد
ابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة
على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو ال فعلت وال افعلت اصلهما
هل فعلت هل افعلت وان كان فى بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه
ابدال الهمزة من الهاء
اغلب صور الجواز عليه فجعله من الجائز حيث سكت عن التنبيه
ولم ينصص الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبا
ابدال
لجائز ما ليس له سبب موجب وليس فى قلب الهاء همزة سبب موجب بل هو
ابدال
على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافى الجواز وهنا
قلب الهاء همزة

وشاح

الوشاح نسيج من اديم عريض ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها يقال وشاح واشاح ووشاح واشاح

احد احد

روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى سعد بن ابي وقاص يدعو فى التشهد باصبعيه فقال له احد احد باصبع واحد لان الله واحد

ماء

شاذ لقلته ومقابه أي ومن أجل أن أصله ماه يجيء جمعه مياه وتصغيره
مويه فاسم انزه أن الشيء الى أصله وأن نعرض لبيان أصله وأنا نبه على
أن الابدال هنا لازم وإخراجه عن حكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذلك
لا يقال ماه على الأصل وأبدلت من الالف بجواز غير مطرد في نحو قوله هيجت شوق
المشتئق بكسر الهمزة أصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد
الى أصله وهي الكسرة وهذا أيضا شاذ لانه نثر شعر أصله يا دار مي بد
كادك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتئق الدكادك جمع دكداك
وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض
غليظة فيها حجارة ورملة صبرا أي أعطني صبرا هيجت حركت وردد
بهرب المشتاق نفسه ونحو قراءة من قرأ وهو أيوب السختياني ولا الضأ
لين وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما إذ لا مقتضى للعدول
عن الفتح الخفيفة أصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وإنما أخر الابدال
من الالف عن الابدال من الهاء مع أن المناسب تقديم الابدال من الالف ع

شعر

سجستاني

الابدال من الهاء لئلا يتوهم الفصل بينهما وبين أخته نظرا الى أن الابدال
من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتئق غير لازم ولازم الا
بدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم أن يقدم الابدال من الهاء
على الابدال من الواو والياء إذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان
غير لازم الا انه لم يثبت بشذوذ الحركة مطلقا عليهما لقلته بخلاف الابدال من
الهاء فانه ثبت شذوذا كالابدال من الالف في نحو المشتئق إذ لا تكثير فيهما بل فيهما نقل
وانما جعل ابدال الهمزة من الالف مع غير المطرد وان كان أصحاب هذه اللغة
طردوه وجدا في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا يبالي في
كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات وأبدلت من العين جوازا
غير مطرد في نحو أباب بحر ضاحك زهوق عباب وهذا الابدال أمر شيئ لكونه
في غاية القلة ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء وضحكه الى كثرته عن امتلا
ئه وزهوق أي عميق فقوله لأن ذكر مخرجهن أي الهمزة والهاء والالف والعين
وهو الحلق تعليل ابدال الهمزة من الهاء والالف والعين والشين صيغة ابدلت

السين

تخمة

التاء

اصل اخت اخو

جوازا غير مطرد من التاء اتّخذ اتّخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن
بعض العرب كما مر ابدلت التاء من الواو في ست وقيل انكر كون التاء من حروف
الابدال انكر كون اتّخذ اتّخذ بل يقولوا انه افتعل من تخذ يتخذ كما مر
لقربهما في المهموسية التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير مطرد نحو
تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والفاقة تنشأ بسببها التي اصلها وخمة لانه
من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو
التي هي لام نحو اخت اصلها اخوة بالتحريك كاخ فان اصلها اخو ايضا
بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو
لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض للمؤنث
فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث
وخصت التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ لا
جل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل
دليلا على ان التاء عوض من الواو لاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف

اصل ثنتان ثنيان

وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي فقيل في تثنية اخت اختان دون
اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل واما الياء فلم يعوض
عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وابنتان لي فلم يحتج
فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان
اصله ثنيان في عدد المؤنث لانه من ثنى واستنبتوا الهمزة من باب
الافعال اي اجدبوا اصله استيوا بالياء واصله استنوا بالواو بدليل
سنوات ابدلت الياء من الواو فصار استيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار
استتوا وان قلت ان التاء ابدلت من الياء دون الواو ولان حكم الواو
الرابعة قلبها ياء حتى لا تتبع الحركة مطلقا على الياء الضعيفة وابدلت
التاء من السين جوازا غير مطرد في ست اصله سدس كما في مر في الصاد عما

ست

ونحو قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكياس
الاصل الناس والاكياس جمع كيس والمنادى محذوف واي يا قوم
والسعلات التي الظئما انه الحيوانات وعمرو بدل من بني وشرار النات

صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف
بن يربوع قوله قاتل الله بني السعلاة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير
اكياس وذكر في القرائن حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة
وهي انثى الجن وولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم تناسل الاولاد فصار
عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول

سعلات

وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص ابدا
لتشديد لقربهما اي التاء والصاد في المهموسة وابدلت التاء
من الباء جوازا غير مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب ابدلت التاء من الباء
لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة وان الذ
عالب جمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الخرقة النون منها ابدلت

النون

من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني اصله صنعاوي كبهراوي
ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول
هو الاصح اذ لا تقارب بين الهمزة والنون بخلاف النون والواو وصنعاء

ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون
من اللام على ضعف لمخالفته الاستعمال الفصيح نحو لعن اصله لعل لكثرة
استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف والقرب في المجهورية
وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه والجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد

الجيم

من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من و
سط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني
حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت
من ايهم فقال مرج بتشديد الجيم اصله مري وقد يجري الوصل مجرى
الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج

شعر

المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبا
الصيصج اصله بالعشي والبرني والصيصي البرني اجود التمر
والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الواحدة الكتلة
ادغم الثاني الدال حتى لا تقع الحركة المختلفة على الياء الضعيفة

وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء الغير المشددة حملا على المشددة
وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير
شائع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج او في
الاصل كابو علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كانت في النثر
كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله كان في اذنابهن
الشول من عبس الصيف قرون الاجل الشول جمع شائلة وهي
المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها وابعارها
يجف عليه في الصيف والاجل اصله الايل وهو الوعل بتثليث الهمزة
المتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل وان ابدال الجيم من الياء
المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن
بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر فاذا اختل احدها فهو قليل
نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج
اي بي اقمر نهات ينزي وفرتج اي وفرتي لانه بمعنى اللهم الشاحج الحمار

الاعراب قوله في اذنابهن جار ومجرور كلام اضافي في محل الرفع خبر كان المقدم على اسمها الشول مضاف المجرور قوله قرون الايل كلام اضافي منصوب باسم كان

العبس

الاعراب نحو في تقدير النصب بمفعول قلنا والجملة لان والاسم اسمها شاحج اسم لا يزال قوله ياتيك بج جملة خبر لا يزال فقوله اقمر صفة شاحج وكذا ما بعده صفة

اقمر ابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر في شحمة الاذن فلا يزال
دعاء بمعنى ان تبلغ حجتي فو فرتي لان انيك بشاحج مرا وركبا على
حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك شعر راسي الدال ابدلت من التاء جوازا
مطردا نحو فزد اصله فزت واجد مع افعل اصله اجتمع والعرب يحرك
الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت الماء في المخبرة
اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا
بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانها الحقت للوقف
والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهل وانا بالالف دون الهاء قطعا
ان الاصل فيهما الالف وابدلت من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله
اصله هذي لانه تثبت الياء للتانيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد
كثير من النحاة الياء من علامة التانيث وان ابدلت الهاء من الالف
والياء لمن يشبهها اي الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن ثمة اي ومن اجل
خفاء الهاء لا يمنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة

الدال

قود واجد سعوا

الهاء

وقولهم هياك في موضع اياك وقرئ في الشواذ هيهات بعيد عناية
لهنك قائم بمعنى لانك عناية
المهيمن الاصل المؤمن فقلبت الهمزة هاء عناية
هارقت الرجل اصله آرقت اما عط عناية
وتقلب همزة الاستفهام هاء كقولك ها انت ولا تحبونهم عناية

الامالة

في مثل يضربها ويمتنع في مثل اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصدهم
التناسب لكسرة ما قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا
تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت
عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل اكلت عنبا وقتلت قتبا فلا تؤثر واما قولهم
يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهمان فتنوعه وان كان ثمة اذا
اذ الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف
بخلاف اكلت عنبا لان النون ليست بخفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا
مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد الذي في اخره تاء التانيث في الوصل
للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا الاسم لو قالوا
اضربه لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح
تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيهما لوقوع الالف بعد الكسرة وابدلت
الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيها اذ كان الواو ساكنا
وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الالف والواو وسكونهما

١٨٤

واسند الى الكسرة الياء تعليل لابدال الكل من الياء من الالف والواو
جميعا وابدلت الياء من الهمزة مطردا نحو ذيب اصله ذئب اي فيه اذا تكون الهمزة
ساكنة وما قبلها مكسورا للتخفيف عن ثقل الحركة ولاستثقال ما قبلها وقد
مر في المهموز ولقائل ان يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من حرف في التضعيف
نحو تقضي البازي في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر

شعر

تقضي البازي اذا البازي كسر ابصر خربان فضاء فانكدر اصله
تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من الاخيرة ياء كما في التظني
قال الجوهري لم يستعملوا تقضى من تفعل الا مبدلا وقوله ابتدروا
اي عجلوا الباع قد روي اليد بها وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم
وهو المراد هنا بدر اي اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر
من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد الاخيرة لما ذكره
وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشأ منها وانما خصت
الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو

تبدلت بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل البدل منه مكسورا كما
في النصبية فيما جعلنا منه صد يصد وقد يكون مضموما كما في تقضي
البازي قد يصلح الالف للابدال ففي الياء ولانها لام الفعل
وهو محل للتغير وكسرة الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمني و
الترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدل اي كاسرع ذلك السرعة
الى الترخي مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا
جناحيه قوله ابن بدل من كسرا او حال بتقدير قد الخربان جمع خرب
بفتحتين وهو ذكر الحباري الكدة النزل وابدلت الياء من النون جوازا
غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار
اصله دنار بالتشديد فابدلت النون فيهما لقرب الياء من النون
في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من
العين جوازا غير مطرد نحو ضفادي بسكون الياء الثانية من قوله

شعر

ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق المنهل المورد

والشرب الحوازق جمع حازقة وهي الجانب الجمة ما اجتمع منه ماء
البئر والنقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب
ما ليس له جوانب تمنع الواردة اليه بل كلها تسهل لمن يرده ولضفادي
ما المجتمع اصوات باضافة الضفادي الى الجمة والجمة الى ضمير المنهل
اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء الثقل
العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية
للياء وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد نحو واتصلت بالواو الفا

شعر

طنة في كقوله فان بما استشهد كل منشد واتصلت بمثل ضوء الفرقد
الفرقد كوكب لان اصله اي اصل التاء في واتصلت واو فاء فقلبه
مكسورا اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس
لانه في الافتعال اذا كان واو قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف
وهذا لغة بني تميم ثم ابدل التاء عن الياء من التاء وان لم يكن بينهما
مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة

فلان لان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل
الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء فان زال الكسرة
ما قبلها كما في واتقد لا يقلبون ياء لعدم علة القلب ولهذا حمل
الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل من التاء في اتصلت
ولم يجعل الياء بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ
من ايتصلت بدون الواو فخطأ كانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون
الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو
على لغة اهل الحجاز فلا ينبغي ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء
واما اذا كان مع الواو فح لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون
مبدلة من الواو على تلك اللغة فينبغي ان يكون مثالا لابدال
الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي
التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله
كان رحلي على شغواء حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها

لها اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها الشغواء العقاب
الحادرة الكثيرة الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناها
ما تقرب الى السواد او عطش الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي
ريش جناحيها واذا ابلها الطل استرعت والضمير في لها للعقاب
اي لهذه وكرها اشارير جمع اشرارة بزايا غير معجمة وهي قطعة
من القديد متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخها
الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني وابدلت الياء من السين
جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك
خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح
الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد اربعة من
الرذال فزوجك خامسهم وابوك سادسهم وابدلت جوازا غير مطرد
من الثاء نحو الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجر
لا تبالي بالفراق لكسرة ما قبلها اي الياء والسين والثاء الواو ابدلت

الواو

ضوارب

من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اى فيما وقع الالف قبل الف التكسير
جمع ضاربة فلما زيدت الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت
الواو من الاولى لقربهما فى العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف
احدهما للالتباس بالواحد كما مر واصل وابدلت الواو من الياء
وجوبا مطردا نحو موقنا اى اذا كان الياء ساكنة وما قبلها مضموم
اصله ميقنا لضمة ما قبلها واستتباع الضمة الواو ولم يوجد قوله
وجوبا مطردا فى اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من
الكاتب فى اكثر نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو
لوم اى فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم لما مر من ان
عريكة الساكن لينة وما قبلها مستند ع الميم ابدلت من الواو جوازا
غير مطرد فى نحو فم اى ابدل الميم من الواو فى فم وحده اذ لم يقع فى
كلامهم مثله نحو فيعملونه به وليس مثله الا دوا ولم يقع الا مضافا
فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصله اى فم فوه بدليل افواه حذف
في الاجوف — على وزن سوط

الميم

فيلحقوه

الياء على غير القياس لخفائها وكثرة الاستعمال ثم قلبت الواو ميما لاتحاد
مخرجها الكلى او لقرب مخرجها الجزئى فكانهما متحدا المخرج فجاز ثبات الالف
هذا علة تخصيص الميم من بين سائر الحروف ولكن
الواو ولو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو
حذفت الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يكون يصير الاسم
المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود فى كلامهم وانما عدم الجائز حيث
يعنى ان ابدال الميم من الواو فى فم
تنكسة عند التثنية مع انه لا لزوم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف
لا ابدال الميم من الواو
الياء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال
فيكون جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اى
من لام التعريف نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر
اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه
بدليل كثرة استعمال اللام فى التعريف اى ليس من البر الصيام فى السفر اذا
تضرر الصائم لقربهما اى لمناسبة اللام والميم فى المجهورية وابدلت الميم من
النون الساكنة جوازا غير مطرد ونحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث
عنه فى اخر فصل الماضى وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد

فم

عمبر

اللهم

نحو البنان في قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اصله
البنان هال مرخم اصله هالة اسم امراة التمتام الذي يكرر التاء في كلامه
والواو في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة
المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام البنان اطراف الاصابع
وقوله لقربهما اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون
الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو
قولهم ومازلت راتما على هذا اي راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما او
اتحادهما في المجهورية

الصاد

الصاد ابدلت جوازا غير مطرد من السين نحو
اصبغ اصله اسبغ اي اتم لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير

الالف

الالف
ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع اي اذا
تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع وابدلت الالف من الهمزة
جوازا مطردا نحو راس فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله
رأس لما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا

جعلت الفا للياء عن بكلمة الساكنة واستثنت عما قبلها اللام ابدلت من
النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال في قوله وقفت فيها اصيلالا
اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة
اصيلانا وسألتها فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني اصله
اصيلان تصغير اصلان وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل
هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل اصيلان ثم
ابدل من النون اللام وقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا
جوازا غير مطرد نحو الطجع في قوله لما رأى ان لا دعه ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فالطجع اي ذئب والدعة سعة العيش
الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهما اي اللام والضاد في المجهورية

الزاي

الزاي ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو
يزدل اصله يسدل بضم الدال والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما
وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا

وكرهوا الخروج من حرف الى حرف بينهما قرب واحدهما الى الاخر بان
ابدلوا من التاء زائدة لانها من مخرجها واختها في الصفير وبوافقه الدال
في الجهر فبني انسب الصوتان وابدلها من الصاد جوازا غير مطرد نحو
قول الجاحظ الطائي حين اسر في غزوة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة
لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك هكذا فزدي انه
اى فصد الكرام اصله فصدت وانما تكسر لياء الاضافة والساكنة للوقف
لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكر المص اكتفاء بذكره
في ابدال الصاد من التاء الطاء ابدلها من التاء وجوبا مطردا في باب
افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اى فيما كان قبل تاء الافتعال من
الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد في فحصط اصله فحصت
من باب فتح بمعنى فحصت اى فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية
المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها كجزء من الفعل ولذا قال
واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب لان هذا القلب ليس كما

الطاء

ناقصان من حيث اللام ولا يعلم عينهما لما مر في باب اللفيف من لزوم
الاجوف من لزوم اجتماع اعلالين والامر اطوي اطويا اطووا اطوي
اطويا اطوين كان اذا اتصل بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان
اطون اطون اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون
وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روى يروى من باب
علم يعلم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب
لئلا يتكرر المثال اروين ارويان ارون اروين ارويان اروينان
وتقول بالخفيفة اروين ارون اروين واذا اردت ان تعرف
احكام نوني التاكيد في الناقص واللفيف انما خصهما لكون احكام اتصال
النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حرف العلة اى اخر الكلمة ان كان
اصلية اى من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة
لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول
النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح وتبع

تلك المردودة لخفة الفتحة عليهما نحو الياء في اطوينّ والواو في اغزونّ
والياء في ارمينّ كما ترد المحذوفة وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا
وارميا يعني اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة
مثل الف التثنية فكان الفعل المعتل اللام المحذوف اللام لاجل
السكون اذا لقي بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد اللام وفتح لانعدام
موجب السقوط وهو كونه في الآخر وخفة الفتحة كذلك نون التاكيد
اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز
عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسببهما
ما يرد بسبب الف التثنية وان كان حرف العلة ضميرا فانظر الى ما
قبلها فان كان ما قبلها مفتوحا تحرك تلك الحرف بحركة موافقة
لها اي حرك حرف العلة بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف العلة والاخر
اولى نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركته وهي الفتحة
نحو ارضونّ بضم واو الضمير وارضينّ بكسر ياء الضمير كما حرك واو

الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وكما
حرك ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم تري القوم وان كان
ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا يحذف حرف
العلة وان كان ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطونّ بضم العين اصله
اطوونّ حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطونّ
بكسرة اصله اطوينّ حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة
ما قبلها كما حذفت واو الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس
بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون الخط لذلك
في يا امرأة اغزي القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان
كالكلمة المنفصلة فكان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة
يحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا
ويحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين
يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يحرك الضمير بحركة مناسبة له

لو واوا لكانا غير مفتوح بحيث لا تتحمل الضمير عنهما عن اتصالهما بالفعل
الفاعل من طوى طيا واصله طويا اعل كاعلال رام ولا يعل واوه اى
عينه التي هي الواو وكما يعل في طوى وتقول في اسم الفاعل من الرى ريان
للمفرد المذكر وريانان للمثنى اصله رويان وريانان رواء للجمع اصله رواى
قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وريا للمفردة المؤنثة وريّيان
لتثنيتها قلبت الف التثنية ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف
احديهما للالتباس بالمفرد ورواء لجمعها ايضا اى كجمع المذكر واكتفى
في الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال للالتباس مع الا
كتفاء بالقرائن ولا يجعل واوهما اى الجمعين ياء كما جعل الواو ياء في سياط
حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التي هي عين ياء وثانيهما
قلب الياء التي هي لام همزة كما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم
الا انه الى قال الزمخشري في المفصل واما قولهم رواء مع كون الواو في ريان
وانقلبت ياء فلئلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التي هي عين ياء



وقلب الياء التي هي لام همزة والى قوله في موضع اخر منه واعلال اسم الفاعل
من نحو قاول وبايع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب فصح
رواء جمع ريان كراهة لاعلالين وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان
يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه
لان في اجتماع حروف العلة في رواى وكون الياء عرضة لتوارد الحركات
من الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال على قلب
الالف همزة في قائل مع غاية الخفة في الالف لان اجتماع الالفين اثقل
من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس
واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في
محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو تقال وبالثاني نحو قه وبالثالث
نحو سيّء اصله سيوء قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعلم واني ذكرت
هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس
بمعرفتها فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية

والمتبادر من الشبهة التعدد محلا كان
المتبادر من الاجتماع الاتصال فانى الحمل
فالقيد الاول مندرج في لفظ الاعلالين
فقط والثاني في لفظ الاجتماع
فقط والثالث في كليهما والاكتفاء بمثل هذا
سائغ في التعريفات التي ليست حدودا
عند من قال لا يجب ان يكون
التعريفات جامعا ومانعا الا الحد واما في
الكلام الذي يجاب بها السؤال بهذا
فقطعا فلا يكون كلاما سائغ
صادرا منه
غير روية

فعليك ونقول في تثنية المؤنث في حالة النصب والخفض اي الجر باربع
ياءات الاولى منقلبة عن العين التي هي الواو والثانية اللام والثالثة
منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والجر وادغمت الاولى
في الثانية مثل عطشيين في تثنية عطشى واذا اضفته اي تثنية المؤنث
في حالة النصب اي رييين الى ياء المتكلم قلت رييي بخمس ياءات الاولى
منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل منقلبة
عن الف التانيث والرابعة علامة والخامسة ياء الاضافة اي ياء
المتكلم ادغمت الاولى في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة
المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المفعول مطوي اصله مطووي
اعل اعلال مرمي الموضع مطوى اصله مطوي اعل اعلال مرمى
والالة مطوى اعل كاعلال مرمى والمجهول يطوى اعل كاعلال
يرمى وحكم لام هذه الاسماء اي الفاعل والمفعول والموضع والالة
ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام الناقص كما اشرنا

اليه وحكم عينها كحكم عين طوى في عدم الاعلال في الكلمة التي يجتمع
فيها الاعلالان بسبب اعلالها اي اعلال عينها تلك الكلمة كطاو ومطوى
ومطوي ومطوى وفي الكلمة التي لا يجتمع فيها الاعلالان بان يكون
حيي اي حكم العين ايضا اي كالتي اجتمع فيها الاعلالان كحكم عين
طوى في عدم الاعلال للتبعية نحو طويا فانه لو اعل نحو طويا لم يلزم
اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى مطاويا وطوى
مجهول طوى فانه لو اعل الواو فيه بقلبها الفا او بالاسكان لثقل
الكسرة على الواو لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على
طوى والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الضعيف ... الضعيف
في تاريخ الف ومائة واثنين
وعشرين من هجرة
من له الشرف ... صلى
الله تعالى وسلم

ضحك قهقهه

والتقفية ما خوذ من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها وانه النقل الى الاسمية اى من القصيد وهو المخ المتمخ الذى يتقصف اى ينكسر اذا اخرج من قصبة لسمنه شرح مفتاح

والفرق بين التبسم والضحك ان التبسم مبادى الضحك من غير صوت والضحك انبساط الوجه حتى يظهر الاسنان من السرور ورفع صوت خفى فان كان معه صوت يسمع من بعيد فهو القهقهة صح

والقهقهة ان يسمعها جاره والضحك ان يسمع هو لا غيره والتبسم ما لا يسمعه اختيار

فائدة سمى الشاعر شاعرا لفطنته من قولهم شعرت بالشىء بالفتح اشعر اى فطنت له ومنه قولهم ليت شعرى اى ليتنى علمت نقل من كتاب يجمع عادات الانسان

قوله اهل البدو والحضر الى الاعراب وان كان محصور فى جمع لعرب ...

زيادة مصدر اضيف الى مفعوله وهو الناس من ارى مثل قائل قال ان اصله ... الاولى عين الكلمة ابدلت يا لانفتاحها والكسار ما قبلها والياء الاخرى لام الكلمة وقعت طرفا بعد الف زائدة فابدلت همزة فصار زيادة الناس شيخ زاده

قوله قيل انما اجاب ... ولفظ قيل من الصيغ الدالة على ضعف

والعمى لا يحتاج الى علة يجعل ... الامور العدمية بذواتها ... الحاصل سعدية

التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغيره من المعمول

يعنى ان يكون ... وفى حمل ان يكون على سوسامحة شائعة فى الكلام ... ان يكون الا ان التصريح بهذا الفاق فى الكلام مستشنع جدا

التوجيه ايراد الكلام على وجه ينافى كلام الخاصم قطب

وعادة الفضلاء ان يذكروا القسم بلفظ الجمع للتعظيم

تنبيه ايضا من آض اذا رجع فهو مفعول مطلق لكن حذف عامله وجوبا والجوز

حال او مصدر فاعامليها وصاحبها وقد يقع بين العاملين ومعمول لمحل الكلام الهدرية وقيل ايضا اسم ان ظرفيها في الكلام ارجع الى الاخبار عنها بذكر حل الكلام من خرفيار رجوعا اخبر بما تقدم من حل الجملة حال كوني راجعا الى الاخبار عنها بجل الكلام من خرفيها وقد له كلما هذا اي ارجع الى الاخبار عنها بحكم الظرف رجوعا او اخبر بما تقدم من حكم الظرف حال كوني راجعا الى الاخبار بحكم الظرف فعلم انها لا تستعمل الا مع شيئين

ولو تقديرا بخلاف جاء زيد ايضا بينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات ايضا يمكن استغناء كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيد وعمرو وابن جح

بان يعلم بالبديهة حتى العامة الذين في القرون السابقين كالوحدانية والنبوة والبعث والجزاء ووجوب نحو الصلاة وحرمة نحو الخمر قطعا فيكفر وحل نحو البيع والنكاح وندب نحو الرواتب وغيرها الا ومنه مجمع على حله وعكسه يكفر ايضا كانه اذ لا فائدة في التقليد بالعلم مع اشتراط المخالطة السابقة لان من علم فانكر يكفر ان خالط ومن لم يعلم لم يكفر فان خالط فلا هو كذلك لكن المخالط لا يصدق ظاهرا في دعوى الجهل بخلاف غيره وقد يكون الشيء متواترا معلوما بالضرورة عند قوم دون غيرهم فيكفر من تواتر عنده دون غيره واما المجمع عليه غير المعلوم بالضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب فلا كفر بانكاره عندنا وكفر الحنفية ان علم ثبوته قطعا او ذكر له العلم انه قطع ما استمر على جحود ما عناد الوجوب التكذيب حينئذ فتح المبان في شرح الاربعين لابن حجر

خاتمة

جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وهو ما يعرفه منه العوام والخواص من غير قبول تشكيك فالتحق بالضروريات كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر كافر قطعا لان جحده يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وان المجمع عليه المشهور بين الناس المنصوص عليه كحل البيع جاحده كافر في الاصح لما تقدم وقيل لا لجواز ان يخفى عليه وفي غير المنصوص من المشهور تردد فقيل يكفر جاحده لشهرته وقيل لا لجواز ان يخفى عليه ولا يكفر جاحد المجمع عليه الخفي بان لا يعرفه الا الخواص كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف ولو كان الخفي منصوصا عليه كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب فانه قضى به النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه البخاري رحمه الله ولا يكفر جاحد المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعا شرح جمع الجوامع

معنى ما علم بالضرورة

قال ابو نعيم وانشأ محمد بن عبد الملك بن هاشم لذي النون

الحمد لله حمدا لا نفاد له • حمدا يفوق مدى الاحصاء فالعدد • ويعجز اللفظ والاوهام مبلغه • حمدا لاحصار
حمد الواحد الصمد • ملاء السموات والارضين قد خلقت • ووزنهن وضعف الضعف في المدد
وضعف ما كان او قد يكون الى • يوم القيامة يبقى في مدى الابد • وضعف ما ذرت الشمس الشارقة
وما اقضى في سماء او ثرى جرد • وضعف انعمه في كل جارحة • وكل شعرة شيء واشباب بين شكرا له
فقنا من فضل نعمته • من الهدى ولطيف الصنع والله قد ربت تعالى فلا شيء يحيط به • وهو المحيط
بنا في كل مرتصد • لا الاين والحيث والتكييف يدركه • ولا يحد بمقدار ولا امد • وكيف يدركه
حد ولم تره عين • وليس له في المثل من احد ام كيف يبلغه وهم بلا شبه • وقد تعالى عن الاشياء
والولد • من انشا الشيء قبل الكون مبتدعا • بلا غير شيء قديم كان في الابد • ودهر الدهر والاود
واختلف عما نشاء فلم ينقص ولم يزد • اذ لا سماء ولا ارض ولا شجر في الكون سبحانه من قاهر صمد ما
بالخلق ملك حين انشاهم • ولا اراد بهم دفعا لمضطهد • احاط علما بجميع الغيب عن قدر • احصى به كل
موجود ومنتقد • وكلهم باضطرار الفقر معترف • الى فواضله في كل معتمد • العالم الشيء في تعريف
حالته • ما عاد منه وما يمضي فلم يعد • ويعلم ... جوى القلوب • وما يخفى عليه خفي حال في خلد
ويعلم الحس في كل الورى • ويرى مدارج الذر في صفوانة الجلد • دان على علمه لا زوال له
ولم يزل ازليا غير ذي فند • وجل في الكنه عن وصف الصفات ... تعالى عن ذي الشك والالحاد
والفند • من لا يجازي بنعمى من فواضله • ولم ينله عجز وصف بحجتهن برى السموات سقفا

ومطلقا • تارة • اصلا • جميعا • مثلا • فضلا • اولا • ابتداء

خاليا • راسا • كليا

جماعة • فرقا • بتا • خصوصا • عموما

ومرتليا • دبا • شرعا • سرا • وعلانية • شخصا

انوعا • ذهابا • ذهابا • تفاوتا • طوعا • وكرها

بنفشه

اشكو الى الله ما حل بي وكلي من الذنوب التي
قد سودت صحفا اثقلت ظهري آه وا ندمي ما حال من
ظهره بالذنب قد ثقلا ظلمت نفسي بالذنب الآن وا خجلي يوم
الحسنا اذا ما الحال قد كشفا ضيعت فرضي وعمري ثم
نافلتي كيف السبيل الى ما فات وا اسفا مني الذنوب
ومنك العفو يا املي ما زلت تلطف بي يا خير من لطفا
مالي سوالك وان قصرت في عملي فانت حسبي ونعم الحسب لي وكفا
يا من يكسر قلب العبد يجبره ها قد وقفت بباب الجود معترفا
ارجوك تغفر لي ذنبا مضى كرما حاشاك طرد من بالباب قد وقفا
توسلي بالذي ما خاب قاصده كهف العصاة ومن ساد به
الشرفا محمد المصطفى عمت مكارمه للطير والوحش والاملاك والضعفا
صلى الله عليه دائما ابدا ما حن صب الى الاوطان او عطفا

محمد افندي ايله

تاريخ الموالد ... وقع النكاح في يوم الاثنين ... في محرم الحرام

الحمد ... عليهم

سيف الدين ... عزيز

الحمد ... ثم

حسين ... عزيز

محمد كريم ... رحيمة ...

الحمد ...

خان پرست ...

